المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الأمن المائي العربي: التحديات وآليات المواجهة

دراسة حالة نهري الدجلة والفرات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: مرام دهان

إشراف الدكتورة: ابتسام أوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسَسة الانتساب	الصفة
د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقرَرا
د. سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقِشا

السَنة الجامعية: 2022م-2023م/ 1143هـ-1444هـ

" العِـلـــــم يرفـــع بيتًـــا لا عمـــاد لـــهُ

والجـــــــهل يهـــدِم بيـــت العِـــــزَ والشَـــــرف "

أحمد شوقي.

الحمد لك ربَي حتى ترضى والحمد لك بعد الرِضا حمدًا يليق بعظيم فضلك عليَ وتوفيقك لي وتسديدك لخطايا حتى أنجز هذا العملْ

أمَـا بعد؛

أتقدم بجزيل الشَـكر والامتنـان العظيـم والتَقديـر العميـق للأستـاذة المشرفـة الدكتـورة **ابتسام أوعشرين** لمـا منحتـه لي من وقت وجهـد وتوجيـه وإرشـاد.

كما أتقدم بتقديـري وشُكري لأعضـاء اللَجنـة العلميـة لقبولهم مناقشة هـذا العـمـل.

ولا يفـوتني أن أشكر كـلَ طاقم المـدرسة وأسـاتِذتي الكـرام كـلَ باسمـه ومقامه الذَيـن سـاهمُوا فِي تعليمـي وتكوينـي.

وكـلَ من سـاعدنِي منْ بعـيد أو قريـب ولوْ بكلمـة تشجـيع أو نصيحـة أو توجيـه.

إلى السَراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدًا .. أبِي الغـالي.

إلى التي رآني قلبُها قبل عينيها، وحضنتني أحشاءها قبل يديها .. أمَي حبيبتـي.

إلى عُزوتي وسندِي في الحياة .. أخواتي غاليـاتي.

إلى الشَهاب الذي يضيء سمائي .. أخي وحيدي.

إلى كلَ من رُزقت بوجودهـم في حياتـي .. الأقارب والأصدقاء.

إلى كلَ من أنار بعلمه عقل غيره ...

وإلى كلَ من وسعهُم قلبِي ولم يسِعهم قلمي ...

أُهدِي هذا العمل.

مـــرام.

خـطّة الـدّراســة

مقدمة

الفصل الأول: المقاربة المعرفية للأمن المائي العربي

المبحث الأول: الأمن المائي: المفهوم والأهمية

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي

المطلب الثالث: أهمية الأمن المائي

المبحث الثاني: و اقع الأمن المائي العربي

المطلب الأول: الموارد المائية في المنطقة العربية

المطلب الثاني: استخدامات المياه في الوطن العربي

المطلب الثالث: مؤشرات العجز المائي العربي

المبحث الثالث: تحديات الأمن المائي العربي

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

الفصل الثاني: جيوبوليتيكية الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات

المبحث الأول: الو اقع الجيوسياسي لمياه دجلة والفرات

المطلب الأول: جغرافية حوضي دجلة والفرات

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لحوضي دجلة والفرات

المطلب الثالث: الوضعية القانونية لمياه حوضي دجلة والفرات

المبحث الثاني: الأمن المائي من متطلبات التنمية إلى تأجيج الأزمات الجيومائية في المنطقة

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأزمة المياه في المنطقة

المطلب الثاني: السياسة المائية التركية اتجاه دول حوضي دجلة والفرات

المطلب الثالث: المشاريع المائية الاقتصادية والتنموية

المبحث الثالث: الفواعل الخارجية المؤثرة في أزمة المياه في المنطقة

المطلب الأول: استراتيجية الدور الإسرائيلي في حوضي دجلة والفرات

المطلب الثاني: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه دول حوضي دجلة والفرات

الفصل الثالث: تداعيات أزمة المياه على دول الحوضين وآليات المواجهة

المبحث الأول: تداعيات أزمة المياه على الدول المشاطئة لحوضي دجلة والفرات

المطلب الأول: التداعيات على دول الحوضين

المطلب الثاني: التداعيات على الأمن المائي العربي

المبحث الثاني: الآليات المتبعة لتسوية أزمة الأمن المائي في دول الحوضين

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية

المطلب الثاني: الآليات القانونية والقضائية

الخاتمة

مقدمـة

توطئة:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة نقلة معرفية وتغيرا هاما في طريقة تصور ودراسة الأمن، حيث تحولت الدراسات الأمنية من التركيز الحصري على الجانب العسكري المادي في بناء التصور الأمني إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل جوانب أخرى غير الأمن العسكري المادي، حيث يعكس هذا التحول طبيعة التحديات المستجدة التي تواجهها الدول.

وفي صميم هذا التحول نجد الدراسات الأمنية وتغير طبيعة التهديدات التي تواجه الدول أين يتداخل أمن الأفراد بأمن الدول والمجتمعات، في هذا الشأن استعادت قضايا الموارد الطبيعية دورها المركزي كقضايا أمنية بالدرجة الأولى، ولاسيما قضايا المياه التي أصبحت تشكل هاجسا أمنيا لكافة الدول في عالم اليوم نتيجة التراجع الرهيب في مستويات تساقط الأمطار.

وعليه؛ باتت قضايا الأمن المائي تحظى بأهمية بالغة لدى جميع دول العالم، وبشكل خاص في المنطقة العربية، حيث يعتبر الماء حاجة حيوية واستراتيجية لأمون هذه الدول واستقرار مجتمعاتها على حد سواء، ونظرا لأن الوطن العربي يقع ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، ومعظم مصادر المياه العربية تنبع من أراضي غير عربية؛ شكّل مورد المياه مصدر القلق الأكبر والأبرز للتحديات الأمنية التي تواجه هذه الدول.

ومع زيادة الطَلب على المورد المائي؛ وارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع الاقتصادي الذي يعرفه العالم، وباعتباره عاملا أساسيا لاستمرارية حياة الأمم وبقائها، أصبحت المياه تعرف بالذهب الأزرق وفي كثير من الأحيان أضحت عاملا للتنافس الدولي خاصة في الأحواض والأنهار الدولية المشتركة، باعتبار الأنهار الدولية أحد أهم مصادر المياه العذبة على سطح كوكب الأرض.

وتأتي مسألة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات في هذا السياق؛ أين تشترك في الحوضين عدة دول تتمثل في العراق، سوريا وتركيا والتي تنقسم بين دول مصب ودول منبع تتفاوت بها كمية حصولها على المياه، ممّا زاد من نزوع تلك الدول نحو التحكم الأقصى بمصادر الإمداد المتنافس عليها، وهذا ما ولّد مصادر جديدة للاحتكاك والصراع بين تلك الدول مخافة تهديد الأمن المائي بها.

وتحت الضغط المتفاقم لمواجهة وإدارة الأزمة المائية العربية دفع الدول العربية لتبني واستحداث مجموعة من الآليات، ويعد تحقيق الأمن المائي أبرز التحديات الكبرى التي تواجه دول حوضي دجلة والفرات على وجه الخصوص، والدول العربية بشكل عام.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لرصد وفهم أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الأمن المائي العربي وآليات مواجهتها بالتركيز على منطقة حوضي دجلة والفرات.

1. أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في اندماجه ضمن الحقول المعرفية للعلاقات الدولية، وارتباطه بالدرجة الأولى بأحد أهم قضايا السياسة الدولية، ألا وهي الدراسات الأمنية، ففي ظل بيئة دولية أناركية (ما يشبه الفوضى المنظمة) تغيب فيها سلطة فوق قومية يعتبر الأمن ضرورة حيوية تسعى جميع الدول لتحقيقه.

كما يكتسب الموضوع أهميته من أهمية عامل المياه في حد ذاته باعتباره المورد الحيوي الأهم على الإطلاق، وتزداد أهميته عندما يرتبط بمنطقة استراتيجية بالغة الحساسية كالمنطقة العربية، ولكونها تقع ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم فإنها تمثل فضاءً للتفاعلات الجيوسياسية لعديد من القوى الإقليمية والدولية.

ويتيح الموضوع فرصة قيَمة للباحثة لربط مختلف الأطر النظرية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والجيوبوليتيكية مع الواقع العربي بمعطياته المتغيرة، بغية فهم طبيعة التهديدات التي تؤثر على الأمن المائي للدول العربية، كما يتيح للباحثة القدرة على تفكيك وتحليل آليات المواجهة.

2. أسباب اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى مجموعة من الدوافع، منها ما يتعلق بالجوانب الموضوعية، ومنها ما يرتبط بالدوافع الشخصية والذاتية للباحثة، ويمكن رصدها كالآتي:

1) الأسباب الذاتية:

- ميل الباحثة للاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالدراسات الأمنية، ورغبة منها في استمرار الإشباع المعرفي والعلمي منها، وكذلك التخصص بشكل أعمق في مجال الدراسات الأمنية العربية.
- نظرا لارتباط الموضوع بالمنطقة العربية كفضاء اجتماعي وسياسي تعيش فيه الباحثة، فإنه تكوَن لديها ميل ذاتي لدراسة هذه المنطقة وفهم التهديدات التي تواجه أمنها المائي، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على شعوب العالم العربي.

2) **الأسباب الموضوعية:**

- يندرج موضوع الدراسة ضمن أهم مواضيع الدراسات الأمنية المعاصرة، والتي لا تتراجع أهميتها بفعل التقادم كونها ترتبط بقضايا الأمن المائي الذي يشهد حركية دائمة ومستمرة تعاظمت مع تصاعد حدة التهديدات والمخاطر الأمنية المائية نتيجة تضاؤل المياه العالمية.
- إنَ حيوية الفضاء العربي كفضاء جيوسياسي واستراتيجي يتعرض باستمرار إلى مجموعة من المؤثرات، التي تعيد تحفيز الدراسات والأبحاث في مجال الأمن المائي.
- تبرز أهمية تسليط الضوء على تحديات وتهديدات الأمن المائي بوصفها تهديدات متجددة ومتغيرة، وعلى أهم الاستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها الدول العربية لمواجهة انعكاساتها السلبية على استقرار المنطقة وعلى أمنها المائي.

3. **<u>الدراسات السابقة</u>**

- دراسة للدكتور **منذر خدام** تحت عنوان **"الأمن المائي العربي: الو اقع والتحديات"**، الصادرة عام **2001**، والتي تعرض فيها الباحث لواقع الأمن المائي العربي من خلال عرض أهم موارد المياه في مختلف الأقطار العربية وبالخصوص وادي النيل وبلاد الشام والعراق، باعتبارها الجزء الذي يجري فيه القسم الرئيسي من الموارد المائية العربية السطحية، مع عرض أبرز التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها. وتوضح الدراسة أن مشكلة المياه في مناطق الدراسة بالتحديد ذات طابع سياسي اقتصادي أكثر من فنَي إداري.
- أطروحة دكتوراه **بيان العساف**، الموسومة بـ: **"انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والر افدين"**، الصادرة عام 2005، تطرقت فيها الباحثة إلى تحليل البعد المائي ودوره في بناء الأمن الإقليمي العربي من خلال دراسة أبعاد الأزمة المائية في الوطن العربي، دول حوضي الأردن والرافدين على وجه الخصوص، وتوصلت الدراسة لحقيقة مفادها أن أكثر من ثلثي المياه العربية تأتي من دول خارج المنطقة العربية لديها مصالح تتعارض مع المصالح العربية المشتركة، مما يتيح لها فرصة استغلال هذه الدول للمياه للضغط سياسيا على الدول العربية.
- أطروحة **Sandrine Bonnefoy**، المعنونة بـ:

« Le partage des eaux du Tigre et de l'Euphrate entre la Turquie, la Syrie, et l'Irak. »

الصادرة سنة 2008، والتي تناولت فيها الباحثة قضية صعوبة توزيع مياه نهري دجلة والفرات بين تركيا، سوريا والعراق من خلال تقديم تحليل للعلاقات السياسية، الاقتصادية والبيئية المرتبطة بالمياه في المنطقة مع تسليط الضوء على النزاعات المحتمل نشوبها بين الدول المعنية.

ركزت جميع الدراسات السابقة على دراسة أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات ومحاولة فهم التوترات والتحديات والمشاكل المرتبطة بتوزيع المياه في المنطقة، وتأثيرها على أمن دول الحوضين بصفة خاصة، في حين أن دراستنا هذه تسعى لتسليط الضوء على أبرز التطورات التي آلت إليها أزمة المياه لحوضي دجلة والفرات وتداعياتها على الأمن المائي العربي، ومن ثم تحديد أهم الآليات والسبل المعتمدة لتسوية الأزمة ومواجهة تحديات الأمن المائي في المنطقة، تحقيقا للأمن المائي العربي.

4. إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية تحقيق الأمن المائي في الوطن العربي "دراسة حالة الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات"، والتي تعد من أعقد الاشكاليات المطروحة على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة نظرا لما يمثله الأمن المائي من أهمية بالنسبة للدول، ففي ظل ندرة المياه واحتمال نشوب حروب مستقبلية حولها، بات من المهم إيجاد الآليات لمواجهة هذا العجز المائي وتفادي نشوب الصراعات حول مورد المياه.

وعليه نطرح الإشكالية البحثية التالية:

كيف يمكن مواجهة تحديات الأمن المائي العربي وبشكل خاص في حوضي دجلة والفرات ؟

5. الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإحاطة بالموضوع تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- فيما تكمن أبعاد أزمة المياه في المنطقة العربية؟
- ما هي الأهمية الاستراتيجية لحوضي دجلة والفرات؟
- ماهي تداعيات أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات على دول الحوض وعلى الأمن المائي العربي؟
- ما هي الآليات المقترحة لمواجهة تحديات الأمن المائي العربي؟

6. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات تتمثل في:

- تتزايد حدة أزمة الأمن المائي العربي، بتزايد حجم تدخل وتهديد الأطراف الخارجية.
- كلما شكلت أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات تهديدا للأمن المائي العربي، كلما دفع ذلك نحو تعاظم الجهود في إيجاد آليات لتسويتها.
- يتوقف تحقيق الأمن المائي العربي على مدى تفعيل مختلف السبل والآليات التعاونية بين الدول العربية المشتركة في الأحواض المائية الدولية.

7. مجالات الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

المجـال المكـاني: تهتم هذه الدراسة بالعالم العربي، وبالتحديد حوضي دجلة والفرات والتي تشترك فيه كل من العراق، سوريا وتركيا. يقع النظام النهري للحوضين في غرب آسيا، ينبع كلا النهرين من جنوب شرق تركيا، ويندمجان في النهاية ليشكلا مجرى مائيا واحدا أو ما يعرف بشط العرب.

المجـال الزمـاني: تركـز الدراسة على الفترة الممتدة من "1975- 2023" حيث يمثل هذا التاريخ أول أزمة مائية شهدتها المنطقة، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين دول الحوضين، إلا أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات زمنية سابقة بهدف تفسير وتحليل مختلف التحولات التي شهدتها المنطقة.

8. مفاهيم الدراسة[1]:

- **الحوض المائي الدولي International Water Basin:** هو المنطقة التي يجري فيها النهر الدولي مع جميع فروعه، وتكون حدودها حدود انسياب المياه فوقها باتجاه النهر أو فروعه.
- **حوض النهرRiver Basin**: هو منطقة جغرافية، حدودها حدود انسياب المياه فوقها باتجاه مجرى النهر ومجاري فروعه.

[1] منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2001)، ص19.

- **المجرى المائي Water course** : هو شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية كلًا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

9. الإطار النظري:

إن دراسة الموضوع استوجبت طرح مجموعة من المقاربات في محاولة لتفسير الظاهرة، وعليه تم الاعتماد على المقاربات النظرية التالية:

مقاربة الأمننة: من أبرز الاسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاجن، والتي قدمها **أولي ويفر Ole Weaver** باعتبارها البناء الاستطرادي للتهديد. وبشكل أكثر تحديدا، تعتبر النظرية وسيلة لبناء تصور بعض القضايا كتهديدات وجودية أمنية عن طريق "فعل خطاب Speech Act"[1].

تم اعتماء المقاربة في دراستنا لفهم الطابع الأمني لأزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، حيث أضحت القضايا المرتبطة بالمياه تقتضي الأمننة نظرا لطابعها الاستعجالي، باعتبارها تشكل تهديدا وجوديا وأمنيا بالدرجة الأولى.

الاقتراب الجيوبوليتيكي: أحد الأطر النظرية في مجال العلاقات الدولية التي توفر إطارًا لفهم التفاعل المعقد بين الجغرافيا والقوة والسياسية، من خلال تحديد كيفية تأثير العوامل الجغرافية، مثل الموارد الطبيعية والموقع والملامح الجغرافية، في استراتيجيات الدول ومصالحها وسلوكها[2].

تظهر أهمية التحليل الجيوبوليتيكي في هذه الدراسة في محاولة تفسير كيفية تأثير المورد المائي المشترك على السلوك السياسي لدول حوضي دجلة والفرات وخياراتها فيما يتعلق بالسلم والحرب. ويركز التحليل على تفاعل الجغرافيا بالسياسية بتسليط الضوء غلى دور عامل المياه كعامل محدد لمسار الديناميات السياسية في المنطقة.

[1] Paul D.Williams, **Security Studies : An introduction**, (Routeledge, 2008), p69.

[2] Klaus Dodds, **Geopolitics: A Very Short Introduction,** Talks at Google, 22/05/2019, At : https://www.youtube.com/watch?v=ddEYoD10L8Y

10. الإطار المنهجي:

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربة منهجية مركبة من عدة مناهج لكشف الجوانب المتعددة للموضوع والإحاطة به، باعتبار أن المنهج هو الطريق الذي يتبناه الباحث في الوصول إلى هدفه.

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع مختلف البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما، فهو يهدف للتعمق في تلك الوحدة قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها[1].

وقد تم توظيفه في دراستنا من خلال التعمق في تحليل أزمة الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات، ورصد مختلف العوامل المؤثرة فيها مع إبراز الارتباطات والعلاقات المائية بين دول الحوضين وتفسيرها، وتداعياتها على مستوى الحوض وعلى المستوى العربي.

المنهج تاريخي: تتجلى أهمية المنهج التاريخي في مقدرته التحليلية والتفسيرية للظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، وصولا إلى التطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات[2].

يقتضي منا موضوع الدراسة أن نستند على بيانات وأحداث تاريخية، من خلال تحديد الخلفية التاريخية لأزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، وفي رصد وتحليل التطور الذي آلت إليه؛ إذ لا يمكن دراسة واقع الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات في الحاضر دون الرجوع إلى ماضيه. وبناء على ذلك وضفنا المنهج التاريخي لإجراء دراسة تحليلية من خلال دراسة وتحليل أبرز الاتفاقيات التاريخية التي وقعتها دول الحوضين، فبعض الوقائع لا يمكن فهمها وتفسيرها دون الرجوع في التاريخ أبعد من ذلك.

المنهج الوصفي: نستخدم هذا المنهج في وصف وتحليل الظواهر من خلال جمع البيانات الوصفية وتحليلها بشكل دقيق ونقدي، من خلال جمع المعلومات المفصلة والوصفية عن الظاهرة المدروسة، ثم تحليلها بطريقة منهجية لفهم العلاقات والأنماط والتفاعلات بين العوامل المختلفة.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج،الاقترابات والأدوات**، (الجزائر: دار هومة ،ط05، 2007)، ص87.

[2] شلبي، **المرجع نفسه**، ص55.

ويمكننا الاستفادة منه في رصد وتحليل مضامين اتفاقيات التعاون في المجال المائي الذي تنخرط فيها كل دول الحوض، وهذا بغرض تحديد أهم الشواغل التي تؤرق أمنها المائي وأبرز استراتيجيات العقيدة الأمنية المائية العربية.

11. تقسيم الدراسة:

اعتمادا على الإشكالية المطروحة والتساؤلات والفرضيات المتبعة وبهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمت الدراسة على النحو الآتي:

تم التركيز في الفصل الأول على تحليل وتوضيح واقع الأمن المائي العربي؛ حيث انطلقنا بتحديد مفهوم الأمن وتحليل المراجعات النظرية التي طرأت عليه بعد ازدهار الدراسات الأمنية منذ مطلع العقد الثامن من القرن العشرين والتي تعززت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة؛ وصولا إلى مفهوم الأمن المائي باعتباره المفهوم المحوري للدراسة. وبحكم أن الدراسة تختص بدراسة الوطن العربي، خصصنا المبحث الثاني من هذا الفصل لدراسة الواقع المائي العربي ومن ثم محاولة تحديد أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن المائي العربي.

أما في الفصل الثاني، تطرق لدراسة حالة الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات، ولفهم طبيعة الرهانات والتحديات في المنطقة كان لابد من دراسة الواقع الجيوسياسي لمياه دجلة والفرات وصولا إلى دراسة دور الفواعل الخارجية، الاقليمية والدولية، المؤثرة في أزمة المياه في المنطقة؛ ولا يمكننا دراسة هذا دون تحديد الخلفية التاريخية للأزمة المائية في المنطقة.

وارتأينا تخصيص الفصل الثالث لرصد أبرز تداعيات أزمة مياه حوضي دجلة والفرات على دول الحوض، ومن ثم على الأمن العربي وصولا إلى عرض أهم الآليات المتبعة من قبل دول الحوضين لتسوية الأزمة، من خلال تفصيلها إلى آليات سياسية ودبلوماسية وآليات قانونية قضائية. لنختم الفصل بعرض أهم استراتيجيات تحقيق الأمن المائي العربي.

في حين خصص الجزء الأخير من الدراسة للاستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بموضوع التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي وسبل مواجهتها مع التركيز على حالة حوضي دجلة والفرات.

الفصل الأول:

المقاربة المعرفية للأمن المائي العربي

تمهيد:

يكتسي مفهوم الأمن المائي عموما أهمية كبرى بالنسبة لجميع دول العالم باعتبار الماء حاجة حيوية واستراتيجية لأمن البلدان والمجتمعات بالخصوص في العالم العربي، أين أضحى تحقيقه من أبرز التحديات التي تواجه الوطن العربي لكونه يقع ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من الكرة الأرضية.

وعليه، يحاول هذا الفصل عرض واقع الأمن المائي في الوطن العربي بدءًا بتحديد المقصود بالأمن المائي وأهميته، وبما أن موضوع الدراسة يرتبط بالدول العربية فقد تم تخصيص المبحث الثاني لدراسة الواقع المائي العربي عبر تحديد أهم مصادر المياه الطبيعية منها وغير الطبيعية واستخداماتها. مع التركيز على تحليل أبرز التحديات والضغوط الواقعة على قطاع المياه في الوطن العربي.

المبحث الأول: الأمن المائي: المفهوم والأهمية

أصبح الأمن المائي أحد أهم القضايا الأمنية الأساسية لأي دولة، فالمياه عنصر حيوي وأساسي لحياة جميع الكائنات الحية، فضلا عن كونه يحتل أهمية قصوى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، ومن ثم أصبح الاهتمام بتوفير الموارد المائية وترشيد استعمالها تحقيقا للأمن المائي من أولى أولويات الدول لضمان استقرارها وبقاءها، واستمرار مسيرتها نحو تحقيق الاكتفاء والتنمية الشاملة والحفاظ على أمنها الغذائي، الإنساني والقومي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

لطالما خلق مفهوم الأمن جدالا واسعا بين الباحثين والمفكرين ويرجع ذلك لتعدد واختلاف وحداته المرجعية وأبعاده، إذ يعد أحد المفاهيم المحورية والمتنازع عليها في العلاقات الدولية –كما يرى **باري بوزان Barry Buzan**-[1] .

واختلفت التعاريف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى الأمن، إلاَ أنه يوجد -وإلى حد نسبي- إجماع حول تعريف الأمن بأنَه تلك الحالة التي يغيب فيها الخطر والتهديد بناءً على تعريف **باري بوزان**: "**الأمن هو تواصل التحرر من التهديد The poursuit of freedom from threat**"[2]

- **الأمن لغويا:**

الأمن في اصطلاح اللغة العربية هو ضد "الخوف" و "الفزع"، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه.

أما المعنى الإتيمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité يحمل تناقضا جوهريا بين الجزء Sine والذي يعني "بلا أو بدون"، والجزء Cura ومعناه عناية، مما يعطي للأمن معنى غريبا: "غياب العناية"، أي عكس معناه الحالي: الحالة التي يغيب فيها الخوف[3].

- **الأمن اصطلاحا:**

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية ويعود ذلك لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في حقل الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام.

---

[1] Alan Collins, **Contemporary security studies**, (Oxford, 3rd edition), p 148.

[2] Dario Batistella**,** Théories des relations internationales, (**Presses des sciences politiques**, 02ème éd,Paris, 2006), p 462.

[3] Thierry Balzacq, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», (**La revue internationale et stratégique**, n°52, hiver 2003-2004), p 35.

عرف مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين أساسيتين، تميزت الأولى، باختزال مفهوم الأمن في الدولة كموضوع مرجعي له، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل، حيث يقول **والترليبمان Walter Lippmann** في هذا السياق: "**إن الدولة تكون آمنة، عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه.**"[1]، ارتبط إذا مفهوم الأمن خلال هذه المرحلة بشكل أساسي بالدولة كأداة حماية وكمرجعية أمنية في الوقت ذاته.

في السياق ذاته، أدرج **آرنولد والفرز Arnold Wolfers** بعدًا موضوعيا وذاتيا لمفهوم الأمن فكتب: "**الأمن بطريقة موضوعية، يعني غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة. بتعبير ذاتي، عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم.**"[2]، وهو العنصر الذي شكل نقطة ارتكاز معرفية للعديد من الباحثين في مجال الدراسات الأمنية.

تميزت المرحلة الثانية، والتي تزامنت مع فترة ما بعد الحرب الباردة، بتوسيع مفهوم الأمن عموديا نحو الجماعات والأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية[3]. إذ تحررت الدراسات الأمنية من كونها تعتبر الدولة محورها الأساسي بشكل شبه حصري إلى نهج تركّز بدلاً من ذلك على أمن الفرد أو النظم الإيكولوجية، حيث احتلت قطاعات أمنية إضافية مكانها إلى جانب المجال العسكري، في حين تراجعت المفاهيم التقليدية للأمن بشكل متزايد.

وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية -ومحورها الدّولة- نحو معالجةٍ أكثر شموليةٍ لمفهوم الأمن، أين ظهرت وجهة نظر أكثر راديكالية تشير إلى أنّ الأمن يجب أن يُنظر إليه بطريقةٍ تضمّ بين جوانبها الإنسانية جمعاء وليس الدول فقط، ويجب أن تركّز على مصادر التهديد وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجّهة ضدّ الدول[4]. تراجع إذا مفهوم الأمن التقليدي تاركا المجال أمام أطروحات جديدة استوجبت استحضار الجوانب الإنسانية لمفهوم الأمن، في إطار ما سمي بالأمن الموسع.

---

[1] جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل الى أمن الأهداف، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 01، (جانفي 2009)، ص3.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012)، ص09.

[3] **المرجع نفسه**، ص09.

[4] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 25.

وفي هذا السياق، يعد تعريف **باري بوزان** من أهم التعاريف المفسَرة لمفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة، إذ يعرفه بأنه: "**العمل على التحرر من التهديد، أما في إطار النظام الدولي فإن الأمن يرتبط بقدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وتماسكها العملي**"، فمفهوم الأمن حسبه لا يرتبط بالدولة فقط، بل يتعداه ليشمل المجتمع والفرد، وبالتالي الإنسان بصفة عامة.

وتماشيا مع السياق المتعلق بتوسيع مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية، يقدم الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة **بطرس بطرس غالي** مفهوما للأمن حيث يقول: "**إنَ المفهوم الموسع للأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري، ولا يمسَ سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط، وإنما يمتدَ ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار الأمن متعلقا بالاستقرار الداخلي بعد ارتباطه بالعدوان الخارجي**"[1].

تعتبر مدرسة كوبنهاجن وكتابات أهم روادها **باري بوزان** و **أولي ويفر** بمثابة همزة الوصل بين الدراسات الأمنية التقليدية والدراسات الأمنية النَقدية، حيث ساهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن وتوسيع الأجندة الأمنية من خلال محاولة وضع قطاعات أساسية للأمن والمتمثلة في: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، فضلا عن الأمن البيئي والأمن الاجتماعي .

[1] حميد رامي، **الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الاوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019-2020، ص27.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي

تزامنا مع السياق الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي أصبحت فيه البيئة مهددة على نطاق واسع بظهور تهديدات جديدة أبرزها تغير المناخ والتصحر والتي لا تشكل مجرد مخاطر على النظم الإيكولوجية، بل إنها تشكّل أيضا مخاطر على رفاه الإنسان من خلال تقويض الوصول إلى الأصول البيئية الأساسية مثل المياه النظيفة والتي قد تشكل ندرتها مصدرا للتوتر ونشوب الحروب.

يعتبر الأمن المائي أحد القضايا الأمنية الجديدة الرئيسية التي ساعدت في توسيع مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أخذ متغير المياه يكتسب أهمية استثنائية خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث لفت **مؤتمر الأمم المتحدة للمياه** –الذي عقد بالأرجنتين عام **1977**- أنظار المسؤولين والخبراء في الشأن المائي، إلى أهمية المياه باعتبارها موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن النفط والغاز الطبيعي[1].

إلا أن مسألة أمننة*المياه واستحداث مفهوم الأمن المائي بصفة رسمية لأول مرة جاءت ضمن الإعلان الصادر عن المنتدى العالمي الثاني للمياه، والمنعقد في لاهاي عام **2000**، المعنون ب: **"الأمن المائي في القرن الواحد والعشرين"**، وهو أول تصريح حكومي رفيع المستوى لمفهوم الأمن المائي[2].

يُستخدم مفهوم الأمن المائي غالبا من أجل الدلالة على وضع يتحقق فيه الإكتفاء الذاتي من المياه بشكل مستدام ويتصل عمليا بالمخاطر المترتبة على عدم تحقيق المستويات المطلوبة في كمية المياه وجودتها، فحسب **جراي وسادوف Grey & Sadoff**: **"الأمن المائي هو توافر المياه بكمية مقبولة ونوعية جيدة مناسبة للصحة وأغراض المعيشة والنظم البيئية والانتاج، إلى جانب إبقاء المخاطر المرتبطة بالماء في مستوى مقبول بالنسبة للناس والبيئات والاقتصادات."**

كما ينصرف مفهوم الأمن المائي إلى توافر الكميات المناسبة من المياه اللازمة لسد الاحتياجات التنموية والمتطلبات المنزلية، بنوعية جيدة وصالحة للاستخدام البشري، مع توافر البنية التحتية المائية

---

[1] أمين البار، ايمان دني، "النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال إفريقيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 11، ع01، (جانفي 2022)، ص ص 265-278.

***الأمننة**: يعرّفها كلّ من ويفر وبوزان بأنّها فعل خطابي(Act Speech) ناجح والذي عبره يتمّ بناء فهم تذاتاني(Intersubjective) في مجموعةٍ سياسيّة لمعالجة شيءٍ مّا على أنّه تهديد وجودي لقيم وحدةٍ مرجعيّة معيّنة، للتمكّن من اللجوء إلى تدابير استعجاليةٍ واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد. عن: حمزة، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] الصالح بوغرارة، سهام عباسي، "الإستثمار في الموارد المائية: وسيلة لتحقيق الأمن المائي"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، م7،ع1، (2020)، ص6.

من إمدادات مياه الشرب النقية والصرف الصحي المحسن، فضلا عن قدرة الدولة على استدامة تأمين تلك الموارد وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية[1].

يمكن وصف الأمن المائي بأنه تلك الوضعية المستقرة للموارد المائية، **وحسب اتفاقية المياه العالمية لعام 2000** فإنه يعبر، على أي مستوى من الاسرة المعيشية إلى العالم، عن إمكانية أي شخص الحصول على ما يكفي من المياه المأمونة بتكلفة معقولة لعيش حياة صحية، نظيفة ومنتجة مع ضمان حماية البيئة الطبيعية وتعزيزها[2].

في الآونة الأخيرة، وضعت **لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية UN Water** تعريفا للأمن المائي يجسَد صراحة التفاعلات مع المجتمع الأوسع نطاقا، والنظم الاقتصادية والسياسية والبيئية، بوصفه "**قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه المقبولة النوعية للحفاظ على سبل العيش، ورفاه الإنسان، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، لضمان الحماية من التلوث المنقول بالمياه والكوارث المتصلة بالمياه، والمحافظة على النظم الإيكولوجية في مناخ يسوده السلام والاستقرار السياسي**"[3].

إذا الأمن المائي هو القدرة على توفير الاحتياجات المائية اللازمة للأفراد مع ضمان حدٍ أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام فضلا على القدرة على إدارة المخاطر المتعلقة بالماء، حيث يتعلق بحماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية، وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية، والقدرة على تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور[4].

يعتمد مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق، على أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية[5] ، فالأمن المائي

---

[1] مجموعة مؤلفين، **أمن الماء والغذاء في الخليج العربي**، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص 42- 142.

[2] United Nations, ESCWA, **Moving towards water security in the arab world**, 2019, p50.

[3] World Bank Group, MENA development report, **Beyond Scarcity : Water Security in the Middle East and North Africa**, 2018, p7-8.

[4] مجدي صبحي، **مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1992)، ص 144.

[5] محمد صادق اسماعيل ، **المياه العربية وحروب المستقبل**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2012)، ص33.

يرتبط بمفهوم الميزان المائي، فهو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها[1].

ينطلق فهم تحليل مفهوم الأمن المائي لأية دولة من خلال تحليل منظومة الميزان المائي، إذ يأتي هذا الأخير على ثلاث حالات هي[2]:

- حالة التوازن المائي Water balance: الموازنة بين كميات المياه الداخلة والخارجة من أي نظام مائي، يمثل الفرق بين الزيادة والنقصان في حجم الماء المخزن في فترة زمنية معينة. تنخفض حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- حالة الوفرة المائية Water surplus: هي الحالة التي يكون فيها حجم الموارد المائية أكبر من حجم الاحتياجات والاستهلاك.
- حالة العجز المائي Water deficit: حينما يكون حجم الموارد المائية المتاحة أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات المائية وهو عكس الفائض المائي .

وعلى الرغم من تعدّد التّعاريف المتعلقة بالأمن المائي فإننا نلاحظ عناصر مشتركة فيما بينها، بحيث يمكن أن نستخلص منها أن مفهوم الأمن المائي يرتكز في جوهره على ضمان توافر المياه كما ونوعا، أي بكميات كافية تلبي احتياجات المجتمع في كافة المجالات الإنسانية والاقتصادية وبنوعية جيدة وبصورة مستدامة.

أمّا على صعيد الممارسة العمليّة فمفهوم الأمن المائي بدأ يدخل في صلب العلاقات الدوليّة، كما أصبح من المواضيع المدرجة في جدول أعمال المنظمات الدوليّة منذ سبعينات القرن العشرين[3].

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأمن المائي على النحو الآتي:

الأمن المائي هو حالة من الاستقرار في الميزان المائي تهدف لتحقيق التوازن بين الموارد المائية المتوفرة والطلب المتزايد عليها، فضلا عن الحفاظ على الموارد المتوفرة وضمان كفايتها والسعي لتطوير مصادر مائية جديدة ورفع طاقات استثمارها .

---

[1] منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص21.

[2] علي محمد علي عبد الله، **نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو: أزمات وحلول**، (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2014)، ص21-22.

[3] ابتسام أوعشرين، **مشكلة المياه في حوض النيل وانعكاساتها على دول الحوض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإفريقية، (جامعة الجزائر 03، 2012)، ص23.

فالأمن المائي يشير إلى الحفاظ على توفر المياه بكميات كافية وجودة عالية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبشرية والنظم البيئية. ويعد الأمن المائي تحدياً عالمياً كبيراً نظراً للزيادة السكانية وتغير المناخ والاستهلاك الزائد للموارد المائية في العالم.

المطلب الثالث: أهمية الأمن المائي

تتميز التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الدول والأفراد بالحركية الدائمة والتفاعل المستمر، فلا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وهي تتأثر بشكل متبادل، فالأمن المائي يهدد أمن الأفراد، وأمن الدول، ويمس بأمنهم السياسي والاقتصادي والغذائي.

الشأن المائي هو شأن تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية، فحسب الخبير الأمريكي **توماس ناف Thomas Neff** فإن "المياه قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية تمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري كذلك، حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسية في المنطقة بما يسمح بأدوار متزايدة للقوى العالمية"[1].

توجد علاقة مباشرة بين العنصر الاقتصادي والأمن المائي بيد أن المياه تعتبر سلعة اقتصادية بامتياز تتعدد استخداماتها اقتصاديا، حيث تشكل أهمية كبرى في آداء وظائف المجتمع الصناعي الحديث[2].

تتمحور المشكلة الأساسية حول الجدلية بين محدودية الموارد المائية وازدياد الحاجة إلى الماء في المجال الاقتصادي، فالقضية المائية تشغل موقعا أساسيا في السياسة الاقتصادية لكل دولة والتنمية المستدامة لها، لضمان استمرارها وتلبية الاحتياجات الأساسية من هذا المورد، إذ أنه من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة[3].

يلعب الأمن المائي دورا هاما في المناعة الاقتصادية للدول إذ تتعدد أدوار المياه في الاقتصاد من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي وإنتاج الطاقة[4]، فالمياه هي الشريان والعصب الرئيسي للاقتصاد

---

[1] محمد علي عبد الله، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] مايكل كلير، ترجمة عدنان حسن، **الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ص24. على الرابط: https://archive.org/details/20190821_20190821_0317

[3] عمر عبد الله كامل، **الأمن العربي من منظور اقتصادي: حالة الموارد المائية في الوطن العربي**، (دمشق: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، 1993) ،ص180.

[4] United Nations, **op.cit** , p59.

والأمن الغذائي ذلك أن تحقيق الأمن الاقتصادي مرهون بتحقيق الأمن الغذائي، والذي بدوره لا يتحقق إلاّ بالأمن المائي، فعلى حد قول **كمال أبو المجد**: "لا أمن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولبَ الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه"[1]. إن ما يعطي أهمية أكثر لمسألة الأمن المائي هو الأثر البالغ والدور الذي تلعبه هذه الثروة الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي خاصة والأمن القومي عموما.

إذ يرتبط بقاء الدّولة أيضًا بالموارد التي يمكن أن تحوزها والتي تساهم في ترسيخ قوّتها وقدرتها على التأثير في مسار العلاقات الدّولية، لذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة للمياه بالاستراتيجية الأمنية للدول وبالتالي فإن التحكم في موارد المياه أصبح غنيمة استراتيجية وأداة مساومة وسلاحا سياسيا ذا تأثير قوي على توازن القوى[2].

تختلط السياسة بالاقتصاد وبالوضع الاجتماعي في مسألة المياه، ومهما بحثنا في أسباب المشكلات الناجمة عن النزاع بشأن المياه العذبة سنجد العامل السياسي حاضرا ومؤثرا،حيث يقود عدم تطابق حدود موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية مع الحدود السياسية للدول، بطبيعة الحال إلى التنافس وحدوث النزاعات، فطبيعة الأنهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار[3] .ما يجعل هذه الأخيرة تخلق مشكلات سياسية في العلاقات الدولية، ذلك أن التنافس على مصادر المياه بين الدول يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان[4]، ووفقا لتحليل دوائر سياسية عالمية بات موضوع المياه مرشحا لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط خاصة في أغلب الأقطار العربية التي لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها إذ تتحكم بلدان غير عربية بحولي 60% من منابع الموارد المائية في الوطن العربي[5].

من هنا يتبين التداخل بين ملف المياه والمسائل السياسية باعتبار الأرقام المائية سياسية بامتياز. ونظرا لأهمية المصدر المائي وخطورته، يطرح **نوريت كلويت Nurit kliot** قضية استراتيجية هامة تقتضي

---

[1] شكراني الحسين، **نحو مقاربة بيئية للمياه العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012) ، ص153.

[2] غريب حكيم، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 02(12)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2020)، ص ص173-192

[3] عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، ص 17-18.

[4] بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الاردن والر افدين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005-2006، ص105.

[5] فيصل بوترعة، **الأمن المائي لدول حوض النيل: دراسة في تداعيات مشروع سد النهضة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص35.

إبعاد المياه عن النزاعات السياسية حيث يقول: "ينبغي عدم المساس بالثروة المائية التي تهم حياة الناس عندما تمر الأنهار عبر الحدود من منطقة إلى أخرى، وينبغي ألا تخضع للتغييرات والتقلبات السياسية "[1].

يمكن القول كذلك أن النزاع على المياه قد يأخذ شكلا اجتماعيا إذ لا يمكن إنكار تأثير الأمن المائي على البعد الاجتماعي باعتبار المياه حاجة اجتماعية وحياتية بالأساس، حيث أن العجز في كمية المياه الواردة التي تعتمد عليها الزراعة وإنتاج الغذاء إضافة الى الاستهلاك الشخصي والصناعي والخدمات والطاقة، سوف يترك تأثيره لا محالة على استقرار المجتمع بسبب نشر المجاعة والشحة وسوء التغذية وقلة الخدمات وحدوث الجرائم، وما يشيعه من أجواء الاضطراب والقلق النفسي وعدم الاستقرار[2].

[1] غريب ، **مرجع سابق**، ص23.

[2] خالد حمزة جريمط المعيني، " الأمن المائي العربي: مدخلات الأزمة والمشاهد المحتملة"، (**مجلة المعهد**، ع2، 2021)، ص ص 159-192.

المبحث الثاني: و اقع الأمن المائي العربي

يعتبر الوطن العربي من أكثر الجغرافيات العالمية المعبرة عن أزمة المياه باعتبار أنه يقع ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من الكرة الأرضية إذ يعد من أكثر المناطق تعرضا للإجهاد المائي في العالم حيث ترتفع درجات الحرارة ومعدلات التبخر، كما تعرف المنطقة تذبذبا في معدلات الهطول المطري، ما يجعلها لا تملك سوى 1% من المياه العالمية بالرغم من أن تعداد سكانه يشكل 5% من سكان العالم، ما يجعل المياه تكتسب أهمية كبيرة في المنطقة.

المطلب الأول: الموارد المائية في المنطقة العربية

تمثل الموارد المائية بصفة عامة تلك المصادر الطبيعية للماء التي تتوزع على سطح الأرض على اختلاف حالتها الفيزيائية، وبالشكل الذي تكون فيه صالحة لمختلف الاستعمالات من أجل تحقيق التنمية في مختلف الميادين والقطاعات.

يقع العالم العربي في حزام الصحراء الكبرى الذي يمتد عبر شمال إفريقيا والبحر الأحمر وصولا إلى شبه الجزيرة العربية، في منطقة معروفة بحرارتها المرتفعة وجفاف مناخها، و بـ 14.5% فقط من إجمالي المساحة صالحة للزراعة. تغطي الصحراء جزءا واسعا من العالم العربي وفي بعض الحالات، مثل أغلب دول شبه الجزيرة العربية، تمثل الصحراء 98% من إجمالي المساحة. وتزداد أهمية المورد المائي في العالم العربي في ظل زيادة الطلب عليه بصورة مستمرة بسبب زيادة حجم النمو السكاني والتطورات الجغرافية والحضرية. وبسبب شح التساقطات المطرية في أغلب أجزائه وضعف الإمكانيات المالية والفنية لاستثمارها في أجزائه الأخرى الممطرة، وعلى الرغم من أهمية المورد المائي إلا أن العالم العربي يفتقر إلى وجود كميات كبرى منه بسبب ظروفه المناخية[1].

بهدف تلبية الطلب المتزايد على المياه، تعتمد الدول العربية على الموارد المائية التقليدية والمتمثلة أساسا في المياه السطحية، المياه الجوفية ومياه الأمطار، وموارد غير تقليدية بما في ذلك تحلية مياه البحر، معالجة مياه الصرف الصحي.

[1] رابح زغوني، "ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري أنموذجا"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م6، ع1، (2022)، ص ص 50-64.

1. الموارد المائية التقليدية:

تقدر المياه المتاحة في الوطن العربي من المصادر التقليدية بحوالي 355 كم³/السنة يقع أكثر من نصفها خارج حدود الوطن العربي ويدخل المنطقة بشكل أساسي عبر الأنهار الدولية.

يقدر نصيب الفرد الواحد من موارد المياه المتجددة في المنطقة حاليا بحوالي 1,100 م³/السنة مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 8,900 م³/السنة للشخص الواحد، ومن المتوقع أن تنخفض النسبة إلى 547 م³/السنة بحلول عام 2050[1].

ما يعني أن الوضع المائي ومعادلة العرض والطلب في الوطن العربي تتجه نحو تعاظم العجز المائي.

تنحصر مصادر المياه العربية التقليدية بمياه الأمطار، والمياه السطحية والمياه الجوفية.

1.1 مياه الأمطار:

تتميز المناطق العربية بقلة تساقط الأمطار وعدم انتظامها لذلك يشكل الجفاف السمة الغالبة في معظم أنحاء الدول العربية والتي يقل معدل التساقط فيها عن 250 مم/السنة بينما يقل عن 100 مم/السنة في حوالي 67% من أراضي الوطن العربي.

يصل إجمالي الهطول المطري على أرض الوطن العربي إلى حوالي 221.3 مليار م³/السنة، يحظى إقليم الوسط العربي بـ 58.92% بعد أن استقبلت أراضيه 130.4 مليار متر مكعب، يليه إقليم المغرب العربي بنسبة 23.56% حيث تستقبل أراضيه حوالي 52.1 مليار متر مكعب، يأتي بعده إقليم شبه الجزيرة العربية بـ 9.67% والذي يأتي بعده إقليم المشرق العربي بنسبة 7.85% حيث تستقبل أراضيهما كميات تقدر ب 21.4 مليار متر مكعب و 17.4 مليار متر مكعب على التوالي[2].

يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

---

[1] IFAD, **Fighting water scarcity in the Arab countries**, 2009, p5.

[2] بوساف الشريف، مداخلة بعنوان الأمن المائي في الوطن العربي: الواقع والتحديات، **الملتقى الوطني حول: اقتصاديات المياه و التنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص3.

جدول رقم (01) يوضح: كميات الأمطار المتساقطة على أقاليم الوطن العربي لسنة 2016.

الأقاليم	مياه الأمطار سنويا (مليار متر مكعب)	النسبة المئوية %
الأوسط*	130.4	58.92
المغرب العربي*	52.1	23.56
شبه الجزيرة العربية*	21.4	9.67
المشرق العربي*	17.4	7.85

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة. (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2017).

* **الإقليم الأوسط:** السودان – الصومال – مصر – جيبوتي.

* **إقليم المغرب العربي:** الجزائر – المغرب – تونس – ليبيا – موريطانيا.

* **إقليم شبه الجزيرة العربية:** السعودية – عمان – قطر – الإمارات – الكويت – البحرين – اليمن.

* **إقليم المشرق العربي:** سوريا – الأردن – لبنان – فلسطين – العراق.

إن قراءة أرقام الجدول السابق توضح لنا أن كمية تساقط الأمطار تبدو ضئيلة جدا، وبالخصوص في منطقتي المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية أين يغلب المناخ الجاف الذي يمتاز بندرة تساقط الأمطار مقارنة بالإقليم الأوسط وإقليم المغرب العربي أين تتساقط الأمطار بكميات أكثر وفرة.

الخريطة التالية تبين توزيع تساقط الأمطار في الوطن العربي لسنة 2000:

خريطة رقم (01) توضح: متوسط تساقط الأمطار في الوطن العربي لسنة 2000.

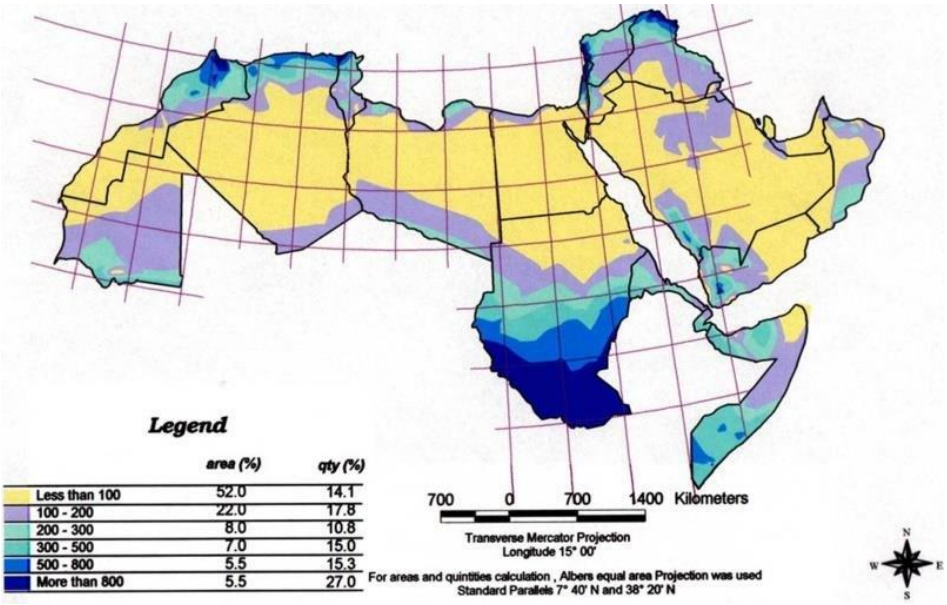

Source: UN development program, Water in the Arab region: availability, status and threats, p11.

1.2 المياه السطحية:

نظرا لسيادة المناخ الجاف وشبه الجاف على أغلب المناطق العربية، فهي تفتقر إلى الشبكات الهيدروجرافية دائمة الجريان، لكن لا يشمل ذلك الأنهار الرئيسية.

يتكون جزء هام من الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية من مياه الأنهار التي تنبع من خارج حدود الوطن العربي، إضافة إلى البحيرات الطبيعية والأودية الموسمية والتي تشكل مجتمعة حوالي 352 مليار متر مكعب من إجمالي المياه العربية.

يبلغ عدد الأنهار الدائمة في الوطن العربي 34 نهرا، و عند إضافة الروافد التابعة لها تصبح بحدود 50 نهرا، أطولها نهر النيل في السودان و مصر، بطول 6670 كلم و مساحة 9,21 مليون كلم مربع، ثم يأتي بعده نهر الفرات الذي يبلغ طوله 2940 كلم و مساحته 444 ألف كلم مربع، و أصغر هذه الأنهار هو نهر السين في العراق إذ يقدر طوله بـ 6 كلم. و من حيث التصريف فإن النيل هو أكبر الأنهار العربية تصريفا إذ يبلغ تصريفه 84 مليار متر مكعب سنويا، يليه نهر دجلة بمعدل تصريف سنوي قدره 48 مليار متر مكعب

ثم الفرات بمعدل تصريف 29 مليار متر مكعب أما أقل الأنهار تصريفا فهو نهر مليان بالجزائر حيث يصل تصريفه إلى 50 مليون متر مكعب سنويا[1].

ولقد ساهم كلا من المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنطقة العربية للتنمية الزراعية التابعتين لجامعة الدول العربية في دراسة الوضع المائي العربي، ولقد أثبتت الدراسات أن حجم الموارد المائية السطحية يتراوح ما بين 200-350 مليار متر مكعب[2].

يمكن تقسيم كمية المياه السطحية حسب الأقاليم العربية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (02) يوضح: توزيع الموارد المائية السطحية على الأقاليم العربية.

الأقاليم	حجم المياه (مليون متر مكعب)	النسبة المئوية %
الأوسط	131.500	44.55
المشرق العربي	111.800	37.86
المغرب العربي	42.600	14.43
شبه الجزيرة العربية	9.328	3.16

المصدر: عادل كدودة، آمنة عزيز، "بوادرالأزمة المائية في المنطقة العربية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، م6،ع3، (جانفي 2020)، ص ص 250-264.

يتضح لنا من خلال قراءة هذا الجدول أن معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من الإجهاد المائي على مستوى المصادر المائية السطحية وبالخصوص على مستوى إقليم المغرب العربي وشبه الجزيرة العربية لندرة الأنهار بها.

[1] مغاوري شحاتة دياب، **أطماع إسرائيل في المنطقة العربية**، بحث مقدم إلى ندوة أزمة مياه نهر الوزاني في 14 أكتوبر 2002 ،(مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002)، ص61.

[2] عادل كدودة، آمنة عزيز،" بوادر الأزمة المائية في المنطقة العربية"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، م6، ع3،(جانفي 2020)، ص ص 250-264.

الخريطة التالية توضح الإجهاد المائي السطحي في الوطن العربي لسنة 2010.

خريطة رقم (02) توضح: الإجهاد المائي السطحي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لسنة 2010.

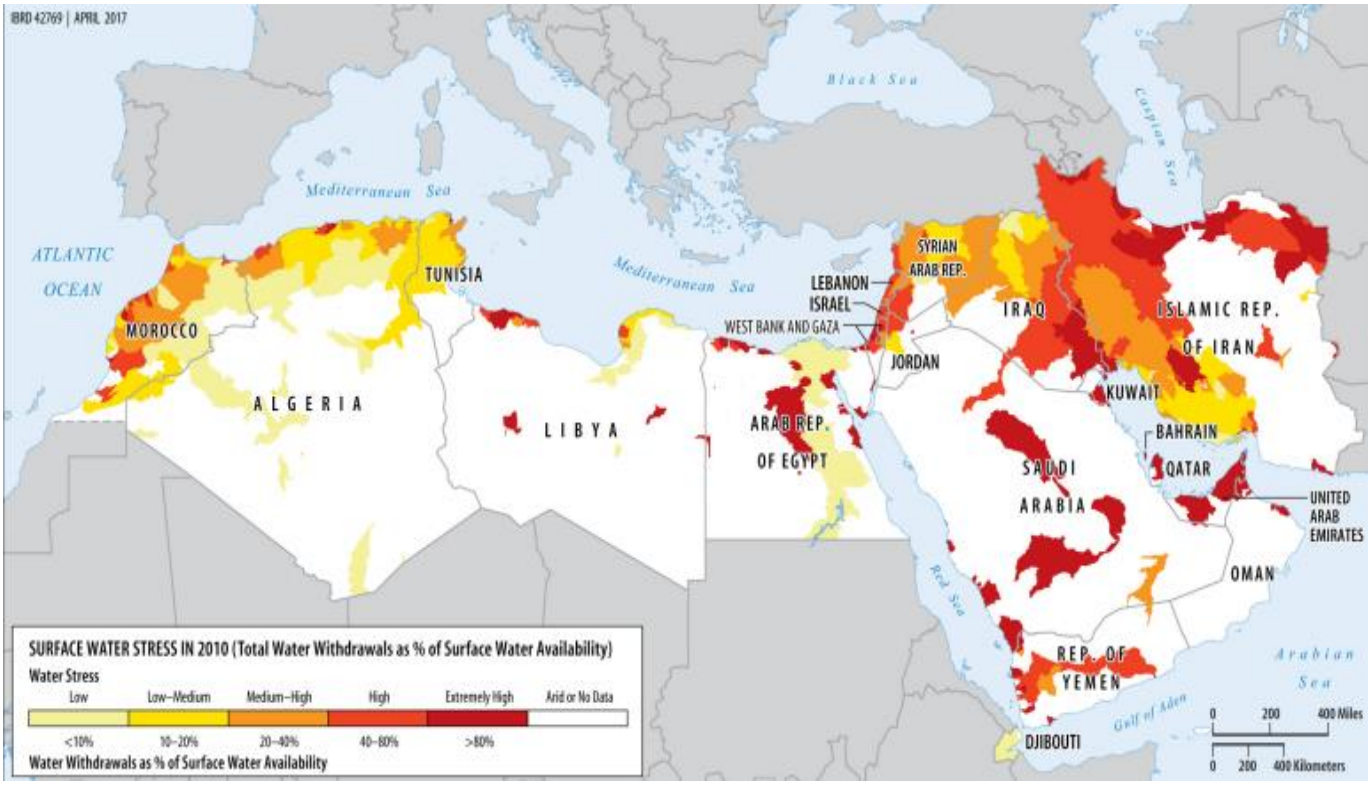

Source : World Bank Group, op.cit , p 27.

1.3 المياه الجوفية:

حسب الدراسات الجيولوجية فإن المياه الجوفية تنقسم إلى نوعين وهما: الموارد المتجددة والمتمثلة في الموارد التي لا ينجم عن استثمارها في فترات طويلة أي هبوط لمستوى المياه الجوفية في الطبقات الحاملة لها، أما الموارد غير المتجددة أو الأحفورية هي التي ينجم عن إستثمارها بمعدلات عالية وفي فترات طويلة هبوط في مستوى المياه الجوفية[1]. تمتد المياه الجوفية في الوطن العربي إلى أعماق تصل إلى آلاف الأمتار، منها ما هو متجدد، ومنها ما هو غير متجدد.

تقدر كميات المياه الجوفية المتجددة بحدود 9,41 مليار متر مكعب سنويا، أما المياه المخزونة فتصل إلى 7733 مليار متر مكعب. و تتباين عمليات توزيعها بين البلدان العربية فيأتي إقليم المغرب العربي في مقدمة الأقاليم العربية من حيث الموارد الجوفية المتجددة إذ تبلغ 17,4 مليار متر مكعب، أما من حيث

[1] بودية فاطمة، بن زيدان فاطمة الزهراء، زياني زهرة، "الأمن المائي العربي بين التحديات واستراتيجيات التحقيق"، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، م03، ع03،(ديسمبر 2019)، ص ص 91-116.

الموارد المخزونة فإن الإقليم الأوسط يحتل المرتبة الأولى إذ يبلغ المخزون النهائي لديه 6439 مليار متر مكعب[1].

الجدول التالي يوضح الأرقام المائية المتعلقة بحجم المياه الجوفية المخزونة والمتجددة في الأقاليم العربية.

جدول رقم (03) يوضح: المياه الجوفية المخزونة والمتجددة في الأقاليم العربية (مليار متر مكعب)

الأقاليم	المياه الجوفية المخزونة	المياه المتجددة
الأوسط	6439	11,2
المغرب العربي	920	17,4
شبه الجزيرة العربية	361	4,8
المشرق العربي	13	8,5

المصدر: بوساف الشريف، مداخلة بعنوان الأمن المائي في الوطن العربي: الو اقع والتحديات، الملتقى الوطني حول: اقتصاديات المياه و التنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص4.

كما تم ذكره سابق، ومن خلال تحليل جدول يتبن أن إقليم المغرب العربي يأتي في المقدمة من حيث الموارد المتجددة في حين نلاحظ أن إقليم شبه الجزيرة العربية يعاني نقصا حادا في مخزون مياهه المتجددة، أما في فئة المياه الجوفية المخزونة يحتل الإقليم الأوسط المرتبة الأولى.

[1] محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001)، ص 142.

وتوضح الخريطة التالية متوسط إجهاد المياه الجوفية في الوطن العربي من 1990 إلى 2010.

خريطة رقم (03) توضح: متوسط إجهاد المياه الجوفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1990-2010.

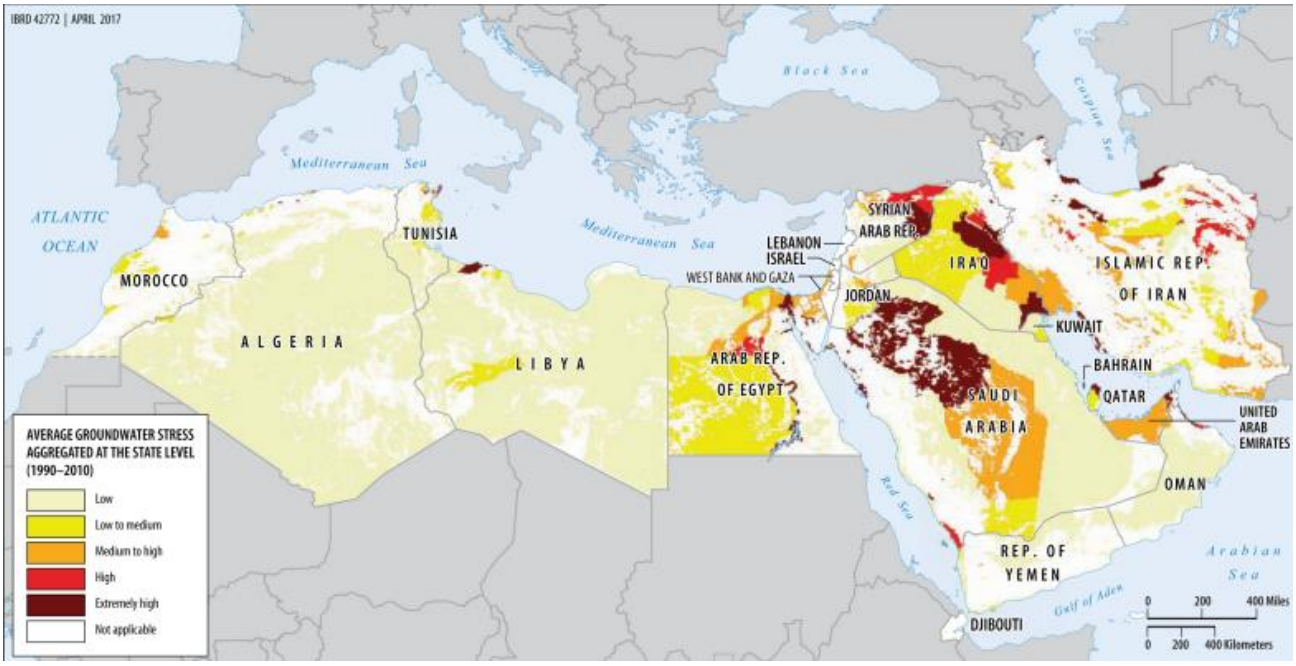

Source: World Bank Group, op.cit , p34.

2. الموارد المائية غير التقليدية:

تشكل الموارد المائية غير التقليدية مصدرا مهما من مصادر المياه لاسيما في بعض البلدان التي تتسم بقلة امتلاكها لمصادر المياه الطبيعية كالدول الخليجية وليبيا، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من المياه بالرغم من ارتفاع تكلفتها.

سمح تطور التكنولوجيا للدول التي تعاني أزمة مياه من تغطية احتياجاتها المتزايدة من خلال استغلال مياه الصرف الصحي والصناعي المعالجة، تحلية مياه البحر بالإضافة إلى استحداث تقنيات جديدة مثل استمطار الغيوم، إلا أن تكاليف إنشاء وتشغيل وصيانة هذه التقنيات مرتفعة إضافة الى صعوبة معالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة عنها[1].

[1] كدودة، مرجع سابق، ص254.

2.1 تحلية المياه:

مع أكثر من نصف قدرة العالم على تحلية المياه، تقود المنطقة العربية العالم في تحلية المياه. وتبلغ الطاقة التراكمية لمحطات تحلية المياه في البلدان العربية نحو 24 مليون متر مكعب في اليوم[1].

ونظرا للحاجة الشديدة للمياه في الوطن العربي، لجأت بعض الدول وعلى رأسها السعودية والتي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث نسبة امتلاكها لوحدات تحلية المياه في العالم إذ أنها تمتلك % 26.8 تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12% والكويت ثالثا بـ10.5%، تنفق كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكثر من 03 مليارات دولار سنويا على تحلية المياه[2].

تتكاثر محطات التحلية في دول الخليج وليبيا وغيرها من الدول المنتجة للنفط، والجدول التالي يوضح حجم المياه المحلاة في الوطن العربي.

جدول رقم (04) يوضح: توزيع إنتاج المياه المحلاة في الأقاليم العربية

الأقاليم	حجم المياه المحلاة (مليون متر مكعب)	النسبة المئوية %
شبه الجزيرة العربية	6089	83.44
المغرب العربي	926	12.70
الأوسط	200	2.74
المشرق العربي	82	1.12

المصدر: كدودة، مرجع سابق، ص254.

يتأكد من خلال الجدول أن دول شبه الجزيرة العربية تحتل الصدارة من حيث المياه المحلاة نظرا لتكاثر محطات التحلية بها حيث تقدر نسبة الطاقة التراكمية للمياه المحلاة بحوالي 83%، لتليها منطقة المغرب العربي بنسبة 12.7%، في حين يأتي كل من الإقليم الأوسط وإقليم المشرق العربي في المرتبتين الأخيرتين بنسب تقدر بـ% 2.74 و1.12% على التوالي.

[1] UN development programme, **op.cit**, p20.

[2] الشريف، **مرجع سابق**، ص ص 4-5.

2.2 مياه الصرف الصحي المعالجة:

تمثل مياه الصرف الصحي المعالج أو ما يسمى بالمياه الرمادية أو العادمة أحد أهم الخيارات الاستراتيجية للدول العربية وتستخدم المياه المعالجة في الري وتلبية متطلبات الاستخدامات الصناعية واحتياجات التشجير، وعلى الرغم من أن استخدامها لا يزال غير مقبول نوعا ما في المجتمعات العربية لأسباب تتعلق بمفاهيم اجتماعية وعوامل سيكولوجية، لكن قلة الموارد المائية وازدياد الطلب عليها فرضت على العديد من الدول العربية التوسع في هذا المجال حيث أنشأت العديد من المحطات لتنقية الصرف الصحي[1].

تستخدم المياه الآدمية والصناعية والزراعية أو ما يسمى بمياه الصرف في إطار دورة مغلقة بعد تنقيتها بوسائل تقنية متطورة جدا[2]، ويبلغ حجم هذه الموارد في الوطن العربي حوالي 8.08 مليار متر مكعب.

كما يبينه الجدول أدناه .

جدول رقم (05) يوضح: توزيع إنتاج مياه الصرف في الأقاليم العربية.

الأقاليم	مياه الصرف المنتجة (مليار متر مكعب)	مياه الصرف المجمعة (مليار متر مكعب)	مياه الصرف المعالجة (مليار متر مكعب)	مياه الصرف المستخدمة (مليار متر مكعب)	عدد المحطات
الأوسط	7.078	6.497	4.013	1.300	382
المشرق العربي	2.512	1.113	0.734	0.193	399
المغرب العربي	2.427	0.797	1.122	0.667	51
شبه الجزيرة العربية	3.422	2.227	2.211	1.832	80
المجموع	15.439	10.634	8.080	3.992	912

المصدر: كدودة، مرجع سابق، ص255.

من الجدول السباق نستنتج أن إجمالي الموارد المائية المتاحة من خلال مياه الصرف المجمعة يقدر بحوالي 10.634 مليار متر مكعب في حين تبلغ كمية المياه المعالجة 8.08 مليار متر مكعب منها، ما يشير إلى أن حوالي 2.554 مليار متر مكعب من المياه يضيع أثناء عملية المعالجة، ولا يستخدم سوى 3.992 مليار متر مكعب من المياه المعالجة.

[1] كدودة، **مرجع سابق**، ص254.

[2] بودية، **مرجع سابق**، ص102.

2.3 مصادر مياه أخرى غير تقليدية:

تقوم العديد من الدول العربية باستحداث استراتيجيات وتقنيات بديلة لإمدادات المياه اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة. فالأردن مثلا يركز على تجميع مياه الأمطار للري، في حين تتبنى دول أخرى تقنية إستمطار السحب حيث أبلغت الإمارات العربية المتحدة عن نتائج إيجابية مع البذر السحابي في ماي 2008، كما أبلغ الأردن عن زيادة في معدل هطول الأمطار بنسبة 13% بعد 10مواسم ممطرة من تجارب إستمطار الغيوم إلى جانب المملكة العربية السعودية[1].

المطلب الثاني: استخدامات المياه في الوطن العربي

تتوزع استخدامات المياه في الوطن العربي على ثلاثة مجالات رئيسية هي الزراعة، الصناعة والاستهلاك المنزلي وتعتبر الزراعة المستهلك الأول للمياه على الصعيد العالمي وذلك بنسبة تقدر بحوالي 70%، وتحتل المرتبة الأولى في الوطن العربي حيث يقدر متوسط الاستهلاك بحوالي 83% من جملة المياه المتاحة ويرجع ذلك للظروف المناخية القاحلة التي تتسم بارتفاع معدلات التبخر والتسلل وقلة الرطوبة المتاحة في التربة، مما يجعل الري ضرورياً لنمو المحاصيل[2]. أما النسبة المتبقية فتتقاسم بين الاستهلاك المنزلي والقطاع الصناعي بنسب 10%و 7% على التوالي[3].

الشكل أدناه يبين توزيع حصص المياه على القطاعات المختلفة في العالم العربي بالنسبة المئوية.

[1] UN development program, **op.cit**, p27.

[2] World Bank Group, **op.cit**, p46.

[3] الشريف، **مرجع سابق**، ص6.

شكل رقم (01) يوضح: استخدامات المياه في البلدان العربية حسب القطاعات.

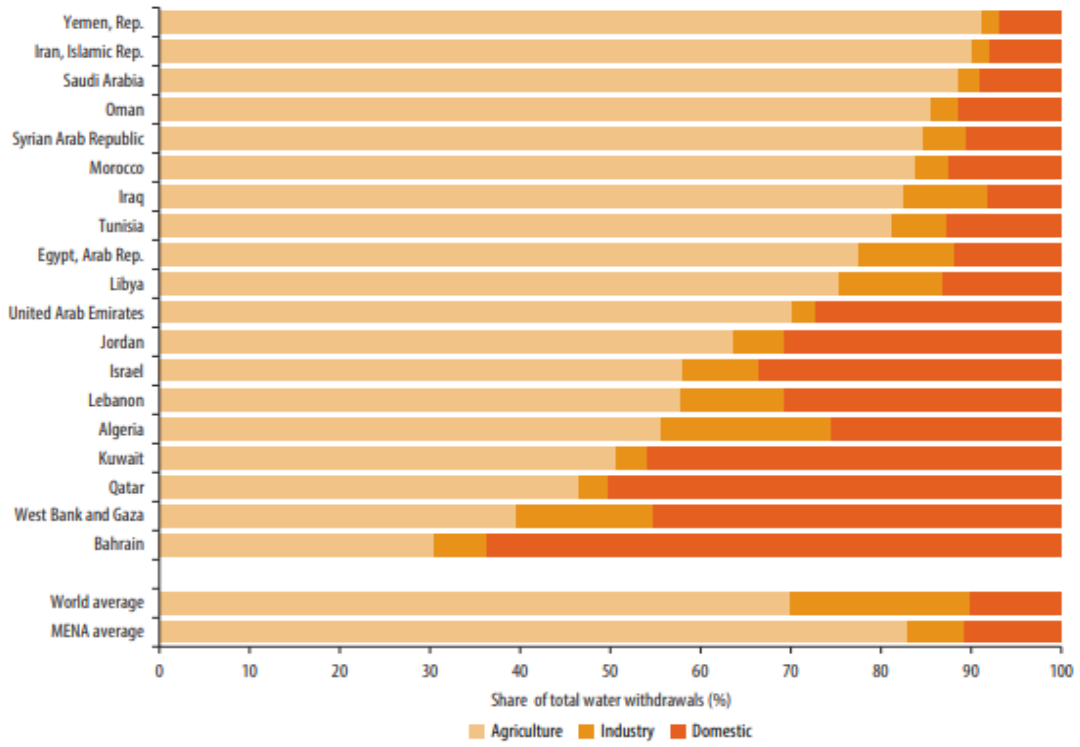

Source: World Bank Group, op.cit, p46.

وتتوزع الاستخدامات المائية العربية حسب قطاعاتها كما يلي[1]:

1. الاستعمال الزراعي:

إن استخدام المياه في القطاع الزراعي يأخذ حصة الأسد بنسبة 83.55% وهذا يرجع لطبيعة نشاط الدول العربية التي تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة. وتشير الإحصائيات حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2017 أن المساحة الزراعية الكلية في المنطقة العربية تقدر بـ 72 مليون هكتار، حيث يتراوح نصيب الهكتار الواحد من الموارد المائية من 12000 إلى 14000 متر مكعب، والدول التي لها أكبر نصيب من المياه للهكتار الواحد هي على التوالي : مصر 15235 متر مكعب، السودان 15000 متر مكعب، العراق 14505 متر مكعب، والسعودية 12950متر مكعب.

قُدر استهلاك المياه في القطاع الزراعي العربي سنة 2017 بـ 205.65 مليار متر مكعب، وتزايدت كمية المياه المخصصة للزراعة المروية حيث بلغت 143 مليار متر مكعب سنة 1990، وزادت سنة 2000 بحجم قدره 27 مليار متر مكعب.

[1] كدودة، مرجع سابق، ص256- 259.

ويبين الجدول أدناه حجم المياه المستخدمة في الزراعة بالدول العربية:

جدول رقم (06) يوضح: حجم المياه المستخدم في الزراعة العربية لسنة 2017.

الأقاليم	حجم المياه المستخدمة في الزراعة (مليار متر مكعب)	النسبة المئوية من الاستخدام الزراعي للوطن العربي
الأوسط	84.20	40.94
المشرق العربي	68.06	33.09
شبه الجزيرة العربية	29.85	14.51
المغرب العربي	23.54	11.44

المصدر: كدودة، مرجع سابق، ص258.

2. الاستعمال الصناعي:

يرجع استخدام المياه بكميات مهولة في الصناعة إلى كونها تستخدم لعدة أغراض حسب نوع المنتج فمنها ما يستخدم للتبريد أو التسخين أو الغسيل أو في العمليات الإنتاجية أو كجزء من المنتج و غيرها من الأغراض.

تشير الأرقام حسب التقارير الاقتصادية العربية الموحدة أن الإنتاج الصناعي من صناعة تحويلية واستخراجية قد تزايد من سنة 1990 إلى 2012، وهذه الزيادة ستزيد حتما من الطلب على المياه بالقطاع الصناعي، لأن معظم هذه الصناعات تحتاج إلى كميات كبيرة من الموارد المائية.

وقد بلغ استخدام الموارد المائية في الصناعة العربية سنة 2008 حوالي 10مليار متر مكعب، وارتفع الاستخدام سنة 2012 إلى 14.93 مليار متر مكعب بنسبة 5.75% من إجمالي استخدامات الموارد المائية، وتختلف هذه النسب من إقليم عربي إلى آخر حيث:

- الإقليم الأوسط: 57.40%
- إقليم المشرق العربي: % 29.06
- إقليم المغرب العربي: 7.36%
- إقليم الجزيرة العربية: 6.10 %

3. الاستعمال المنزلي:

بلغ المتوسط العالمي لاحتياج الفرد من المياه اللازمة للشرب والأغراض المنزلية سنة 2000 حوالي 124 متر مكعب للفرد الواحد في السنة ومن المنتظر أن تصل إلى 180 متر مكعب بحلول سنة 2030، أما معدل استهلاك الفرد العربي الحالي للشرب والأغراض المنزلية يقدر بحوالي 63 متر مكعب في السنة أي 173 لتر للفرد في اليوم لكن يتفاوت هذا المعدل لكل إقليم عربي حيث:

- الإقليم الأوسط يقدر بـ 66 م^3 /سنة أي 180 ل /لليوم.
- إقليم المشرق العربي يقدر بـ 85 م^3 /سنة أي 232 ل /لليوم.
- إقليم المغرب العربي يقدر بـ 55 م^3 /سنة أي 150 ل /لليوم.
- إقليم شبه الجزيرة العربية يقدر بـ 47 م^3 /سنة أي 129 ل /لليوم.

بلغ الطلب المنزلي الكلي حسب إحصائيات منظمة الأغذية و الزراعة لسنة 2012 بـ 66.25 مليار مكعب بنسبة 9.88 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالعالم أجمع، وهذه الكميات في تزايد مستمر مع الزيادة السكانية، وبالرجوع إلى الإحصائيات كان حجم المياه الموجه للاستهلاك المنزلي سنة 1990 يبلغ حوالي 38.8 مليار مكعب وارتفع إلى 13 مليار مكعب سنة 2008، بالمقارنة بين سنتي 1990 و 2016 نجد أن نسبة زيادة السكان تقدر بـ 181% بالمقابل نسبة زيادة استهلاك المياه تقدر بـ 306 %[1].

و طبقا للمؤشر الدولي الذي يقضي بأن حد الفقر المائي هو 1000 متر مكعب للفرد في السنة فإن إثنا عشر دولة عربية (اليمن، السعودية، البحرين، سلطنة عمان، الكويت، الإمارات، قطر، الأردن، فلسطين، ليبيا، تونس، الجزائر) تقع ضمن فئة البلدان الفقيرة مائيا في الوقت الحالي و بكل تأكيد سيزداد عدد هذه الدول إذا ما استمرت معدلات النمو السكاني على ما هي.

ويعود سبب ارتفاع الاستهلاك المنزلي للمياه في بعض البلدان العربية الى انخفاض الرسوم المفروضة على المستهلك مقارنة مع تكاليف الإنتاج والتوزيع.

[1] كدودة، **مرجع سابق**، ص ص 255-257.

المطلب الثالث: مؤشرات العجز المائي العربي

تتعدد طرق تقييم العجز المائي، معظمها يعتمد على بيانات المتوسط السنوي ويتم تطبيقها على نطاق وطني حيث تتاح البيانات الخاصة به بسهولة. ويتم استخدام مؤشرين على نطاق واسع لتحديد وقياس الإجهاد المائي؛ الأول يقيم توافر المياه للفرد أي حصة الفرد من الموارد المائية، والثاني يحدد سحب الموارد المائية وحجم استنزافها.

ويتضح حجم العجز المائي العربي من خلال:

1. انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة:

بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 2000 نحو 291 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2.7%للفترة (1997-2000) ، والذي يعد مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ 1.6 % للفترة نفسها وبهذا فإن سكان الوطن العربي، في ضوء معدل النمو السكاني الحالي يتضاعف عددهم كل 25 سنة، إذ من المتوقع أن يصل عددهم إلى 492 مليون نسمة بحلول عام 2025 [1].

ومما لا شك فيه أن التزايد السريع للسكان سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية وإلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها ما ينعكس سلبا على حصة الفرد الواحد من الموارد المائية، فقد بلغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على الصعيد القومي عام 1993 نحو 1156متر مكعب في السنة وهو أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي والذي يصل إلى 12900 متر مكعب في السنة، وبالتالي فإن نصيب الفرد على الصعيد القومي أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1350 متر مكعب في السنة.

يظهر التفاوت الكبير بين الموارد المائية المتاحة لمختلف الأقطار العربية إذ يعيش 9.44% من جملة سكان الوطن العربي في بلاد لا يتعدى نصيب الفرد فيها من الموارد المائية السنوية المتجددة 1000 متر مكعب، بينما يعيش 6.44% منهم في مناطق يتراوح فيها هذا المتوسط بين 1000 و 2000 متر مكعب في السنة، ويعيش 5.1% منهم في أقطار يزيد فيها هذا المتوسط على 3000 متر مكعب في السنة، ما يعني أن حوالي 84% من سكان الوطن العربي يعيشون دون خط الفقر المائي، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام2000 إلى 960 متر مكعب، ومن المتوقع أن متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة على الصعيد القومي سيستمر في الانخفاض إلى أن يصل 656 متر مكعب تقريبا بحلول عام 2025. ما يوضح مدى الانكشاف الكامن للإجهاد المائي في الوطن العربي [2].

---

[1] العساف، مرجع سابق، ص115.

[2] المرجع نفسه، ص ص 116-117.

2. حجم سحب الموارد المائية المتجددة:

ينظر إلى نسبة الاستخدام أو السحب كنسبة مئوية من التوافر ويتم تصنيف الدول على أساس مستوى استخراج المياه، وحسب ذلك تعاني الدولة من الندرة أو العجز إذا كانت عمليات السحب السنوية تتراوح ما بين 20% و40% من موارد المياه السنوية، ومن ندرة المياه بشدة إذا تجاوزت عمليات السحب نسبة 40% [1].

عرفت المخزونات المائية الجوفية منها والسطحية عملية استنزاف مضطرد واستهلاك غير عقلاني في الاستعمالات الزراعية والصناعية والاستعمالات المنزلية فضلا عن معدلات الضخ العالية والسحب غير الآمن مما نجم عنه تدهور في الكمية والنوعية معا، حيث جفت الكثير من الآبار وانخفضت المخزونات المائية الجوفية كأحواض السلمية والمسلمية واللمون في سوريا وأحواض العين وسهل الحصى في دولة الإمارات العربية المتحدة وحوض سهل باطنة في عمان وأحواض تهامة في اليمن وحوض الجفارة في ليبيا وأحواض المناطق الوسطى في تونس وهذه ظاهرة تنبؤ بالخطر مستقبلا[2].

[1] أم السعد شافعي، "ندرة المياه محدد أساسي للأمن المائي"، **مجلة البحوث والدراسات الانسانية**، م16، ع1، (2022)، ص ص 527-558.

[2] العساف، **مرجع سابق**، ص118.

المبحث الثالث: تحديات الأمن المائي العربي

يعتبر عامل المياه حاضرا في مختلف الأبعاد الجيواستراتيجية والجيوسياسية للدول باعتباره عنصرا أساسيا في تحديد المسار الأمني للدول بمختلف أبعاده.

وفي هذا الإطار، أصبح توفير المياه من أبرز التحديات التنموية التي تواجه العالم العربي حيث بات هذا المورد يشكل هاجسا يؤرق صانع القرار العربي حيث يواجه تأمينه العديد من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

تنقسم الأخطار والتهديدات الداخلية التي تهدد سلامة الأمن المائي العربي إلى تحديات طبيعية وتحديات بشرية.

1. **التحديات الطبيعية:**

ترجع الأخطار الطبيعية التي تواجه الأمن المائي العربي إلى طبيعة الخريطة المائية العربية التي تفتقر لموارد المياه، فبالرغم من المساحة الشاسعة التي يشغلها العالم العربي إلا أنه يقع في منطقة مدارية جافة من أكثر المناطق عرضة لظواهر التغيرات المناخية والتي تزيد من حدَة التهديدات الجغرافية الأخرى التي تواجه المنطقة مثل التصحر والجفاف، ما يؤدي إلى إساءة حالة شح المياه في المنطقة العربية.

- **تغير المناخ:** تظهر الأدلة العلمية أن المناخ يتغير بالفعل، وفي هذا الإطار يذكر تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية في المنطقة العربية حول تغير المناخ (2009) أن البلدان العربية من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ ويؤدي التغير المناخي إلى زيادة الإجهاد المائي من خلال آليات متعددة، بما في ذلك الحد من هطول الأمطار وزيادة درجات الحرارة. وقد صرح **كوفي عنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن **"تغير المناخ هو أيضا تهديد للسلام والأمن. تغيير أنماط هطول الأمطار على سبيل المثال، يمكن أن يزيد من التنافس على الموارد، والوضع في حركة التوترات و الهجرات يمكن أن يزعزع الاستقرار، لا سيما في الدول الهشة أو المناطق المضطربة. هناك دليل على أن بعض من هذا يحدث بالفعل، وأكثر من ذلك فقد يكون وشيك الوقوع".**

تشير الإحصائيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة إلى أن المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء السطحي للمنطقة العربية سيرتفع على الأرجح بمقدار 2.5 درجة مئوية أخرى أي إلى 4.0 درجة مئوية بحلول عام 2100. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة معدلات التبخر، مما يقلل من رطوبة التربة والتسلل ما يؤثر سلبا على إعادة تغذية طبقة المياه الجوفية.

و تشير الدراسات المرتبطة بمواضيع الأمن المائي أيضا إلى أن متوسط الهطول المطري للقرن الحادي والعشرين سينخفض بنسبة% 10-20 في منطقة البحر الأبيض المتوسط والأجزاء الشمالية من شبه الجزيرة العربية ما يؤدي الى انخفاض بنسبة % 30-70 في تغذية طبقات المياه الجوفية المنتشرة في سواحل شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. ويؤدي المناخ الأكثر دفئا إلى تقلبات مناخية أكبر وارتفاع الفيضانات ومخاطر الجفاف، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع المتأزم بالفعل الناجم عن ندرة المياه المزمنة[1].

- **الجفاف:** يعتبر الجفاف من أخطر الكوارث المرتبطة بالمياه التي تهدد المنطقة العربية حيث يقيد الاستخدامات المجتمعية المتعددة للمياه، بما في ذلك انتاج الطاقة، على المستويين المحلي والإقليمي.

و قد عاشت الأقطار العربية ولا تزال تعيش ظروفا سيئة من الجفاف متفاوتة زمانيا و مكانيا كان لها الأثر السلبي، فدولة الصومال تعرضت لهذه الظاهرة سنة 1986، وبلغ عدد المتضررين حوالي ربع مليون نسمة. وخلال الأعوام 1958 - 1964 تعرضت المملكة العربية السعودية لقحط شديد أدى إلى نقص في الماشية تراوح بين 50-90%، وشهدت منطقة المغرب العربي فترات جفاف طويلة وقاسية لم تعهدها من قبل، فلقد تعرضت تونس لفترة من الجفاف الشديد (1987 –1989)، وكذلك المغرب الأقصى (1991 –1993).

- **التصحر:** تشغل الصحاري ما يقارب 90% من مساحة الوطن العربي، أي حوالي 120 مليون هكتار حيث لا يزيد المعدل السنوي للأمطار عن 500 ملم. والجدير بالذكر أن مساحة المناطق المتصحرة في العالم العربي قد بلغت حوالي 13 مليون كم مربع، وتقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية (89.6%)، تليها شمال إفريقيا (77.7%)، ثم وادي النيل والقرن الإفريقي (44.5%) ثم المشرق (35.6%)[2].

فيما أظهرت دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية أن حوالي 18% من مساحة الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي معرضة للتصحر.

- **الندرة:** تعد من أبرز العوامل التي تتداخل مع المشهد الناشئ حول أزمة المياه العربية هو حدوث نقص يلوح في الأفق في السلع الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي والمياه. سيصبح من الصعب بشكل متزايد

[1] UN development program, **op.cit**, p33.

[2] فراح رشيد، كريمة فرحي، " الأمن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة"، **مجلة العلوم الإقتصادية**، ع18،(2017)، ص ص 134-151.

في السنوات القادمة الاستمرار في استخراج موارد إضافية من الودائع المعروفة للاحتياطيات. إذ سيتعين حفر الآبار بشكل أعمق وأعمق مع استمرار استنفاذ الموارد. ويبدو، في الوقت الحاضر على الأقل، أنه لا توجد بدائل قابلة للتطبيق لعمليات قطع عدة سلع أساسية لتلبية متطلبات الاقتصاد الحديث المتزايدة من الطاقة.

واحدة من أكثر الموارد ندرة بشكل متزايد هي المياه العذبة التي لا تمثل سوى حوالي 3% من إجمالي إمدادات المياه على كوكب الأرض والتي يتم حبس الكثير منها في قمم جليدية قطبية وأنهار جليدية. في غضون عقود قليلة فقط، سيستخدم سكان الأرض جميع إمدادات المياه العذبة تقريبًا. وعندما يصبح الماء نادرا بشكل متزايد، يصبح موضع اشتهاء الغير، ويمكن أن يطلق العنان للصراعات على حد تعبير **كلاوس توبفر Klaus Toepfer**[1].

وبشكل عام، ينظر لندرة المياه على أنها تعادل انعدام الأمن المائي. المنطقة العربية ليست استثناء، ووفقا **لمؤشر Falkenmark** * لتقييم مستوى ندرة المياه فإن معظم الدول العربية تعاني من ندرة المياه. تم تحديد ثلاث عتبات أساسية لقياس مستوي الندرة حيث:

- الإجهاد المائي: قيم أقل من 1700 متر مكعب للفرد في السنة.
- الندرة: قيم أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنويا.
- الندرة المطلقة: قيم أقل من 500 متر مكعب للفرد في السنة.

في المنطقة العربية، يمكن تصنيف خمسة دول ضمن عتبة ندرة موارد المياه العذبة المتجددة وهي: مصر، لبنان، المغرب، سوريا والسودان، في حين تقع ثلاث عشر دولة أخرى ضمن عتبة الندرة المطلقة وهي: الجزائر، البحرين، الأردن، الكويت، ليبيا، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن. وهذا يعني أن 38% من السكان العرب يعيشون في دول تعاني من ندرة مطلقة في المياه، في حين أن 48% الباقية يعيشون في دول تعاني من الندرة مما يعني أن 86% من البلدان العربية من ندرة إلى ندرة مطلقة في المياه[2]. ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

---

[1] كلير، **مرجع سابق**، ص 125.

.

* **مؤشر Falkenmark:** مؤشر يقاس لندرة المياه . أدخلته الهيدرولوجية السويدية(Falkenmark Malin) ويقيس ندرة المياه كمقدار من المياه العذبة المتجددة المتاحة للفرد سنويا ويقترح عتبة تقدر ب 1700 متر مكعب للفرد الواحد سنويا لتحديد المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي. عن: United Nations, ESCWA, **op.cit** , p28

[2] United Nations, ESCWA, **op.cit** , p28.

شكل رقم (02) يوضح: ندرة المياه في المنطقة العربية، إجمالي موارد المياه المتجددة السنوية للفرد.

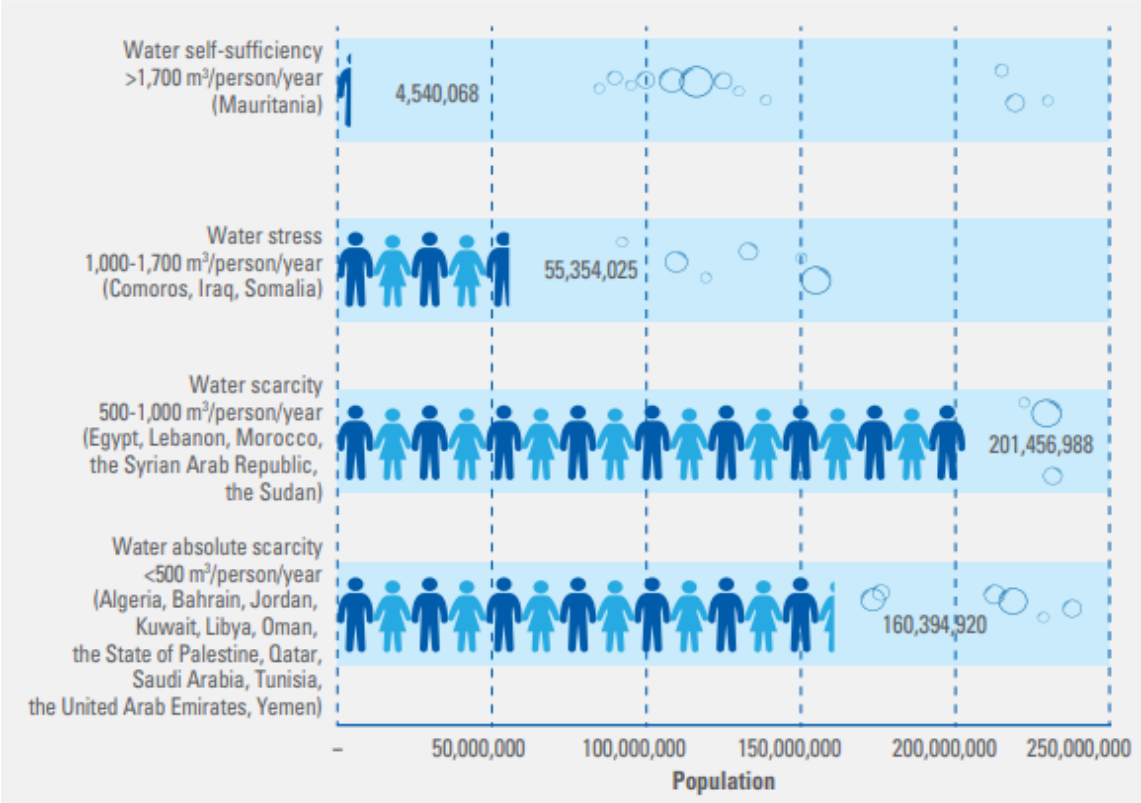

Source: United Nations, ESCWA, op.cit , p28.

2. التحديات البشرية:

يلعب العنصر البشري دورا بارا في تأزم الوضع المائي في المنطقة العربية حيث أصبح الطلب على المياه يتجاوز بشكل كبير العرض القائم، كما أن إمداد الفرد من هذا المورد الحيوي آخذ بالهبوط.

تنحصر الأخطار البشرية التي تؤثر على كمَ ونوع المياه فيما يلي:

- **ارتفاع النمو السكاني ومستوى التمدن:** لقد زاد النمو السكاني السريع من حدة ندرة المياه التي تواجهها البلدان العربية. فمع أن العوامل الطبيعية كفترات الجفاف المتقطعة والإحتياطات المحدودة من المياه العذبة تسبب شح المياه، فإن ارتفاع النمو السكاني يفرض ضغوطا إضافية. وتتمثل محددات الطلب على المياه بشكل عام في عدد السكان ومستوى التحضر والمستوى المعيشي والتنموي

للدولة. وحسب الأرقام الواردة في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: **"حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل"** الصادر سنة 2014 فإن عدد سكان الوطن العربي بلغ أكثر من 340 مليون نسمة عام 2011.

ويتميز الوطن العربي بارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بالعالم حسب ما يستنتج من تقديرات التقرير السابق .وبناء على تقديرات التقرير فإن هناك ستة عشرة (16) دولة عربية تتجاوز نسبة سكان المدن فيها 50% من إجمالي السكان في عام 2011، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 98.25% من إجمالي السكان كما في الكويت مما يمثل ضغطا على المياه المتاحة وزيادة الطلب عليها. في حين تقل النسبة في ستة دول عن 50% في عام 2011. إن تزايد السكان في المنطقة العربية بمعدلات مرتفعة ينطوي على ارتفاع مواز في استهلاك المياه لأغراض الشرب والري والصناعة وتلبية الحاجات اليومية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى التقليص التدريجي للفائض النسبي بين هذه الموارد المتجددة سنويا من جهة وبين الاحتياجات المتعاظمة عاما بعد عام من جهة ثانية[1].

ومن البديهي أن الزيادة في عدد السكان يصاحبها تمدن سريع وتطور سوسيو اقتصادي وحضاري، يضاعف من استعمال المياه في العمليات الصناعية، كما تؤثر على زيادة المساحات المزروعة بسبب الزحف العمراني وما يترتب عليها زيادة في الطلب على المياه مصاحبا بخسارة كميات كبيرة من الموارد نتيجة للتلوث الحاصل بسبب غياب الوعي وضعف تقنيات حماية البيئة.

- **الهدر وسوء التخطيط والإدارة:** تبرز جذور أزمة الموارد المائية في الوطن العربي في نسبة الهدر المرتفعة السائدة على نطاق واسع في البلدان العربية، ويطال الهدر شبكات نقل وتوزيع المياه في العديد من الدول العربية، حيث تعاني معظم هذه الشبكات من القدم والإهتراء ونقص الصيانة مما يرفع نسبة التسرب والفاقد منها. وفي تقرير نشر من طرف البنك العالمي سنة 2006 عن المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن بلدان كثيرة في هذه المنطقة تقوم باستخدام مواردها بصورة تتسم بالإسراف.

كما تتحمل سياسات سوء إدارة الموارد المائية قسطها من المسؤولية عن اختلال العلاقة بين الموارد المائية المتاحة وبين الطلب على هذه الموارد. وتكمن المشكلة الأساسية على هذا الصعيد في أن التعامل الرسمي، حتى الشعبي (نتيجة لنقص وعي المستهلكين)، مع موضوع المياه كان ينطلق غالبا من أن هذا المورد، بصفته يتجدد مع تجدد الطبيعة نفسها، غير قابل للنضوب. وانعكست هذه النظرة في كثير

[1] رشيد، **مرجع سابق**، ص 140.

من الحالات نقصا في التنمية والتطوير وفي تعزيز هذا القطاع بالموارد البشرية المؤهلة وانعكست كذلك بالضعف في أعمال الصيانة والرقابة واختلالا في سياسات التسعير (انخفاض سعر وحدة المياه في معظم الدول العربية حيث تحرص الحكومات على توفيرها لأفراد المجتمع بأسعار منخفضة لا تعتمد على كلفة استخراجها). فعلى سبيل المثال يتراوح استهلاك المياه المنزلية للفرد الواحد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما بين 300 لتر إلى 750 لتر في اليوم و هو من بين أعلى المعدلات في العالم. ويعزى الارتفاع إلى العديد من العوامل التي تشمل الدعم الحكومي، وغياب التنبيه بالأسعار وإدارة الطلب. فالدعم الحكومي يعني انخفاض رسوم المياه إلى نحو % 10 من التكلفة، مع عدم تقديم أي حوافز للمستهلكين لتوفير المياه. وترتفع تكلفة كل متر مكعب من المياه المحلاة في الدول العربية ارتفاعا يعادل 1.50 دولار، بل ويصل إلى 4 دولار في الحالات القصوى. ومع ذلك، تباع المياه كسلعة مدعومة تكلفتها أقل من 4 سنتات لكل متر مكعب في بعض البلدان العربية[1].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

تتمثل أبرز التحديات الخارجية في مصادر الموارد المتنازع عليها إذ أن خطر الصراع على الإمدادات المتناقصة من المواد الحيوية هو الأكثر مدعاة للقلق، بسبب سمة رئيسية لمعادلة الموارد المائية والمتمثلة في كون الكثير من المصادر أو المكامن الرئيسية لهذه الموارد تتقاسمها أمتان أو أكثر، وأنها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها أو في نطاقات اقتصادية في عرض البحار، ومن الطبيعي أن الدول تفضل الإعتماد على مواد تقع بالكامل ضمن حدودها لأجل احتياجاتها من المواد الضرورية؛ عندما تستنزف هذه الإمدادات فإن الحكومات سوف تسعى بشكل طبيعي إلى بلوغ الحد الأعلى لإمكانية وصولها إلى المكامن المتنازع عليها، وبهذا يمكن أن تتحول النزاعات على الإمدادات من المواد الحيوية إلى نزاعات متفجرة[2].

بعض السلع الحيوية، كالماء، تعد من أهم المواد المتنازع عليها، ولا شك في أن لتزايد الفجوة بين العرض والطلب على الماء في الدول العربية انعكاسات بعيدة المدى وعلى كافة الأصعدة من اقتصادية إلى صحية وأمنية بدأت تظهر بوادرها بشكل ينذر بالخطر. فنظرا لدور الماء الحساس في إدامة الحياة البشرية والنشاط الاقتصادي، يجعل من هذا المورد أكثر احتمالا لإشعال الحروب.

[1] **المرجع نفسه**، ص 142-143.

[2] كلير، **مرجع سابق**، ص26.

علي الصعيد الأمني، وحسب دراسة أجرتها جامعة الدول العربية عام 1993 فإن 67% من مصادر المياه العربية ينبع من أراضي غير عربية[1]، هذه المصادر هي عادة منظومات نهرية كبيرة مثل نهر النيل ونهري دجلة والفرات، الأمر الذي يجعل الدول العربية تحت ضغط الدول المتحكمة في منابع المياه، مما يعرض أوضاعها الأمنية للخطر ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية إذ تتجه الدول الأقوى في المنظومة إلى الإستيلاء على حصص أكبر من الإمداد الإجمالي، مسببة الضيق والإستياء لدى الدول المعنية الأخرى. وبذلك تهدد دول الجوار الجغرافي الأمن المائي العربي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية أي سيطرتها على مصادر المياه المعتمد عليها.

يعتمد كل بلد عربي تقريبًا في إمداداته المائية على الأنهار أو طبقات المياه الجوفية بالمشاركة مع البلدان المجاورة أين تكون نسبة التبعية في قضية المياه مرتفعة جدا. تعتمد كل من مصر والعراق وسوريا بشكل شبه حصري على موارد المياه العابرة للحدود التي تأتي من خارج حدودها، بينما يعتمد الأردن ودولة فلسطين بالكامل تقريبًا على نهر الأردن، العابر للحدود والذي تسيطر عليه إسرائيل بشكل أساسي[2].

إن جدلية الصراع من أجل المياه، تكمن في طبيعة الوضع الجيوإستراتيجي للعالم العربي عموما ولمنطقة الشرق الأوسط خصوصا. فمنذ ثمانينات القرن الماضي حددت مصادر الاستخبارات الأمريكية عشر مناطق محتملة لأن تكون ساحات صراع على المياه وقد قسمت تلك المناطق، إلى ثلاث مستويات من الخطر:

- مناطق تشتعل فيها حروب المياه في فترة قريبة وتقع أغلبها في الشرق الأوسط.
- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل منطقة الخطر حالما تستنفذ مصادر مياهها السطحية والجوفية، وتقع في نطاق هذا الحزام دول شبه الجزيرة العربية.
- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر في فترة عشرة إلى عشرين سنة قادمة وتدخل في هذا الحزام مصر وبلدان المغرب العربي.

وباعتبار منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الدولية، التي تسعى إلى استثمار عوامل الضعف الجيوبولتيكي لدول المصب العربية للضغط عليها وتحقيق أهدافها ومصالحها، فإن مسألة المياه في منطقة الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي والاجتماعي، بل يشمل البعد السياسي وهذا الأخير لا يشمل تأثيره كل الدول العربية، بل يقتصر تأثيره بشكل واضح على كل من: مصر والسودان، العراق وسوريا ولبنان، وفلسطين والأردن. لذلك تمثل قضية المياه في هذا الجزء من

[1] رشيد، **مرجع سابق**، ص291.

[2] UN development program, **op.cit**, p29.

المنطقة العربية حيزا مهما في اهتماماتها، وتعتبر المحور الأكثر تعقيدا وتشابكا في علاقات هذه الدول، بل أصبحت مسألة المياه تطرح في مفاوضات السلام في المنطقة[1].

يبدو أن مشكلة المياه ستكون هي نقطة الإنفجار التي يخشاها الجميع حيث أن أغلب الصراعات التي من المتوقع حدوثها ستكون حول الموارد المائية التي تعد السبب الرئيسي والمباشر لها، إذ أن توزيع المياه بين الدول المتشاطئة –العربية وغير العربية- التي تتقاسم الأنهار يمكن أن يتحول إلى صراع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه.

كما لايزال موضوع الأمن المائي العربي مرشحاً لإشعال الحروب في هذه المناطق وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية، لاسيما و أن أغلب الأقطار العربية لا تمتلك السيطرة الكاملة على منابع هذه الأنهار كإثيوبيا و تركيا التي تتحكم بحوالي 60 بالمائة من منابع الموارد المائية للوطن العربي إضافة للدور الذي أصبحت تلعبه الأطراف الإقليمية والدولية نظراً لطبيعة الموقع الاستراتيجي للوطن العربي.

[1] غريب، **مرجع سابق**، ص 187.

استنتاجات الفصل:

يمكن أن نستخلص من مضمون الفصل الأوّل الاستنتاجات الرئيسة التالية:

- إن مفهوم الأمن لايزال يتداول على نحو من الغموض بالرغم من التطورات التي حصلت في حقل الدراسات الأمنية.
- يعبَر الأمن المائي عن كمية المياه الصالحة والكافية للاستخدام البشري والتي تلبي مختلف الإحتياجات كما ونوعا، مع ضمان استمرار هذه الكفاية.
- تتجلى أهمية الأمن المائي في كونه القاعدة التي ترتكز عليها مختلف الأُمُون الأخرى للدولة مثل الأمن الغذائي، الاقتصادي والإنساني علو وجه الخصوص، والأمني القومي عموما.
- تنقسم مصادر المياه في الوطن العربي إلى موارد مائية تقليدية تشمل المياه الجوفية والسطحية، وموارد مائية غير تقليدية والتي تتمثل في مصادر المياه الاصطناعية كمياه التحلية ومياه الصرف واستمطار الغيوم.
- إن ندرة الموارد المائية، مصحوبة بالنمو السكاني وإتجاهات التحضر، إضافة للصراعات على الموارد المائية المشتركة وتأثير تغير المناخ تمثل أبرز التحديات التي تزيد من حدة الأزمة المائية في الوطن العربي.

الفصل الثـــاني:

الأمن المائي في

حوضي دجلة والفرات

تمهيد:

باتت مصادر المياه المشتركة مع الدول المجاورة غير العربية والمتمثلة عادة في منظومات أنهار كبيرة مصدرا للتوتر والصراع بين دول الحوض الواحد كما هو الحال بالنسبة لحوضي دجلة والفرات.

إن الحديث عن أزمة المياه في حوضي نهري دجلة والفرات، يقودنا أولا وقبل كل شيء إلى الحديث عن جيوسياسية الحوضين وذلك نظرا لأهميته الاستراتيجية بالنسبة لدول المنطقة (العراق، سوريا وتركيا)، فضلا عن دراسة الإطار القانوني لمياه دجلة والفرات. كما يسعى هذا الفصل، في مبحثه الثاني لدراسة طبيعة الأزمة المائية في المنطقة. وفي الأخير، وبحكم الدور البارز الذي تلعبه مختلف الفواعل الإقليمية والدولية في التأثير على أزمة المياه في المنطقة، خصصنا المبحث الثالث من هذا الفصل لدراسة كل من الموقف الإسرائيلي والأمريكي من المياه المشتركة بين العراق، سوريا وتركيا وتأثيرهما على الأزمة المائية في المنطقة.

المبحث الأول: الو اقع الجيوسياسي لمياه دجلة والفرات

يشكل نهر الفرات وتوأمه دجلة المنظومة المائية الأكبر في غرب آسيا وأحد أهم الأنهار في الوطن العربي، ومن أكثر المجاري المائية المشتركة الاستغلال تأثيرا في العلاقات الدولية وبخاصة بين دول المنبع ودول المصب.

تؤثر الطبيعة القانونية والسياسة والاقتصادية على الأمن المائي في منطقة دول حوضي دجلة والفرات والتي تشهد العديد من الصراعات بدرجة كبيرة، ويزداد هذا التأثير بشكل خاص في ظل غياب مرجعية قانونية موحدة تتوافق عليها كل دول الحوضين.

المطلب الأول: جغر افية حوضي دجلة والفرات

يتكون حوضي دجلة والفرات من نهرين أساسيين ينبعان من المنطقة الجبلية نفسها في جنوب شرق تركيا ويندمجان في النهاية ليشكلا مجرى مائيا واحدا أو ما يعرف بشط العرب.

1. نهر الفرات:

ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ويصب في الخليج العربي. يولد الفرات من إلتقاء رافدين رئيسيين ينبعان من هضبة أرمينيا هما: فرات-صو و مراد-صو، ويمتد بطول **2940 كم** بين تركيا وسوريا والعراق على التوالي بحوالي 1176كم و604 كم و1160 كم، وتبلغ مساحة حوضه لنحو **444 ألف كم مربع** منها 125 ألف كم مربع في تركيا و 76 ألف كم مربع في سوريا، في حين تشغل العراق 177 ألف كم مربع والسعودية 66 ألف كم مربع [1].

يتكون نهر الفرات من رافدين رئيسيين هما[2] :

- **فرات-صو:** ينبع من الجبال الواقعة إلى الشمال الشرقي من أرض روم بتركيا وتغذيه بعض الجداول المنحدرة من المرتفعات الجبلية. يجري فرات-صو في سهل أرض روم حتى يلتقي بالرافد مراد-صو على طول 510 كم. يتراوح معدل تصريفه بين 100-150 م³/ثا.

- **مراد-صو:** هو الفرع الجنوبي لنهر الفرات والذي ينبع من مرتفعات جبال ألاداغ شمال شرق بحيرة وان، يجري في هضبة أرمينيا ليلتقي بفرات-صو غرب مدينة كيبان. يبلغ طول مراد-صو 700 كم ويحظى بمعدل تصريف يتراوح مابين 50-100 م³/ثا.

---

[1] محمد أحمد السامرائي، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، (عمان: الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 22-27.

[2] صادق جابر علي، "أزمة المياه وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية-التركية"، **مجلة كلية مدينة العلم**، م14، ع3، (2022)، ص ص 74-91.

يقطع نهر الفرات بعد أن يتكون من إلتقاء رافديه فرات-صو ومراد-صو الحدود التركية-السورية عند مدينة جرابلس السورية، وتصب في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ثلاث روافد، أولها رافد الساجور عند الضفة اليمنى للنهر، ثم يصب رافد البليخ على الضفة اليسرى للنهر جنوب مدينة الدقة ويلتقي بعد ذلك برافده الرئيسي الخابور الذي يلتقي بالنهر جنوب مدينة الزور عند البصيرة.

- **نهر الساجور:** هو نهر صغير في شمالي سوريا، ينبع على ارتفاع 900-1000م من جوار منطقة غازي عنتاب التركية، يدخل الأراضي السورية عند قرية قره كوز ويتجه نحو الجنوب ليصب في نهر الفرات جنوب العراق قرب قرية الأوشرية. يبلغ طوله 108 كم، تقع 48 كم منها داخل الأراضي السورية، و60 كم داخل الأراضي التركية. يتجاوز الوارد السنوي لنهر الساجور 120 مليون متر مكعب ومعدل تدفقه 402 م^3/ثا.
- **نهر البليخ:** هو الرافد اليساري الأول لنهر الفرات في الأراضي السورية، ينبع من التقاء مجريين في الأراضي التركية هما نهر الجالوب ونهر قره موخ. يستمر البليخ في سيره جنوبا وجنوبا شرقا إلى أن يصب في نهر الفرات في الشرق من مدينة الرقة السورية. يبلغ طوله حوالي 202 كم، بمساحة حوض تقدر ب14400 كم مربع وبمعدل تصريف 404م^3/ثا. كل هذه الخصائص تجعل من حوض البليخ منطقة مهمة في إطار مشروع حوض الفرات واستثماره في سوريا.
- **نهر الخابور**: هو الرافد اليساري الثاني لنهر الفرات بعد البليخ وهو أهم روافد الفرات وأهم أنهار سوريا من حيث هويته السورية من منابعه إلى مصبه. ينبع من مدينة رأس العين السورية وينتهي في نهر الفرات عند بلدة البصيرة، وبهذا يكون قد قطع مسافة إجمالية طولها 460 كم كلها في الأراضي السورية. متوسط تصريف نهر الخابور يصل إلى 1800 مليون متر مكعب[1].

ويدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة حصيبة ولا يوجد داخل الأراضي العراقية روافد تذكر لنهر الفرات إلا أن قنوات عدة للري تتفرع منه. يقترب الفرات من دجلة عند بغداد لتتكون بينهما دالتا عرضها 40 كم ثم ينحدر جنوبا متفرعا في بعض مساراته ليلتقي بالدجلة في منطقة القرنة في جنوب العراق ليشكلا نهرا واحدا (شط العرب) الذي يبلغ طوله حتى الخليج 160 كم.

[1] السامرائي، **مرجع سابق**، ص 23-24.

يتمثل المصدر الرئيسي لمياه الفرات في الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من حوض النهر. حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة 300 مليمتر عند الحدود السورية التركية، 100 مليمتر عند الحدود العراقية-السورية بينما يبلغ معدل الهطول السنوي في المتوسط 1000 مليمتر[1].

2. نهر دجلة:

تقدر مساحة حوض دجلة بحوالي **375000 كم مربع** في حين يبلغ طوله **1900 كم**، يقع 485 كم منها داخل الأراضي التركية في حين تقع 1415 كم الباقية داخل الأراضي العراقية[2].

ينبع نهر دجلة كما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طورس الشرقية وجبال زاجروس في إيران. ويدخل إلى العراق بعد مروره مسافة قصيرة في سوريا. ترفده في العراق عدة أنهار هي الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالي والكرخة والطيب والدويرج[3].

الخابور: هو أول رافد لنهر دجلة في الأراضي العراقية ويمثل أقصر الروافد حيث لا يتجاوز طوله 160 كم. يتغذى الخابور من مرتفعات دربا نور داغ التركية حيث تبلغ مساحة حوض تغذيته 6270 كم مربع. يتميز حوضه بالتضرس الشديد حيث أن 75% من مساحته تقع ضمن الأراضي العراقية أعالي قرية جالك، إضافة الى أهم توابعه الشمالية. تشرف على ضفته اليسرى مجموعة من المرتفعات في حيت تتميز ضفته اليمنى بسرعة جريانه[4].

- **الزاب الكبير**: ينبع من الأراضي التركية ويدخل الحدود العراقية عند قرية جال، تغذيه العديد من الروافد داخل العراق أهمها نهر الخازر. تنقسم مساحة حوض الزاب الكبير والمقدرة بحوالي 26473 كم مربع بين كل من تركيا والعراق وإيران، ويبلغ معدل تصريفه السنوي 42104 م^3/ثا أما طوله فيصل الى 392 كم [5].
- **الزاب الصغير:** ينبع الزاب الصغير من مرتفعات لاهيجان. ويدخل الحدود العراقية بعد أن خط الحدود بين العراق وإيران لمسافة 33 كم يبلغ طوله الإجمالي 400 كم [6].

---

[1] سامر مخيمر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 1996)، ص25.

[2] زيتوني محمد، بوعكاز عبير، "ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد 2019: دراسة حالة نهري الدجلة والفرات"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، م06، ع03،(2020)، ص ص101-116.

[3] مخيمر، **مرجع سابق**، ص29.

[4] فلاح جمال معروف، بشير إبراهيم الطيف، سلام فاضل علي، **جغرافية العراق: الطبيعية والسكانية والاقتصادية: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، (العراق: دار دجلة، ط01، 2016)، ص 112.

[5] جابر علي، **مرجع سابق**، ص 78.

[6] Mutin, **op.cit**, p70.

- **ديالي:** يتكون رافد ديالي من رافدين رئيسيين هما سيروان الذي ينبع من غربي لورستان في إيران، ورافد تانجر الذي ينبع من مرتفعات السليمانية يبلغ طوله الإجمالي حوالي 445 كم، ويتدفق عبر الجزء الشرقي من العراق، مرورا بمدن خانقين وبعقوبة والمقدادية، قبل أن ينضم إلى نهر دجلة بالقرب من مدينة بغداد. يعد نهر ديالى مصدر هام لمياه الري للزراعة في المنطقة، كما أنه يدعم مجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات.
- **كرخة:** يبلغ طول نهر كرخة حوالي 950 كم وينبع من جبال زاغروس في غرب إيران. يتدفق عبر محافظة خوزستان في إيران ثم يعبر الحدود إلى العراق، حيث يتدفق إلى نهر دجلة. يعد نهر الكرخة مصدرًا مهمًا للمياه للزراعة ويوفر الري لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في كل من إيران والعراق. كما أن لديها العديد من محطات الطاقة الكهرومائية وتدعم مجموعة متنوعة من الحياة البرية، بما في ذلك الأسماك والطيور والأنواع المائية الأخرى.

توضح الخريطة التالية أهم روافد نهري دجلة والفرات:

خريطة رقم (04) توضح: حوضي نهري دجلة والفرات ورو افدهما.

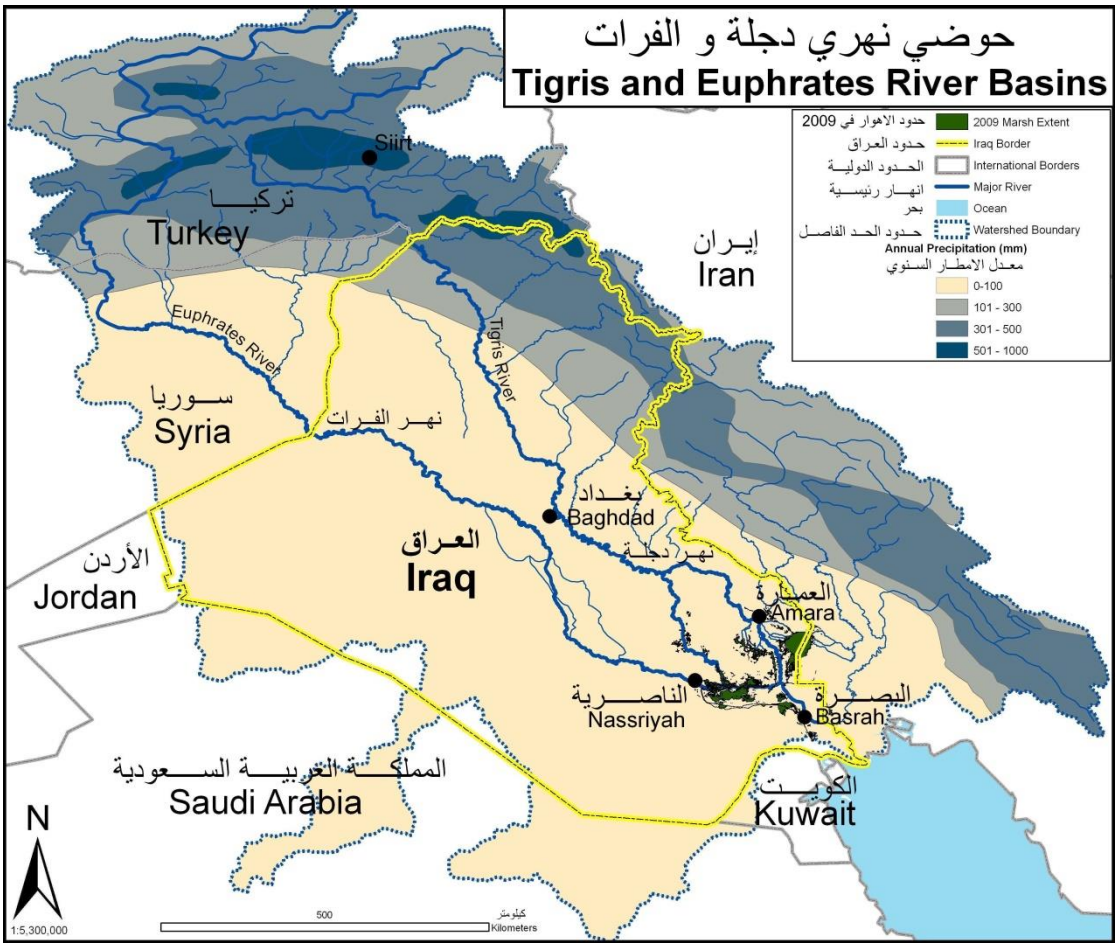

Source : https://www.bayancenter.org/2015/12/997/ (10/03/2023)

- **التعريف بدول الحوضين:**

تتوفر في منطقة حوضي دجلة والفرات العديد من المقومات الاقتصادية والجغرافية الحيوية التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات ومد جسور التعاون بين دول الحوضين، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة التي تعود بالنفع على شعوب المنطقة.

تتكون منطقة حوضي دجلة والفرات من ثلاث دول وهي: العراق، سوريا وتركيا.

- **العراق:** يقع العراق بين دائرتي عرض 29 و37 شمالاً وخطي طول 39 و49 شرقا في المنطقة الجغرافية التاريخية المعروفة باسم بلاد الرافدين أو بلاد ما بين النهرين، في إشارة إلى نهري دجلة والفرات. يحتل العراق الجناح الشرقي للهلال الخصيب ويشترك في الحدود مع تركيا شمالا، إيران شرقا، الأردن وسوريا غربا، أما جنوبا فيحده كل من الكويت والسعودية. تبلغ مساحة العراق 438 317 كم مربع، عاصمته بغداد. يصب نظام نهري دجلة والفرات إلى العراق وتشكل مياه العراق وحدها حوالي 80% من إجمالي مياه النهرين ما يمنح العراق تربة قابلة للحياة لدعم الزراعة التي تعتبر أحد أهم ركائز الاقتصاد العراقي[1].
- **سوريا:** رسميا الجمهورية العربية السورية، عاصمتها وأكبر مدنها دمشق وتغطي مساحة تقدر بـ 180185 كم مربع، تقع في الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وفي الطرف الشمالي من الوادي المتصدع الأفروآسيوي، وتتألف من عدة ظروف مناخية متميزة. تتشارك سوريا الحدود مع كل من العراق، إسرائيل، الأردن، لبنان وتركيا. تتشارك سوريا مع كل من العراق وتركيا نهر الفرات الذي يبلغ طول مجراه في أراضي الجمهورية حوالي 604 كم[2].
- **تركيا:** تقع تركيا عند إلتقاء القارتين الآسيوية والأوروبية، تحدها سوريا والعراق من الجنوب، إيران وأرمينيا وجورجيا من الشرق والشمال الشرقي، وكل من بلغاريا واليونان من الشمال. تحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالميا من حيث المساحة التي تقدر بـ 783562 كم مربع .تتمتع تركيا بمصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات فهي دولة المنبع الرئيسية لنهري دجلة والفرات حيث تتحكم في 88% من تصريف الفرات، و 40% من تصريف نهر دجلة الأمر الذي يكسبها أهمية جيواستراتيجية في المنطقة[3].

[1] Jacob Ollivier de Leth, « The Tigris and Euphrates in Iraq », At : https://water.fanack.com/ar/publications/the-tigris-and-euphrates-in-iraq-the-land-between-two-rivers-under-threat/ (10/03/2023).
[2] https://www.countryreports.org/country/Syria/geography.htm (10/03/2023)
[3] https://www.britannica.com/place/Turkey#ref44449 (10/03/2023).

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لحوضي دجلة والفرات

باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تحتل جزءا كبيرا من النطاق العالمي الجاف وشبه الجاف، ونظرا لشحة الموارد المائية في المنطقة، تبرز من الناحية الجيوبوليتيكية أهمية مصادر المياه خاصة السطحية منها والمتمثلة بشكل رئيسي في الأنهار، خاصة أنها تعد من أهم مصادر المياه العذبة في المنطقة، وذلك لأن الظروف المناخية، ارتفاع درجات الحرارة والجفاف جعلت للموارد المائية أهمية حيوية تعادل أهمية الموقع الجغرافي والتركيب الجيولوجي والثروة المعدنية، فمن البديهي أن يشكل حجم الموارد المائية الإطار الذي يتقرر من خلاله حجم الموارد البشرية الأخرى[1].

فقد كانت المياه على مر التاريخ أحد المعايير الرئيسية والخطوط الكبرى لرسم الحدود السياسية بين دول الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين من قبل الدول الكبرى.

تختلف احتياجات كل من سوريا والعراق وتركيا لمياه كلا النهرين، وبالتالي تتباين تبعا لذلك أهمية النهرين بالنسبة لكل دولة الأمر الذي يكسب متغير المياه ثقلا اقتصاديا وسياسيا كبيريين.

يوفر نهرا دجلة والفرات المياه العذبة لمنطقة شاسعة تضم عدة بلدان ومدن ومناطق ريفية. تستخدم المياه من هذه الأنهار للشرب والري والأغراض الصناعية. إن موثوقية وكمية إمدادات المياه من هذه الأنهار أمر بالغ الأهمية لاستدامة المنطقة وتنميتها. تحتل مياه نهر الفرات أهمية كبيرة في خطط التنمية لكل من سوريا والعراق انطلاقا من الحقيقة التي تؤكد على أن الظروف الطبيعية والمناخية السائدة في كلا البلدين تجعل الموارد المطرية قليلة نسبيا، مما ينعكس على الموارد المائية السطحية والجوفية، حيث أن 70%من معدل الأمطار في المنطقة يتبخر مباشرة، ناهيك عن التبخر الكبير للمسطحات المائية وراء السدود أو المسطحات المائية الطبيعية[2]. يستمد الحوضين كذلك أهميتهما بالنسبة لدول المنطقة من كونهما يمثلان المصدر الرئيسي للمياه العذبة اللازمة لها.

تشتهر الأراضي الخصبة على طول نهري دجلة والفرات بارتفاع إنتاجيتها الزراعية. فالزراعة هي قطاع رئيسي للاقتصاد في العراق والعديد من البلدان الأخرى التي تعتمد على هذه الأنهار في الري.

إن إمدادات المياه من هذه الأنهار أمر بالغ الأهمية لاستدامة الزراعة والأمن الغذائي في المنطقة، حيث قدرت الأراضي القابلة للإرواء في العراق بحدود 9.25 مليون هكتار أما الأراضي المستخدمة للزراعة

---

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، (لبنان: دار النهضة العربية، ط02، 1974)، ص277.

[2] السامرائي، **مرجع سابق**، ص21.

منها فتبلغ 5.75 مليون هكتار[1]. من جهة أخرى، تنعم سوريا كذلك باقتصاد يعتمد على الزراعة الى حد كبير بالانتفاع من مياه الفرات. وتجدر الإشارة الى أن الدور التنموي لنهري دجلة والفرات ليس وليد العصر الحديث، بل منذ أزمنة بعيدة فقد ساعدت مياه دجلة والفرات المتدفقة من أعالي الجبال التركية في انتشار النشاط الزراعي وتطوره في الأراضي المنخفضة والمتاخمة لمجرى النهرين.

يؤكد واقع الأمر أن نهر الفرات يشكل موردا وجوديا وحيويا بالنسبة لسوريا والعراق كونه يوفر المياه والطاقة الكهربائية، كما أنه يغذي ثلث أراضي الزراعة السورية ويشكل مصدرًا رئيسيًا لزراعة الحبوب والقطن والشمندر السكري، بالإضافة إلى اعتماد محافظات حلب والرقة ودير الزور على مياه الفرات من أجل توفير مياه الشرب. ونظرًا لعدم وجود موارد مائية كافية في سوريا، فإن المياه الجارية المشتركة مع الدول المجاورة، وخاصة نهر الفرات، تمثل أهمية بالغة. وللإشارة، فإن معظم الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع في الأراضي التركية، لذلك فإن أي عملية تقوم بها تركيا لفتح منظمة للمياه الجوفية شمال الحدود السورية، ستؤدي إلى استنزاف الموارد المائية وانخفاض منسوبها، وربما تؤدي إلى اختفائها بالكامل[2].

المطلب الثالث: الوضعية القانونية لمياه حوضي دجلة والفرات

أصبحت قضايا المياه، لاعتبارات كثيرة، تحظى باهتمام عدة فروع علمية ويعكس تفرعها وتعددها اتَساع هذه القضايا، من حيث توزيع الموارد المائية وإدارتها، وتحليل العلاقات الدولية الصراعية أو التعاونية التي تفرزها التفاعلات المائية الدولية. ومع ظهور صراعات مائية في النصف الثاني من القرن العشرين، تطلب الأمر تطوير الأحكام القانونية الدولية التي تنظم الأنهار الدولية حيث يشكل القانون الدولي للمياه الإطار الأساسي لتحديد ملكية الدول للمياه وهو يضع قواعد لمعالجة المشاكل الناتجة من تنازع الدول حول المياه الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية المشتركة[3].

تعرضت الأنهار الدولية عبر العصور لتطورات كبيرة، ارتبطت في أغلب الأحيان بالأوضاع السياسية السائدة في الدول المشتركة فيها، حيث كانت الملاحة العامل الأساسي الذي يحكم الأنهار التي كانت تشكل وسيلة اتصال تجارية أو طرقا عسكرية في يد القوى الكبرى، لكن سرعان ما تغير الوضع في

---

[1] العساف، **مرجع سابق**، ص 264.

[2] **المرجع نفسه**، ص168.

[3] دلال بحري، "أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية: دراسة حالة نهري دجلة والفرات"، **مجلة المستقبل العربي**، م39، ع453، (30 نوفمبر 2016)، ص ص118-132.

القرون الوسطى مع ظهور النظام الإقطاعي أين يتحكم كل إقطاعي بالجزء الذي يمر في إقطاعيته من النهر الأمر الذي أدى إلى تعطيل الدور التقليدي للأنهار الدولية باعتبارها همزة الوصل بين الدول والشعوب المختلفة[1].

إلا أنه، فيما بعد تعددت المعاهدات الدولية التي أعطت اهتماما لقضايا تقسيم الأنهار الدولية **كمعاهدة فيينا 1815**، وهي أول معاهدة تضمنت أحكاما عن الأنهار الدولية، كذلك تضمنت معاهدة السلام المنعقدة في **فرساي 1919** بباريس بعد الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة **برشلونة 1921**، ومعاهدة **جنيف 1922** بعض البنود والأحكام الخاصة بالأنهار الدولية وأساليب استخدامها والملاحة فيها. تعتبر هذه المعاهدات من الدلائل الأولية للاهتمام الدولي بكيفية التعامل مع الأنهار الدولية[2].

تبنت جمعية القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والخمسين في **هلنسكي عام 1966** أول نظام قانوني كامل للقواعد التي تحكم استعمال الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، والذي تضمن سبعة وثلاثين مادة قانونية تخص الأنهار الدولية. تؤسس اتفاقية هلنسكي لقيام علاقات مائية مبنية على مبادئ الانتفاع والتنمية والحماية والمصالح والاستخدام المنصف دون احداث ضرر لبقية الدول من خلال إقرار جملة من المبادئ التي تخص آليات الإدارة المشتركة للنهر الدولي في مختلف المجالات[3].

يدخل حوضي نهري دجلة والفرات ضمن الأنهار التي يدور حول مياهها خلافات بين الدول المحيطة بها باعتباره نهرا دوليا* مشتركا ومن ثم تتعلق به مصالح أكثر من دولة. وعليه، وعبر مراحل تاريخية متباينة، تم بلورة ووضع العديد من القواعد القانونية التي تنظم كيفية وأسلوب استغلال واقتسام المياه التي تجري في حوضي دجلة والفرات، إضافة لضوابط إقامة السدود على مجرى النهرين وذلك حفاظا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول والمجتمعات.

---

[1] إبتسام أوعشرين، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017، ص105.

[2] زكي البحيري، **مصرومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة**، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016)، ص86.

[3] **المرجع نفسه**، ص88.

***النهر الدولي**: ورد أول تعريف للنهر الدولي في إتفاقية جنيف سنة 1815 باعتباره النهر الذي يمر عبر أراضي دولتين، أو أكثر، أو يصل بين هذه الأراضي. في حين اشترطت إتفاقية برشلونة لسنة 1921 توفر ثلاث صفات أسياسية حتى يصبح النهر دوليا وهي: الصلاحية للملاحة، الاتصال بالبحر، وأن يقع في أقاليم أكثر من دولة. عن: بحري، **مرجع سابق**، ص119.

1. الإطار القانوني المنظم لمياه دجلة والفرات:

- **معاهدة لوزان 1920:** عقدت هذه المعاهدة بين دولتي الإنتداب فرنسا وبريطانيا (فرنسا انتدبت سوريا وبريطانيا انتدبت العراق) من جهة وتركيا من جهة ثانية، حيث نصت المادة الثالثة منها على وجوب دراسة أي مشروع تنفذه حكومة الانتداب الفرنسي في سوريا من شأنه أن ينقص بدرجة كبيرة مياه النهرين عند نقطة دخولهما إلى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني[1].
- **معاهدة لوزان 1923:** أفردت الاتفاقية المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا مادة خاصة شاملة لهذا الموضوع وهي المادة 109 التي نصت على ما يلي: "عند عدم وجود أحكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي– فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل، والمسائل المماثلة - على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم"[2].
- **اتفاقية الصداقة وحسن الجوار:** عقدت عام **1946** بين العراق وتركيا بهدف تنظيم استخدام الدولتين لمياه نهر الفرات، قصد إدارة مورد منتظم من المياه وإزالة خطر الفيضانات، مع تحديد أكثر الأماكن ملاءمة لإنشاء الخزانات والمنشآت المتعلقة بالري، وتوليد الطاقة الكهرومائية وذلك مراعاة لمصلحة الدولتين، كما تقضي الاتفاقية بأن تزود تركيا العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع والأعمال التي تنوي القيام بها مستقبلا على نهري دجلة والفرات أو على روافد النهرين بهدف التوافق بين مصلحة البلدين.
- **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا:** تم توقيع هذا البروتوكول في أنقرة بتاريخ **1971** حيث نصت مادته الثالثة على مايلي: "تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان، جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة لتأمين حاجات العراق وتركيا من المياه، بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان، ويشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بنهر الفرات وبمشاركة الأطراف المعنية".
- **اجتماع اللجنة العراقية-التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني:** تم الاجتماع بأنقرة بتاريخ **1980/12/5**، ونصَ الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية على ما يلي:

---

[1] ليلى لعجال، يوسف أزروال، "العلاقات المائية التركية-العراقية بين الصراع والتعاون"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م11، ع02، (جويلية 2022)، ص ص 170-181.

[2] **المرجع نفسه**، ص175.

- التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.
- تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية والتي يستوجب أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاث خلال فترة سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى، وعند استلام التقرير ستدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري، لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة، ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة[1].

❖ **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا:** والذي وقع عام **1987** ويقضي بأن كمية المياه الواردة عند الحدود التركية-السورية أثناء ملء سد أتاتورك في تركيا يجب ألا تقل عن (500 م³/ثا)، وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت هذا المستوى، فإن الجانب التركي يتعهد بتعويض الفرق في الشهر التالي[2].

❖ **الاتفاق السوري والعراقي:** تم توقيعه عام **1990**، ويقضي بتحديد حصة العراق 58% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود السورية-التركية، وحصة سوريا بـ 42% منها لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي نهائي حول تقسيم مياه الفرات مع تركيا.

يجدر بالذكر أن بعض هذه الإتفاقيات وإن لم تكن كلها، يكتنفها بعض الغموض القانوني نظرا لعدم اعتراف دول الحوض بها، كون معظمها وقع نيابة عن الدول الحوضية للأنهار إبان عهود الاستعمار من قبل الدول المستعمرة، إضافة إلى الخلاف القائم حول تفسيرات مبدأ السيادة على الموارد المائية، ففي حين تدافع تركيا عن مبدأ السيادة الوطنية المطلقة، تدعو كل من سوريا والعراق إلى مفهوم السلامة المطلقة وحرية المرور للمياه[3].

وبالرغم من رفض تركيا تنفيذ هذه الاتفاقيات بحجة أن نهري دجلة والفرات نهران وطنيان عابران للحدود وليسا دوليين، إلا أن توقيعها يشكل حجة قانونية عليها تمثل اعترافا صريحا بالطابع الدولي لهاذين النهرين ولحقوق سوريا والعراق بمياههما, استنادا إلى مبدأ "الإنسجام القانوني مع الذات" المتعارف عليه في القانون الدولي، والملتزم به دوليا من تركيا نفسها، من خلال اعترافها بالطابع الدولي لعدد من الأنهار المشتركة مع دول الجوار الأخرى[4].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] بحيري، **مرجع سابق**، ص ص127-128.

[3] عادل محمد العضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام**، (عمان: دار الشروق، ط01، 2005)، ص65.

[4] العضايلة، **مرجع سابق**، ص195.

2. الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية :

تتطلب المشاكل الناتجة عن تقاسم الموارد المائية استجابة أكبر وأشمل لذلك كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولي بدراسة مسألة التطور التدريجي وتقنين القانون المتعلق باستخدامات المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية. وبعد مرور حوالي سبعة وعشرين عامًا من المناقشات الفقهية وجمع آراء كثير من الدول، توصلت اللجنة إلى عرض النص النهائي لمشروعها حول موضوع استخدامات المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة، أمام الجمعية العامة التي اعتمدتها في **21 مارس 1997** تحت عنوان **"الاتفاقية العامة حول القانون المتعلق بالمجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة"** [1]. وهي أول اتفاقية تعقد في إطار الأمم المتحدة لتنظيم استخدام الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، وتكتسي هذه الاتفاقية أهمية خاصّة، كونها كرّست في موادها معظم القواعد القانونية الدولية والعُرفية في مجال استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وقد عرّفت الاتفاقية النهر الدولي بأنه "**النهر الذي يقع جزء منه في دول مختلفة**"، ونصّت نفس الاتفاقية على واجب دولة المجرى المائي في عدم التسبّب بضرر لدولة أو دول المجرى المائي الأخرى في حال قيّامها بتنفيذ أيّ أنشطة عليه، كما نصّت على واجب التفاوض لعقد اتفاقيات بشأن المشاريع المزعم إقامتها على النهر، وقد صوّت على القرار 104 دولة، بالمقابل رفضتها ثلاث دول وتحفّظت 27 دولة[2].

تختلف مواقف الدول الثلاث (تركيا، سوريا والعراق) المتعلقة بتقسيم المياه وفقاً لمصالحها الوطنية المختلفة، وتعتمد كل دولة على مبادئ محددة للدفاع عن حقوقها. بعض الدول مثل تركيا تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية في دفاعها عن مصالحها، في حين تلجأ دول أخرى مثل سوريا والعراق إلى المبادئ والقوانين الدولية للحفاظ على حقوقها .

[1] Sandrine Bonnefoy, **Le partage des eaux du Tigre et de l'Euphrate entre la Turquie, la Syrie et l'Irak**, mémoire de recherche, Institue d'Etudes Politiques de Toulouse, 2008, p29.

[2] أوعشرين، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل، مرجع سابق** ، ص ص 95،96.

تتميز هذه الاتفاقية مقارنة بالاتفاقيات المائية السابقة، بكونها تشتمل العديد من المواد الجديدة، بما في ذلك المادة الثالثة التي تشجع الأطراف الموقعة على مواءمة الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية فيما بينها –عند اللزوم- مع المبادئ الأساسية في الاتفاقية الدولية، وبذلك فتح هذا الاتفاق الباب لإعادة النظر في الوضع القانوني والعرفي الحالي في حوضي نهري دجلة والفرات.

تناقضت هذه الاتفاقية مع موقف تركيا، إذ رفعت مبدأ "**الانتفاع العادل والمنصف**"* على مبدأ "**عدم التسبب في الضرر الجسيم**".* إذ تتطلب الاتفاقية الجديدة أن يكون الضرر جسيمًا حتى ينطبق عليه المبدأ الثاني، مما يعني قبول انتقاص حصة تركيا من المياه، طالما أن ذلك الانتقاص لن يكون كبيرًا. وهذا ما يفتح الباب للخلاف حول حجم الضرر الذي يستحق أن يكون جسيمًا.

تضمنت الاتفاقية كذلك الإلتزام بمراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة. وقد احتوت الاتفاقية على التزام عام يوجب التعاون وتبادل المعلومات بين الدول المشاركة في المجرى المائي الدولي، وتضمنت تفصيلات واسعة حول المشاريع التي تنوي الدول النهرية القيام بها، وأيضًا عن التدابير المزعم اتخاذها في حالة وجود آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى[1].

إذا، تكمن أهمية هذه المعاهدات في اعتراف تركيا الصريح بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وهذا ما يتناقض مع الموقف التركي، كما سنرى بالنسبة إلى مياه دجلة والفرات، غير أنه لا يوجد تنظيم شامل لتوزيع مياه النهرين على نحو يضمن مصالح الدول المتشاركة الثلاث، وتحاول تركيا التنصل من

---

[1] بحري، **مرجع سابق**، ص129.

* **مبدأ الانتفاع العادل والمنصف:** يقتضي هذا المبدأ أن يكون هناك تقاسم منصف للمكاسب التي يوفها المجرى المائي المشترك بين مختلف دول المجرى الواحد، وغاية هذا التقاسم هي تأمين أقصى الفوائد وأقل الأضرار من استعمالات المياه لكل دولة. عن: محمود أديب فتاح، **المسؤولية الدولية عن الأضرار الناشئة عن المشاريع المقامة على المجاري المائية الدولية المشتركة مع العراق في أحكام القانون الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة البيت، كلية القانون، 2011-2012، ص36.

***مبدأ عدم التسبب في الضرر الجسيم:** يقصد بالضرر بانه المساس بحق أو مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي، وتلتزم كل دول المجرى المائي الواحد ببذل العناية اللازمة عند انتفاعها بالمجرى المائي على وجه لا يسبب ضررا للدول الأخرى. عن: **المرجع نفسه**، ص38.

التزاماتها في هذا الخصوص والتهرب من التوصل لاتفاق نهائي حول مياه الحوضين لكي تكسب الوقت الكافي لإنهاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات، واضعة بذلك سوريا والعراق أمام الأمر الواقع لاسيما وأنها لا تنفي بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات سابقة الذكر[1].

إن التحدي الأكبر الذي يواجه العلاقات السورية العراقية- التركية فيما يخص قضية المياه، هو قدرة مؤسسات تلك الدول على وضع اتفاقيات تعاونية تضمن تقاسم المنافع والتوزيع العادل للمياه، على أن تتسم هذه الاتفاقيات بقوة الالزام والاستدامة بغض النظر عن طبيعة العلاقات والمناخ السياسي بين تلك الدول[2].

[1] قيس حمادي العبيدي، **تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق على العلاقات العربية-التركية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط01، 2018)، ص33.

[2] **المرجع نفسه**، ص40.

المبحث الثاني: الأمن المائي بين متطلبات التنمية وتحفيز الأزمات الجيومائية في المنطقة

عندما يُحاول الأتراك تقدير مصادر قوتهم في عالم تنكمش فيه الأهمية الاستراتيجية لهم في حلف شمال الأطلسي وتهدَد وحدة أراضيهم بمشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول، فإن اهتمامهم ينصب على المياه كمصدر استراتيجي مهم في المنطقة. ولهذا السبب، تم تنفيذ العديد من المشاريع المائية التركية على حوضي دجلة والفرات ما أدى إلى خلق أزمة مائية في المنطقة.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأزمة المياه في المنطقة

تتعدد وتتعقد وتتشابك المسائل الخلافية وتأثيرتها على أزمة المياه بين الدول، فالانعكاسات السياسية وطبيعة العلاقات بين الدول المطلة على النهر الواحد يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في تصعيد أو تخفيف حدة النزاع حول كيفية استخدام مياه المنظومة النهرية المشتركة، فغالبا ما ارتبطت مشكلة المياه بالأوضاع السياسية كعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الحدودية، فضلا عن طبيعة العلاقات السياسية بين دول الحوض الواحد. من هنا تتضح جدلية العلاقة بين مشاكل استغلال المياه من جهة، وطبيعة الخلافات والعلاقات السياسية بين الدول من جهة أخرى. هنا تظهر الأزمة السياسية المائية في أوضح صورها وأتم تعقيداتها من خلال العلاقات التركية العربية.

إن مسألة المياه بين كل من العراق، سوريا وتركيا لا يمكن اعتبارها بالمسألة الجديدة، بل هي أزمة قديمة تعود بوادرها إلى فترة الحرب العالمية الأولى بعد إنهيار الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية، إذ أن استخدام مياه المنظومة النهرية لم يثر أي مشاكل قانونية أو سياسية بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة الدولة العثمانية في ذلك الوقت، إلا أنه بعد تفكك الدولة العثمانية وانفصال كل من سوريا والعراق عن السيادة التركية[1]، بدأت بوادر أزمة المياه تبرز حين اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات أين أدركت أهمية الثروة المائية كسلاح استراتيجي للضغط ليس فقط على العراق وسوريا، بل على الدول العربية كلها، الأمر الذي مكنَها من لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة على جميع المستويات. فقد منحت الحقائق الجغرافية والهيدرولوجية تركيا مزايا السيادة المطلقة نظرا لعدم تقيد جريان الأنهار بالحدود السياسة للدول[2].

[1] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، ص91.

[2] العبيدي، **مرجع سابق**، ص43.

بالرغم من أن المياه تشكل إحدى أكثر مسببات الصراع والضغط المتبادل في العلاقات التركية العربية، إلا أن الدول الواقعة على ضفاف منظومة دجلة والفرات لا تقسمها المنافسة على المياه فحسب بل تعود جذور الصراع بينها إلى قضايا خلافية عديدة ألقت بظلالها على مسألة المياه ما جعل الوضع يتفاقم، إذ أن مناخ التفاهم بين العواصم الثلاث: أنقرة، بغداد ودمشق لم يكن مهيئا للوصول إلى حالة من الاستقرار فيما يتعلق بمشكلة المياه. تتقاسم الصراع على المياه في المنطقة كل من تركيا وسوريا من جهة، وتركيا والعراق، وسوريا والعراق من جهة أخرى.

تعد مشكلة المياه بين سوريا وتركيا أزمة سياسية بالأساس، فالعلاقات السياسية بين البلدين لم تعرف الاستقرار الكثير إذ ظلت تتراوح بين القطيعة والتوتر والتهديد منذ استقلال سوريا عن الامبراطورية العثمانية عام 1916[1]، حيث بقيت بعض القضايا بينهما معلقة ولم تحل بشكل نهائي، يأتي على رأسها مسألة الأكراد وقضية لواء إسكندرون.

- **قضية لواء إسكندرون:** في أواخر الثلاثينيات اصطدمت سوريا وتركيا على إقليم هاتاي المتنازع عليه (لواء إسكندرون) الذي قدمته فرنسا إلى تركيا بعد إصرار من هذه الأخيرة للحصول عليه كونه يشكل منطقة غنية بالموارد المائية والأراضي الزراعية، إضافة إلى موقعه الإستراتيجي عند المدخل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط؛ ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى مساعدة سوريا لحزب العمال الكردستاني الإنفصالي في تركيا[2]، إلا أن سوريا لا تزال تعتبر لواء الإسكندرون جزءا لا يتجزء من أراضيها ولا تقر بالوضع الفعلي الذي نشأ منذ عام 1939، حيث صرح السفير السوري في واشنطن آنذاك أن: "سوريا ستتفرغ بعد استعادة الجولان لاستعادة لواء الإسكندرون"، وعلق عليه رئيس الوزراء التركي السابق **مسعود يلماز Mesut Yilmaz** قائلا: "إن مطالبة سوريا بالإسكندرون هو نوع من الجنون" معبرا عن موقف تركيا من القضية. أدى ضم المنطقة إلى تركيا إلى اندفاعها تجاه السهول العليا لمنطقة حلب والجزيرة في سوريا والعراق أيضا ومن ثم السيطرة على أعالي نهري دجلة والفرات[3].

إن قضية لواء الإسكندرون تقف أمام التوصل الى اتفاق نهائي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، إذ تشكل المنطقة الواقعة جنوبي اللاذقية على الساحل السوري مصدرًا للمياه العذبة لسوريا. إن قيام تركيا ببناء سدود على الأنهار التي تجري في اللواء، أدى إلى تراجع تدفق المياه إلى سوريا وبالتالي زيادة حدة الصراع المائي بين البلدين.

---

[1] سلامة، **مرجع سابق**، ص212.

[2] كلير، **مرجع سابق**، ص186.

[3] السامرائي، **مرجع سابق**، ص47.

- **مسألة الأكراد:** عرفت بداية السبعينيات تصاعد الدعم السوري للأقليات الكردية حيث تحولت مسألة الأكراد من أزمة داخلية لتأخذ أبعادا إقليمية مرتبطة بدول الجوار(سوريا، العراق وإيران)، فقد لعبت القضية الكردية تاريخيا دوراً مهماً في العلاقات بين تركيا والدول العربية المجاورة. تركزت هذه القضية على الحقوق السياسية والاجتماعية للأكراد، الذين يشكلون أكبر أقلية عرقية في تركيا. بشكل عام، تتمحور القضية الكردية في سوريا وتركيا حول مطالبة الكرد بالحصول على حقوقهم السياسية والثقافية والتاريخية، وإيجاد حل سلمي ومنصف يضمن حقوق الجميع في المنطقة. وقد شهدت العلاقات بين سوريا وتركيا توترًا كبيرًا في السنوات الأخيرة مما يجعل الحل السلمي للقضية الكردية أكثر تعقيدًا.

تعتبر تركيا سوريا القوة الأساسية المحرضة والدَاعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني عن طريق إيواء عناصر الحزب والقيام بتدريبهم داخل أراضيها، بهدف عرقلة تنفيذ مشاريع تركيا المائية والضغط عليها بشأن قضية المياه، الأمر الذي أدى إلى الإقرار بأن أزمة المياه ترجع في جزء من أسبابها إلى ذلك التوتر[1].

من جهتها، تستخدم تركيا المياه ضد سوريا بسبب دعمها للحزب حيث ترى بضرورة خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا وحتى قطعها إذا استدعى الوضع بهدف إجبار سوريا على وقف هذا الدعم، وقد نجحت تركيا إلى حد ما في مقايضة المياه بالمواقف السياسية، ففي نهاية المطاف حقق الضغط التركي أهدافه الأساسية إذ وافقت سوريا على إنهاء دعمها لحزب العمال الكردستاني بالتوقف عن إمداده المساعدات المالية وطرد زعيمه، عبد الله أوجلان، من البلاد[2].

من جهة أخرى، لا تخلو العلاقات التركية العراقية هي كذلك من التعقيد والتوتر حيث كانت تركيا والعراق خصمين أثناء حرب الخليج 1990-1991[3]، بسبب موقف تركيا المتضارب فيما يتعلق بالحرب. عرفت العلاقات العراقية – التركية حالة من التوتر بعد أحداث الكويت في 1990، إذ شكل العراق مصدر قلق للأتراك، من جهة إمكانياته العسكرية المتزايدة ودعمه للحركة الكردية من جهة أخرى، حيث أقدمت تركيا على التعاون مع القوى الغربية وقامت بدعم التحالف الدولي ضد العراق، وجاء العدوان الثلاثي على العراق ليؤكد مكامن التوتر في العلاقات العراقية – التركية وليكشف التوجهات التركية القائمة على استغلال الأوضاع المتدهورة التي يمر بها العراق مستغلة الفرصة من أجل تحقيق

[1] **المرجع نفسه**، ص44.

[2] كلير، **مرجع سابق**، ص190-191.

[3] **المرجع نفسه**، ص186.

مآربها في المنطقة[1]، وبالخصوص فيما يتعلق بقضية المياه حيث أقدمت تركيا على قطع تدفق المياه للعراق للضغط عليه حيث بلغ الخلاف ذروته من خلال أزمتين رئيسيتين.

يعود تاريخ أول أزمة تتعلق بالمياه الى عام 1975 عندما قامت سوريا ببناء سد الطبقة على نهر الفرات بمساعدة من السوفييت، والذي أدى ملء خزانه إلى خفض نسبة تدفق المياه الى العراق وتدمير المحاصيل الزراعية، والتي يضاف عليها عوامل أخرى، مثل فترة الجفاف والتوترات السياسية، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين. استمرت بغداد ودمشق في التشاحن حول تحديد الحصص من مياه الفرات، ولم يتم التوصل إلى صيغة نهائية لتقاسم مياه الفرات إلاّ عام 1990 حيث كان الدافع وراء التقارب المفاجئ بين سوريا والعراق قرار تركيا بقطع تدفق نهر الفرات لشهر كامل[2]. حيث نجحت تركيا في اللعب على الانقسامات بين الدولتين.

أما الأزمة الثانية فقد انفجرت عندما أعلنت تركيا قرارها في أواخر عام 1989 بوقف تدفق مياه الفرات عن سوريا والعراق مدة ثلاثين يوماً، لاستكمال الأعمال لإقامة سد أتاتورك، وعلى الرغم من قيام تركيا بتنفيذ خطتها عام 1990، فإن الاعتراضات وردود الفعل التي أثارتها سوريا والعراق دفعت تركيا إلى اختصار الفترة الزمنية وإلى زيادة كمية المياه المتدفقة وإلى طمأنة الجانبين بأن العملية هي عملية فنية خالصة، وليس لها أي طابع سياسي[3].

هذا فضلا عن أنه لا يمكن إنكار الإرتباط بين الأزمة المائية والتصادم العسكري الذي شهدته منطقة الخليج العربي بين العراق والكويت ودول الخليج الأخرى، والذي أدى إلى حصار العراق من قبل قوات التحالف الدولي تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، وأيضا ما تراءى لتركيا من أن هذا الوضع يمثل فرصة عظيمة لها لكسر شوكة العراق كقوة إقليمية مناوئة لها حيث اعتبرت الدوائر العسكرية التركية التسلح العراقي تهديدا مباشرا لجميع أراضيها[4].

---

[1] منى حسين عبيد، "العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار العراق"، **مجلة دراسات دولية**، م2015، ع60، (31مارس2015)، ص ص 89-114.

[2] كلير، **مرجع سابق**، ص187-188.

[3] العساف، **مرجع سابق**، ص199.

[4] محمود وهيب السيد، "أزمة توزيع مياه دجلة والفرات.. أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة"، **مجلة المستقبل العربي**، ع231، (1998)، ص ص 59-85.

المطلب الثاني: السياسة المائية التركية اتجاه دول حوضي دجلة والفرات

تعرف تركيا بوفرة مواردها المائية مع وجود العديد من الأنهار والبحيرات، تمتلك تركيا إمدادات مياه كبيرة كانت عاملاً حاسمًا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، ومع استمرار البلد في النمو السكاني والتحضر والتنمية الاقتصادية، يتزايد الطلب على المياه بسرعة، ما أدى بالحكومة التركية إلى تبني استراتيجية للمياه تركز على إدارة موارد المياه وحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة.

إن السياسة المائية التركية ليست مجرد مشاريع لتنظيم تصاريف نهري دجلة والفرات كما تدَعي تركيا، بل تتعدى ذلك لإستخدام المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية حسب الرؤية السورية والعراقية، بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وتأمين مصالحها في المنطقة على حساب مصالح دول الحوضين الأخرى.

ممَا لا شكَ فيه أن التحكم في مصادر المياه يعد رصيدا إستراتيجيا مهما لتركيا، وعنصرا من عناصر قوتها، ومحورا أساسيا للتنمية الإقليمية والاقتصادية نظرا لإفتقارها للموارد الطبيعية الأخرى، وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء التركي السابق **سليمان ديميريل Suleyman Demirel** بقوله: "الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها لأننا لسنا بلدا نفطيا.. لذلك لا بد أن نعمل بجد لدعم اقتصادنا".[1]، لذلك اعتمدت السياسة المائية التركية على بعض المنطلقات أو المبادئ التي حددت من خلالها أسلوب تعاملها مع الدول العربية سيَما العراق وسوريا، ورسمت مواقف تركيا من قضية المياه المشتركة.

✓ **أولا: عدم الإعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات:** تنطلق تركيا في تنفيذ سياستها المائية من عدم الإعتراف بدُوليَة نهري دجلة والفرات، حيث تصفهما بـ: "المياه العابرة للحدود"، و تعتبر تركيا حسب منطقها، أن النهر الدولي هو النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر وهو ما يؤثر على تصورها وسياستها المائية تجاه تدفق المياه في هذين النهرين[2]. من خلال هذا الطرح تدعي تركيا حق السيادة المطلقة على الموارد المائية للحوضين دون أي قيود، وهي بذلك تعطي لنفسها الحق، باعتبارها دولة المنبع، في إنشاء السدود واستغلال مياه نهري دجلة والفرات في العديد من المشاريع، دون مراعاة الآثار السلبية والأضرار التي يمكن أن يخلفها هذا الإجراء على كل من سوريا والعراق[3]. وقد صرح سليمان ديميريل في هذا الخصوص قائلا: "إن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلق السدود التي

---

[1] سندس سرحان أحمد، "السياسة المائية التركية تجاه العراق"، **مجلة المنصور**، ع35، (2021)، ص06.

[2] السامرائي، **مرجع سابق**، ص31.

[3] أحمد جاسم ابراهيم الشمري، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية-العراق)"، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية**، م10، ع02، (2020)، ص ص31-70.

تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلّا إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر ولكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء، وليس لأي دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك"[1].

إن إصرار تركيا على سيادتها المطلقة على مياه دجلة والفرات باعتبارهما مياه وطنية يعد انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية[2]، فهي بذلك تحاول حل مشاكلها الداخلية، وتطوير خططها التنموية على حساب حقوق الجوار العربي، من دون الأخذ في الاعتبار الحق التاريخي لسوريا والعراق في الاستفادة الكاملة من نهري دجلة والفرات.

- ✓ **ثانيا: اعتبار نهري دجلة والفرات نظام لمجرى مائي واحد:** يركز الموقف التركي على اعتبار نهري دجلة والفرات يشكلان حوضا مائيا واحدا عابرا للحدود، وأن النهرين ما هما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، إضافة إلى ارتباطهما بقناة الثرثار الصناعية في العراق[3].

بصورة عامة، يتعارض النهج التركي في قضية المياه مع مفهوم استخدام الموارد المائية بطريقة عادلة ومتوازنة وفقًا للأسس القانونية. فعوامل عدة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حصص المياه من مصادر مائية دولية، وتتضمن هذه العوامل الأحوال المحيطة بكل حوض مائي والمشاريع الحالية ومدى اعتماد السكان على تلك المياه. ومع ذلك يبدو أن النهج التركي في هذه القضية يتجاهل هذه العوامل ويستمر في تطبيق سياساته دون النظر إلى حقوق الدول المجاورة في الاستفادة المنصفة من مياه النهرين.

- ✓ **ثالثا: رفض مبدأ تقسيم المياه:** ترفض تركيا في سياستها المائية مبدأ تقسيم المياه مع كل من سوريا والعراق وتقترح بدلا من ذلك مبدأ الاستخدام الأمثل للمياه، الذي يقتضي تقنيات متطورة، دراسات ميدانية وبحوث لمشاريع الري في الدول الثلاث. تعتمد هذه الدراسات على جدوى اقتصادية وفنية لتحديد أفضلية استثمار مشاريع الري في هذه الدول وفي ضوء ذلك يتم تحديد الإحتياجات والحصص المائية لكل بلد وفي هذا السياق، تعلن تركيا أن أراضيها خصبة وتحقق مردوداً اقتصادياً أعلى من الأراضي السورية والعراقية، مما يدفع إلى استثناء الأراضي السورية والعراقية من المشاريع الزراعية بحجة عدم خصوبة الأرض، والاعتماد بدلاً من ذلك على المشاريع الزراعية التركية[4].

---

[1] العساف، **مرجع سابق**، ص185.

[2] السامرائي، **مرجع سابق**، ص32.

[3] **المرجع نفسه**، ص32.

[4] العساف، **مرجع سابق**، ص186.

فضلا عن ذلك تقترح تركيا كحلَ لمشكلة تقاسم المياه مسألة اللإدارة المتكاملة للموارد المائية أو الانتفاع الأمثل والمنصف، إذ تدعو تركيا كل من سوريا والعراق إلى مشاركتها إعادة النظر في السياسات الداخلية، فضلا عن ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة لمنع هدر المياه ومعالجة مياه الصراف الصحي واستخدامها. وفي هذا الصدد عرض الجانب التركي صيغة للتعاون الفني بين الأطراف الثلاث لترشيد استخدام مياه نهري دجلة والفرات خلال اجتماع اللجنة الفنية المشتركة عام 1984 حيث قدمت تركيا لأول مرة خطة المراحل الثلاث وأعادت طرحها خلال الإجتماع الوزاري للدول الثلاث الذي عقد بأنقرة عام 1990، وفي المباحثات الثنائية مع سوريا والعراق عام 1993[1]. تضمنت الخطة ثلاث مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى:** وتشمل دراسات مسحية للموارد المائية للدول الثلاث وتبادل كافة البيانات المتاحة في محطات القياس، وحول نوعية المياه وجودتها، فضلا عن حساب نسبة التدفق الطبيعي في كافة المحطات.
- **المرحلة الثانية:** تشمل كذلك دراسات مسحية للأراضي بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بوسائل تصنيف التربة والتأكد من حالتها قبل إنشاء المشاريع، وكذلك دراسة كل الاحتياجات المتعلقة بالري.
- **المرحلة الثالثة:** هي المرحلة التي يتم من خلالها تقييم موارد المياه والأراضي وتحديد الجدوى الاقتصادية لكافة المشاريع المخطط لها من خلال تحديد إجمالي الاستهلاك المائي لكل دولة وتقييم مختلف المعلومات المتعلقة بتحديد نوع الري ونظامه في مشروعات كل دولة.

✓ **رابعا: مقايضة المياه بالنفط:** منذ تسعينيات القران الماضي أصبح مورد المياه لا يقل أهمية عن بقية الموارد الأخرى وبالخصوص النفط في المنطقة العربية. بعد أن أدركت تركيا أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط نجدها ومن خلال سياستها المائية تسعى إلى بلوغ أهدافها الاقتصادية وذلك في محاولتها الاستحواذ على أكبر كمية من مياه نهري دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط العربي. كما تسعى تركيا في برامجها المائية إلى توليد الطاقة الكهربائية من خلال إنشاء 17 محطة كهرباء، وتحقيق حلمها بجعلها سلة الغذاء في المنطقة العربية، وذلك بزيادة المساحة المزروعة في حوضي دجلة والفرات.

توسعت تركيا في تطبيق سياسة مقايضة المياه بالنفط من العراق وسوريا إلى النفط العربي، وذلك عبر مشروع "أنابيب السلام" الذي يمتد أحد أنابيبه حتى أقطار الخليج العربي النفطية. فقد كشف تصريح الرئيس التركي السابق **تورغوت أوزال Turgut Ozal** بوضوح عن تصميم تركيا استخدام المياه

[1] خدام، **مرجع سابق**، ص243-244.

[2] السامرائي، **مرجع سابق**، ص39.

من أجل الحصول على النفط العراقي وذلك في قوله: "إن العراق إن لم يصدر النفط عبر الاراضي التركية فإنه لن يكون هناك ماء للعراق"[1].

يمكن القول أن مقايضة المياه بالنفط أمر غير منطقي نظرا لكون النفط ثروة غير متجددة وقابلة للاستنزاف عبر السنين، في حين أن مياه دجلة والفرات مياه متجددة وسطحية ولا تحتاج الى استثمارات لاكتشافها، وتجري منذ الأزل فوق سطح الارض.

تسعى تركيا إلى لعب دور إقليمي في المنطقة يحقق لها أكبر قدر من النفوذ مستقبلا وينعكس ذلك من خلال نهجها المتبع في تسييس المياه فهي لا ترسم سياستها المائية فقط بسبب حاجاتها الاقتصادية المتمثلة في الكهرباء وري المزروعات، ولكن أيضًا لاستخدام المياه كأداة سياسية في أي وقت تريد لإضعاف الدول العربية المحيطة بها وهي سوريا والعراق لغرض زيادة نفوذها والتمهيد للهيمنة الإقليمية في المنطقة. ومن الواضح أن المواقف التركية السابقة الذكر تخالف القواعد القانونية الدولية ذات الإختصاص، ولا تخدم متطلبات حسن الجوار والتعاون الإقليمي المشترك.

- **موقف دولتي المصب من السياسة المائية التركية:**

ترى كل من العراق وسوريا، باعتبارهما دولتا المصب، بأن الكيفية التي يتم بمقتضاها التعامل مع حصص المياه وتقاسمها غير عادلة وتطالب بإعادة النظر فيها، حتى لا تستأثر تركيا بالإيراد المائي للنهرين، لذا يجب أن توزع الأنصبة المائية على كل الدول المشاطئة للمجرى المائي بالتساوي.

تبنى كل من العراق وسوريا موقفهما فيما يتعلق بقضية المياه المشتركة على أهم المبادئ الأساسية والأسس القانونية التي جاءت بها الإتفاقية الجديدة لعام 1997، وذلك ردًا على السياسة المائية التركية من خلال النقاط التالية:

- رفض اعتبار دجلة والفرات حوضا مائيا واحدا، بل هما حوضان منفصلان من خلال الحدود الهيدرولوجية لكل منهما.
- الإقرار بأن مفهوم "المياه العابرة للحدود" الذي تتبناه تركيا مفهوم خاطئ ينافي الشرعية الدولية والإجماع الدولي[2].
- اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وذلك طبقا لتعريف النهر الدولي المتفق عليه دوليا.
- ضرورة عقد اتفاق ثلاثي يضمن القسمة العادلة والمعقولة للمياه بين كل من العراق، سوريا وتركيا وذلك إلتزاما بأسس قسمة المياه والانتفاع المنصف والمعقول استنادا للقانون والعرف الدوليين.

[1] حامد عبيد حداد، "تحديات الأمن المائي للعراق"، بغداد: **مركز الدراسات الدولية**، ع51، (2012)، ص ص87-103.

[2] بحري، **مرجع سابق**، ص130.

- ضرورة الإلتزام بمختلف الإجراءات التي تضمن الحفاظ على البيئة النهرية ومنع تلوث المياه جراء المشاريع الإروائية والزراعية والمخلفات الأخرى.
- رفض دول المصب مبدأ بيع المياه باعتبارها سلعة اقتصادية يمكن أن تباع أو تشترى كونه يشكل أحد أبرز العوائق الاقتصادية التي تواجه الأمن المائي والقومي للدولتين[1].

المطلب الثالث: المشاريع الاقتصادية والتنموية

يعتبر نهريَ دجلة والفرات، على غرار غيرهما من الأنهار الدولية، فرصة فريدة للدول المشاطئة لها للاستفادة من الموارد المائية وتنمية المناطق المحيطة بها من خلال إقامة وتشييد المشاريع الاقتصادية والتنموية على ضفاف المنظومة النَهرية.

وفي هذا الصدد، سعت كل من تركيا، العراق وسوريا، وفي إطار الاستغلال الأمثل لمياه الحوضين وتحقيق التنمية المستدامة، إلى توظيف الموارد المائية السَطحية في المنطقة من خلال إقامة جملة من المشاريع الاقتصادية والتنموية التي منحت كل بلد على حدة درجة ما من السيطرة على الجريان الموسمي للنهرين.

أولا: المشاريع المائية التركية

لقد اكتسب مورد المياه أبعادا سياسية واقتصادية على درجة عالية من الأهمية سيما بعد توسع استخداماته، الأمر الذي جعل تركيا تسعى ضمن سياساتها المائية إلى التخطيط لإنشاء مشاريعها الإروائية والكهرومائية لاستثمار مياه دجلة والفرات ما أدى إلى تفاقم مشكلة المياه بشكل حاد، ولعل مشروع جنوب شرق الأناضول ومشروع أنابيب السلام من أهمها.

تأتي المشاريع المائية التركية في إطار الرؤية الاقتصادية الهادفة للاستفادة من الموارد المائية الوفيرة، وذلك من خلال توليد الطاقة الكهربائية ومحاولة تصديرها للدول المجاورة وغير المجاورة بهدف تعزيز الفوائد الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة في تركيا وتتمثل أهم المشاريع المائية التركية فيما يلي :

[1] لعجال، مرجع سابق، ص176.

✓ **مشروع جنوب شرق الأناضول GAP:**

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول أو كما يسمى بالتركية **"Guneydogu Anadolu Projesi"** واحدا من المشاريع التنموية الكبرى التي تعول عليها تركيا في خططها التنموية الإقليمية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعد المشروع من أضخم المشاريع وأكثرها تكلفة في تاريخ جمهورية تركيا، وهو أيضًا المشروع الأكثر فاعلية بين خطط وبرامج التنمية الإقليمية التي تم تطويرها حتى الآن.

يقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا ويمتد حتى محاذاة الحدود التركية مع كل من سوريا والعراق. تغطي منطقة المشروع، منطقة جنوب شرق الأناضول، تسعة مقاطعات هي: (أديامان، باتمان، ديار بكر، غازي عنتاب، كيليس، ماردين، سيرت، شانلي أورفا، وشرناق) والتي تقع في حوضي دجلة والفرات وسهول بلاد ما بين النهرين. تشكل هذه المقاطعات، في المتوسط، حوالي 10.7% من تركيا جغرافيا وسكانيا. تشكل الموارد المائية أحد أهم عناصر الجغرافيا في المنطقة، حيث تضم نهر الفرات ونهر الكرخ وبحيرة فان وبحيرة أتاتورك وبحيرة تشرناك، كما تحتوي المنطقة على عدد من الآبار الجوفية والمنابع الحارة والينابيع الطبيعية، الأمر الذي جعلها المنطقة الاستراتيجية الأمثل لتشييد المشروع لاستغلال مواردها الطبيعية في توليد الكهرباء والري والطاقة بهدف تطويرها، تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين.

تعود المحاولات الأولى لتطوير حوضي دجلة والفرات إلى ثلاثينيات القرن الماضي خلال فترة حكم **مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Ataturk**، مؤسس الجمهورية التركية، أين تم تأسيس المديرية العامة للأشغال الهيدروليكية الحكومية (DSI) كأول خطوة لاستغلال الجداول والأنهار في البلاد لإنتاج الكهرباء. بدأت الإدارة دراستها لمشروع سد كيبان وأقامت المزيد من المحطات لرصد ومراقبة مياه الفرات. وفي عام 1938، بدأت أعمال المسح الجيولوجي والطبوغرافي في خليج كبان. أوضحت هذه الأعمال كيفية المضي قدمًا في تطوير حوضي دجلة والفرات السفلي، وفي عام 1977 تقرر دمج مشروعي الحوضين ممهدًا السبيل بذلك لمشروع جنوب شرق الأناضول. شرعت الحكومة التركية إذا في إجراء الدراسات والأبحاث بهدف إيجاد الصيغة المثالية لإدارة مياه الحوضين والإستفادة منها في تطوير المناطق المتخلفة في تركيا. استمرت الأبحاث والدراسات إلى غاية عام 1986 أين تم تقديم الدراسة النهائية لإنشاء مشروع

اقتصادي وتنموي يهدف إلى تنمية مناطق جنوب شرق الأناضول. وعلى إثر ذلك أقرت الحكومة التركية المشروع إذ أنشأت إدارة خاصة لتنفيذه والإشراف عليه[1].

تشمل خطة تركيا ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول إنشاء 22 سدا ضخما و19 محطة لتوليد الطاقة الهيدروليكية واستثمارات في الري تغطي حوالي 1.8 مليون هكتار من الأراضي في حوضي الفرات - دجلة.

تولد محطات الطاقة الهيدروليكية ما يقدر بنحو 7476 ميغاواط بإنتاج سنوي للطاقة قدره 27 بليون كيلوواط/ساعة[2] ، وتقدَر القدرة التخزينية للمشروع بنحو 100 مليار متر مكعب، والتي تعادل ثلاثة أضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسورية مجتمعة ما يعطي تركيا إمكانية التحكم بحوالي 80% من مياه الحوضين[3].

خريطة رقم (05) توضح: مشروع جنوب شرق الأناضول GAP

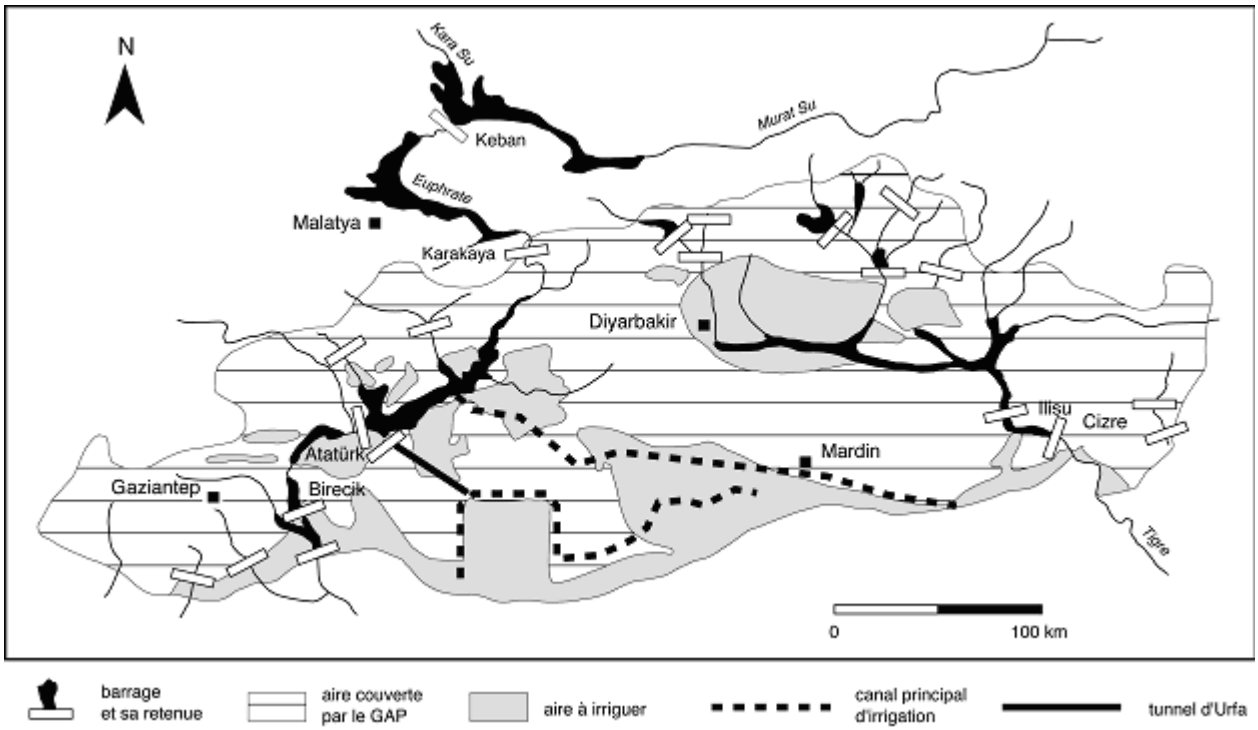

Source: https://journals.openedition.org/vertigo/3869

[1] **الموقع الرسمي لمشروع جنوب شرق الأناضول** على الرابط: http://www.gap.gov.tr/en/index.php تاريخ الإطلاع (08/04/2023).

[2] **المرجع نفسه**.

[3] عجال، **مرجع سابق**، ص177.

- **أهداف المشروع:**

تهدف الحكومة التركية من خلال هذا المشروع إلى تحقيق التنمية وتطوير البنية الاقتصادية في المنطقة نظراً لأنها تعمل على تقليص الفوارق بين منطقة المشروع والمناطق الأخرى في تركيا. فضلا عن زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل لتحسين مستويات المعيشة و التقليل من نزعة هجرة السكان إلى خارج المنطقة، حيث تم تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي عدد العاملين على الصعيد الوطني، إذ بلغ معدل الزيادة 31 % في الفترة 2008-2016 وحظيت منطقة المشروع بنسبة 67% خلال نفس الفترة[1] . كما تسعى تركيا إلى إنتاج الطاقة الكهربائية باعتبارها جزءا مهما من مشاكلها الاقتصادية. كل هذا من خلال الاستخدام الفعال لموارد المنطقة من مياه وأراضي زراعية سواء من الناحية الإقتصادية أو الإنسانية[2]. حيث بلغ إجمالي إنتاج تركيا للطاقة الكهرومائية في عام 2020 حوالي 82.8 كيلواط/ساعة وفقًا للإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في تركيا[3]، حيث تمثل الطاقة الكهرومائية نسبة كبيرة من الطاقة المولدة في تركيا، إذ أنها تعد المصدر الرئيسي للكهرباء النظيفة في البلاد.

وقد أكد وزير الدولة التركي **كامرات غينان** في ندوة "**تركيا على مشارف القرن الحادي والعشرين**" عام 1990 على حرص تركيا الشديد على توظيف هذا المشروع في تعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ودورها كجسر يربط بين أوروبا وهذه المنطقة، حيث جاء تصريحه كالآتي: "ستوفر تركيا إمكانات تسويق جديدة بين أوروبا والعالم الإسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة، وبلدان الشرق الأوسط على وجه التحديد، وسيمكنها الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، وسيلعب مشروع الجاب دوراً فعالاً في هذا الصدد، كما أن استكماله في الأعوام القادمة سيشكل عنصراً هاماً في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة"[4].

وتتطلع تركيا من خلال تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى إقليم منتج للحبوب والخضر والفواكه لتلبية حاجات السكان وتصدير الفائض وبالتالي الإستثمار بصادرات الغذاء للوطن العربي تحقيقا لحلمها الكبير في أن تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يضعها بين

---

[1] http://www.gap.gov.tr/en/index.php

[2] محمد نور الدين، "مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول: أهداف محلية وأبعاد إقليمية"، لبنان: **مركز الدراسات الايترا تيجية**، م1993، ع15، (31 جانفي 1993)، ص04.

[3] **الهيئة العامة للإحصاء في تركيا** على الرابط: https://www.tuik.gov.tr/Home/Index تاريخ الإطلاع: (2023/04/08)

[4] العساف، **مرجع سابق**، ص184.

الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم. ووفقا للإحصائيات الرسمية فقد بلغت قيمة صادرات تركيا من المنتجات الغذائية والزراعية إلى دول الوطن العربي بلغت حوالي 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020[1] .

من جهة أخرى، تسعى تركيا لتطوير منطقة المشروع التي تقطنها أغلبية كردية[2]، بحدود 12 مليون نسمة[3]، لتحسين ظروف مواطنيها، وامتصاص غضبهم والتخفيف من حدة الإحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الكردي، كل هذا يصب في مصلحة النظام السياسي التركي لقطع طريق الأحزاب الكردية التي تحاول استغلال هذه الظروف لصالحها للمطالبة بالإستقلال والعزوف عن أي مطالب إنفصالية أو قومية[4]. غير ذلك، تبذل تركيا جهودا حثيثة من أجل إحداث تغييرات ديمغرافية في المنطقة من خلال تحويلها إلى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات المعيشية بغية توطين ما يقارب ستة ملايين مواطن تركي والتقليل من نسبة السكان الأكراد[5].

بعد الخطة الرئيسية لـ GAP، تم تبني مناهج جديدة للتنمية الاقتصادية والإقليمية مع مراعاة القضايا البيئية إلى جانب بروز مفاهيم مثل التنمية البشرية والمشاركة والمساواة والإنصاف والاستدامة والتوازن بين الجنسين. في عام 2002 تم إعداد خطة التنمية الإقليمية GAP لإدماج هذه الأساليب والمفاهيم الجديدة التي زادت من نطاق وتكلفة المبادرات في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول.

في عام 2008، تمت مراجعة جميع التطورات في إطار GAP، ومن خلال مراعاة أهداف الخطة الرئيسية وخطة التنمية الإقليمية ، تم إعداد خطة عمل (GAP-AP) لتسريع واستكمال الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية والتنمية الاجتماعية بما في ذلك استثمارات الري خلال فترة خمس سنوات (2008-2012). أعطت خطة العمل الأولوية، جنبًا إلى جنب مع استثمارات البنية التحتية، لتلك المشاريع والبرامج التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في التقدم التكنولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأدرجت بعض المبادرات الجديدة مثل برنامج دعم مراكز الجذب و برنامج الدعم الاجتماعي.

وقد تميزت خطة العمل التي تم تنفيذها في الفترة 2008-2012 بأداء ممتاز، وأسفرت عن تحقيق نتائج إيجابية من خلال التنفيذ المخطط والمبرمج والالتزام. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من خطة عمل

---

[1] **الموقع الرسمي لوزارة التجارة التركية**، "التقرير السنوي لوزارة التجارة التركية عن الصادرات للعام 2020" على الرابط: https://www.trade.gov.tr/trade-statistics/2020-ar/annual-report-2020-ar.pdf تاريخ الإطلاع: (2023/04/10)

[2] العضايلة، **مرجع سابق**، ص39.

[3] السامرائي، **مرجع سابق**، ص39.

[4] العضايلة، **مرجع سابق**، ص39.

[5] السامرائي، **مرجع سابق**، ص39.

GAPالتي تغطي الفترة من 2014 إلى 2018، فتتضمن العناصر المهمة في هذه الفترة الجديدة والمتمثلة في التحضر، والسياحة الثقافية، الزراعة العضوية، الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، الابتكار والترفيه، فضلا عن التنمية الاجتماعية والمؤسسية، وعلى وجه الخصوص، تنمية الموارد البشرية.

تم تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة جاب بفضل الاستثمارات وخطط العمل، مما أدى إلى زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني وتحسين مؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية.

وبما أن الصادرات تعد أحد أهم مؤشرات الطفرة الاقتصادية في البلدان النامية، وفي هذا السياق، ارتفعت قيمة الصادرات التي تم تحقيقها في منطقة الجاب من 689 مليون دولار في عام 2002، إلى 9.2 مليار دولار في عام 2019[1].

إلا أنه، ومن وجهة نظر الدول العربية ترى جارتي تركيا، سوريا والعراق، في المشروع أنه مجرد وسيلة تستخدمها تركيا لفرض هيمنتها في المنطقة وتأكيد سيطرتها على مياه دجلة والفرات حيث يرى الطرف العربي في المشروع تهديدا للأمن المائي العراقي والسوري باعتبار أن المبعث الأول وراء مثل هذا المشروع هو استخدام المياه- المصدر الجديد للقوة- سلاحا عن طريق قطعها من آونة إلى اخرى، حيث تزعم كل من سوريا والعراق بأن تركيا صممت المشروع وباشرت بتنفيذه دون أي استشارات مع الدولتين وفق ما تقتضيه التشريعات والأعراف الدولية.

- **الخصائص الفنية للمشروع:**

تعكس الأهداف الطموحة لمشروع الغاب البنية الهائلة لشبكة سدوده وأنفاقه ومحطاته الكهرومائية، حيث يشتمل المشروع سلسلة من سدود المياه والخزانات ومحطات الري وتوليد الطاقة ضمن 13 مشروعا رئيسيا تقع 7 منها على نهر الفرات و6 على نهر دجلة، والتي تتضمن بدورها بناء 22 سدا أهمها (سد أتاتورك، قره قايا، كيبان، براجيل، قوم قايام) يتمركز 18 سدا منها على منابع الفرات و4 على نهر دجلة، وإقامة 19 محطة لإنتاج الطاقة الكهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلا عن الشبكات الإروائية[2].

ويمثل الجدول التالي أهم الخصائص الفنية لمختلف وحدات مشروع GAP على نهري دجلة والفرات.

---

[1] **الموقع الرسمي لمشروع جنوب شرق الأناضول**، على الرابط: http://www.gap.gov.tr/en/latest-state-in-gap-page-47.html تاريخ الإطلاع (2023/04/11)

[2] جابر علي، **مرجع سابق**، ص82.

جدول رقم (07) يوضح: وحدات مشروع جنوب شرق الأناضول GAP

اسم الوحدة (المشروع)	المساحة المروية (ألف هكتار)	السعة (مليارك.و.س/سنوياً (GWH/year)
المشاريع المقامة على نهر الفرات		
1. الفرات الأدنى Aşağı Fırat	706.204	8.245
2. قره قايا Kara Kava	-	7.345
3. الفرات الحدودي Sınır Fırat	-	3.170
4. سروج بازكي Suruc-Baziki	146.500	0.107
5. غوكصو أريان Goksu-Araban	82.685	-
6. غازي عنتاب Gaziantep	98.000	-
7. أدي يامان كاهتا Adiyaman-Kahta	77.409	0.509
المشاريع المقامة على نهر دجلة		
1. دجلة كرال كيزي Dicle-Kralkizi	126.080	0.442
2. باتمان Batman	37.744	0.483
3. باتمان سيلفان Batman-Silvan	213.000	1.5
4. جرزان Carzan	60.000	0.315
5. إليسو Illsu	-	3.730
6. جزره Cizre	121.000	1.208

المصدر: عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000) ، ص167-170.

أنشأت تركيا ضمن مشروع GAP العديد من السدود و شبكات الري والمحطات الكهرومائية على نهر الفرات في الجزء الذي يمر من أراضيها، ولعَل أهمها هو سدَ أتاتورك الأعظم.

يشكل **سدَ أتاتورك** الحلقة المركزية في مشروع GAP وأحد أهم وأضخم وحدات مشروع الفرات الأدنى، بدأت أعمال تشييده عام 1983 واستغرق الأمر حوالي 8 سنوات لإكماله، إذ تمَ افتتاح السد رسميا عام 1992، يقع على نهر الفرات على بعد 24 كم من بلدة بوزوفا التابعة لمحافظة شانلي أورفا وعلى بعد 60 كم من الحدود التركية-السورية، بُني سد أتاتورك بطريقة الرَدم بالأحجار[1].

تنبع أهمية سدَ أتاتورك من كونه أكبر سد ترابي في العالم من حيث الحجم، وثالث سد في العالم من حيث حجم قاعدته التي تبلغ 84.5 مليون متر مكعب، وفي المرتبة الثامنة من حيث ارتفاعه البالغ 190 متر. وفي المرتبة الثامنة عشرة من حيث حجم انتاج الطاقة الكهربائية إذ يمتاز السد بطاقة تخزينية كلية قدرت بـ 48.6 مليار متر مكعب من المياه، حيث سيوفر المياه اللازمة لريَ حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي من خلال استنزاف حوالي ثلث مياه نهر الفرات.

قدرت كلفة بناءه بحوالي 4.2 مليار دولار، وشارك في بناءه نحو 7531 عاملا تناقص عددهم مع اقتراب إتمام الأعمال فيه إلى نحو 2064 عاملا. أعلنت الحكومة التركية في 20 نوفمبر من عام 1989 عن أنها ستبدأ بملء خزان السد بتاريخ 13 جانفي 1990 عير حجز مياه الفرات لمدة شهر كامل، وعلى أن تستمر فترة تعبئة خزان السدَ بعد ذلك حوالي 8 سنوات على أكثر تقدير[2].

[1] إسماعيل شعبان، محمود مرشحة، عصام شروف، "المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات وتأثيراتها على سوريا"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، م29، ع4، (2007)، ص ص111- 128.

[2] سامر سعدي مثقال جابر، **مياه الفرات والعلاقات العربية التركية 1983-1995**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة آل البيت: معهد بيت الحكمة، 1997، ص49-50.

✓ **مشروع أنابيب السلام** Peace pipeline:

تعد تركيا من أغنى دول الشرق الأوسط مائيا، إذ أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد عن حاجتها الأمر الذي جعلها ترى في وفرتها المائية سلاحا مهما لتحقيق أهدافها السياسة والاقتصادية. ومن هنا اقترحت الحكومة التركية مشروع أنابيب السلام الذي تراه الحلَ الأمثل لنقص المياه الذي تعانيه دول كثيرة في المنطقة من خلال سد العجز المائي، فضلا عن ربط أواصر الصداقة والتعاون بين تركيا والدول العربية. إذ تنطلق تركيا في طرح المشروع من قناعة مفادها أن تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة وتشكيل شريان حياة وتعاون بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه في الشرق الأوسط.

جرى طرح فكرة مشروع أنابيب السلام أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي **تورغوت أوزال Turgut Ozal** للولايات المتحدة الأمريكية عام 1987، وذلك خلال المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية بمشاركة العديد من الدول العربية، تركيا وإسرائيل للبحث في مشكلة المياه في أحواض أنهار دجلة والفرات، الأردن والنيل[1].

يقتضي المشروع توجيه ستة ملايين متر مكعب يوميا من فائض مياه نهري سيحان (Seyhan) وجيهان (Ceyhan)، إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي عبر أنبوبين رئيسيين هما:

- **الأنبوب الغربي:** يقدر طوله بحوالي 2700 كم، وقطره 4.75 م ليتمكن من نقل 3.5 مليون متر مربع من المياه بشكل يومي لكل من سوريا، الأردن، وغرب السعودية بكلفة تقدر بحوالي 0.84 دولار للمتر المكعب الواحد.
- **الأنبوب الشرقي:** أو ما يعرف بخط الخليج، ينقل 2.5 مليون مربع من المياه للكويت، شرق السعودية، دولة الإمارات، عمان وقطر والبحرين بنحو 1.08 دولار للمتر المكعب الواحد؛ يبلغ طوله 3900 كم وقطره 45متر[2].

يتضح ممر الأنابيب في الخريطة التالية:

[1] عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص189.

[2] **المرجع نفسه**، ص 191-192.

خريطة رقم (06) توضح: مشروع أنابيب السلام Peace Pipeline

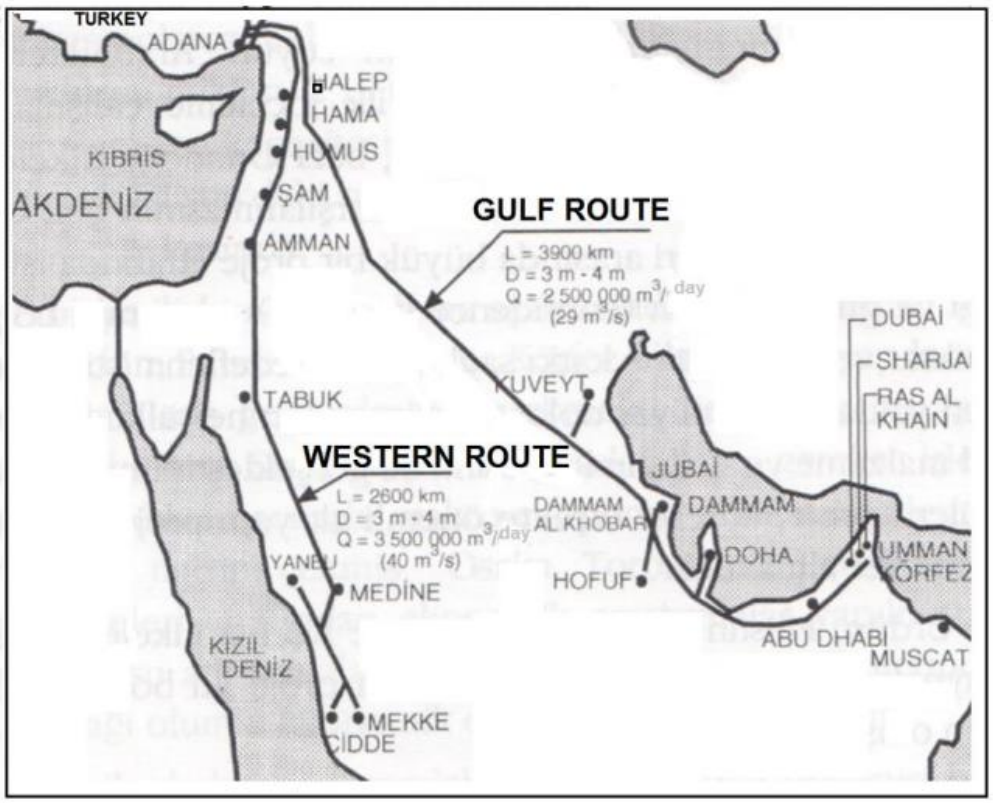

Source: Dursun Yildiz , « The Peace Water Pipeline and innovative hydro diplomacy. Is Turkey's "Peace Water Pipeline Project «Worthwhile to be Considered Again »,World Water Diplomacy & Science News, september 2018, p3.

كلّفت الحكومة التركية شركة "**براون اند روت الأمريكية Brown and Root Co**" بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع والتي خلصت إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع تقدر بحوالي 21 مليار دولار، تنقسم إلى 8.5 مليار دولار و12.5 مليار دولار تكلفة إنشاء الخطين الغربي والشرقي على التوالي. كما قدرت فترة إنشاء المشروع بـ: 8-10 سنوات[1].

وفي طرح مشروع أنابيب السلام تظهر الأهداف الاقتصادية والسياسة التركية التي من شأنها أن تحسن أوضاع البلاد وتعزز الدور الإقليمي التركي بوضوح؛ حيث تسعى تركيا من خلال هذا المشروع إلى تأمين دخل مالي لتركيا لدعم مشاريعها التنموية نظير بيع المياه للبلدان العربية مقابل الحصول على النفط والغاز العربيين، أي استغلال وفرة مواردها المائية في تغطية حاجاتها من الموارد الطاقوية. بمعنى آخر، مقايضة المياه التركية بالنفط العربي. وكانت تركيا تأمل في حال تنفيذ المشروع، بتحقيق ربح سنوي من بيع المياه يقدر بنحو ملياري دولار سنويا.

[1] **المرجع نفسه**، ص192.

من جهة أخرى، تأمل تركيا بتعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام، فضلا على التركيز على الدور الهام الذي تلعبه في حل المشكلة المائية التي تعصف بالمنطقة، ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة نفوذها السياسي وفرض نفسها كقوة كبرى لا مفر منها في عملية إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية، واسترداد مركزها الذي فقدته مع تمزق أوصال الإمبراطورية العثمانية ونشأة الدول العربية المستقلة.

ضف إلى ذلك، أن تركيا تأمل في حال تنفيذ المشروع، في أن تحظى بأكبر حصة من الإستثمارات العربية المباشرة والأسواق العربية لترويج وتصريف المنتجات التركية[1].

بعد الإعلان عن المشروع، بذلت الحكومة التركية العديد من الجهود الحثيثة لمحاولة إقناع الدول العربية بأهمية المشروع والربح الذي سيحققه للحصول على موافقة الدول المعنية والمباشرة في العمل عليه، إلا أن الجهود التركية لم تتمكن من تحقيق أي نتائج ملموسة وأُعِيق تنفيذ المشروع وخابت آمال تركيا في الحصول على دعم إقليمي وتمويل خليجي لمشروعها نظرا للشكوك المثارة بشأنه على كافة الأصعدة في هذا الصدد، وجهت العديد من الإنتقادات للمشروع أبرزها الآتي[2] :

- التكلفة المرتفعة للمشروع وصعوبة توفير المصادر المالية للتمويل التي أدت بالدول العربية لرفض المشروع لعدم جدواه بالمعايير الاقتصادية والتنموية. تتجه الدول العربية إلى تحلية مياه البحر كبديل استراتيجي لمواجهة الطلب على المياه.
- تهديد المشاريع المائية العربية وبالخصوص لبلدان الخليج التي تخشى أن يؤدي تبنيها لمشروع أنابيب السلام إلى غياب الحافز لمواصلة مشاريعها الذاتية في توفير المياه.
- التخوف العربي من سيطرة تركيا وحصولها على وسيلة ضغط دائم لموائمة سياساتها على نحو مستمر يسمح بخدمة مصالحها الاستراتيجية.
- أبدت كل من سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي رفضهم المشاركة في مشروع أنابيب السلام في حالة مشاركة إسرائيل في المشروع، وبالخصوص في ظل تعاون استراتيجي تركي- إسرائيلي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما يشكل خطراً على الأمن القومي العربي بصفة عامة، والأمن المائي العربي بصفة خاصة.

رغم كل المحاولات التركية في الترويج للمشروع، إلا أنه بقي مجرد فكرة لم تقدر لها فرصة التنفيذ على أرض الواقع.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص194.

[2] **المرجع نفسه**، ص196-200.

تأثر أمن المياه في سوريا والعراق بسبب استثمار تركيا في منشآت التحكم في المياه في حوض الأنهار العلوية منذ عام 1970. فتركيا تنفذ مشاريعها المائية دون مراعات مصالح كل من العراق وسوريا، فهي بذلك تعتقد بأن ما تقوم به منطلق لنماء اقتصادي لجميع دول المنطقة يعزز من روابطها الاقتصادية[1].

وهكذا تتضح خطورة المشاريع المائية التركية فما تقوم به تركيا عند التَخوم السورية العراقية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة إلى أبعاد جيوبوليتيكية مبطَنة، حيث تحاول إستخدام المياه كأداة سياسية من أجل تحقيق مصالح ضيقة مستغلة عوامل الضعف الجيوبولتكية لكل من سوريا والعراق.

ثانيا: المشاريع المائية العر اقية والسورية

إن اختلاف الوضع المائي في دولتي المصب، سوريا والعراق، عنه في دولة المنبع تركيا دفع بها إلى تشييد المشاريع المائية هي الأخرى لإدارة مواردها المائية بالشكل الذي يسمح لها بتلبية احتياجات سكانها وتحقيق التنمية المستدامة.

1. المشاريع العر اقية:

تتحكم تركيا بالمنبع الأعلى لنهري دجلة والفرات ما يعطيها القدرة على التحكم في إيرادات المياه التي تصل للعراق بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية والتنموية، الأمر الذي حتم على العراق تشييد جملة من السدود والمشاريع المائية لدرء خطر ندرة المياه ولاسيما في ظل التنبؤات المستقبلية التي تشير إلى كون العراق سيصبح تحت خط الفقر المائي.

سعى العراق إلى تعويض النقص في المياه عبر العمل على إقامة المشاريع المائية المختلفة منذ عام 1913، ومن أهم المشاريع العراقية نهري دجلة والفرات ما يلي[2]:

- **سد الهندية:** هي أول مشاريع الري في العصر الحديث , حيث بنيت عام 1913 في بلدة الهندية في محافظة بابل , وقد أعيد بناؤها شمال موقعها السابق بحوالي 1.7 كم عام 1989 , وبتصميم حديث يتضمن إضافة لمنظومتها الأساسية محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة 15ميغاواط / ساعة . يقوم السد بتنظيم توزيع المياه ما بين الجداول الأربعة المتفرعة عنه وشط الهندية الرئيسي. ويقدر أن مساحة الأراضي المستفيدة منه والواقعة على الجداول الأربعة قرابة 1.25مليون دونم في محافظات بابل والقادسية وكربلاء.

[1] خدام، **مرجع سابق**، ص 251.

[2] سعدي مثقال جابر، **مرجع سابق**، ص77-78.

- **سد الرمادي:** المقام عام 1956 قرب مدينة الرمادي للتحكم بمياه نهر الفرات، ودفع كمية منها إلى بحيرة الحبانية التي تبلغ مساحتها 426 كم مربع، وتمتاز بسعة تخزينية قصوى تقدر بـ 21.7 مليار متر مكعب.
- **سد السامراء:** بعد أن غرقت أجزاء واسعة من بغداد في فيضان دجلة الكبير عام 1954 , تسارع العمل لإنجاز سد سامراء على نهر دجلة وأنجز عام 1956 . كان الهدف الأساسي منه إنقاذ، أوسط وأسفل دجلة من خطر الفيضان بتحويل ما يقرب من ثلثي مياه فيضان دجلة الى منخفض الثرثار. صمم السد لتصريف 9000 متر مكعب/ثا من المياه وزود بمحطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 125 ميغاواط /ساعة.
- **بحيرة الثرثار:** تتلقى البحيرة المياه من كلا النهرين عبر قناة الثرثار التي تربط دجلة والفرات، بغلت تكلفتها حوالي 30 مليون دولار، وتخزن ما يقدر بـ30 مليار متر مكعب من المياه.
- **سد القادسية:** يعتبر من أحدث المشاريع المائية العراقية إذ تم انشاءه عام 1986 وبدأ ملء خزانه عام في نفس العام.

أمنت المشاريع التي أقامها العراق على نهري دجلة والفرات وروافدهما القدرة على تخزين ما يقدر بـ 100 مليار متر مكعب من المياه، ولكن نظرا لارتفاع نسبة الملوحة فيها فإن نسبة المياه الصالحة للاستعمال انخفضت ما أدى إلى تدني انتاجية الأراضي الزراعية.

2. المشاريع السورية:

من جهتها، عملت سوريا في البداية على تفضيل المصلحة الوطنية لها متجاهلة الحقوق القومية للعراق كبلد عربي شقيق، خاصة في مجال المياه حيث قامت بتشييد أهم مشاريعها المائية والمتمثل في **سدَ الطبقة وخزانه الثورة**.

شرعت سوريا بإنشاء سدَ الطبقة (أو ما يسمى بسد الفرات) وخزانه الثورة عام 1974 شمالي شرق سوريا، في محافظة الرَقة، بتصميم وتنفيذ وتمويل سوفييتي وبهدف توليد الطاقة الكهربائية وتوفير المياه للري والاستخدامات الزراعية. يعد هذا المشروع أكبر مشروع تخزيني عرفته سوريا إذ يشكل العمود الفقري لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. يبلغ إرتفاع سدَ الطبقة حوالي 59م بطول 4500م وعرض يقدر بـ60م، وتقدر السعة التخزينية لخزانه الثورة بحوالي 14 مليار متر مكعب من المياه. كما يولد

المشروع طاقة كهربائية تصل إلى 2.5 مليار كيلوواط، ما يعادل % 45 من الاحتياجات السورية من الكهرباء[1].

قدم سدَ الطبقة فرصا كبيرة لسوريا لتحسين الزراعة، حيث صُمِمَ بهدف إرواء مساحة واسعة تقدر بحوالي 1680 ألف هكتار، مع استصلاح أراض قد تصل إلى 640 ألف هكتار. ومع ذلك، لم تتحقق الأهداف المرجوة في تحسين الزراعة وتوليد الكهرباء بسبب انخفاض منسوب المياه الناتج عن هبوط مستوى المياه في الخزان، بالإضافة إلى التحديات الأخرى التي واجهت المشروع والمتعلقة بالتمويل والإدارة[2].

سبَب ملء خزان سدَ الطبقة أزمة مائية للعراق، حيث إدعى هذا الأخير أن تدفق المياه من الفرات إلى أراضيه قد انخفض بشكل ملحوظ مقارنة بجريانه الطبيعي قبل ملء السدَ ما قد يشكل تهديدا مباشرا على ثروة عامٍ من المحاصيل العراقية وأنظمة الري في البلاد. وفي المقابل، نفت الحكومة السورية هذه المزاعم وأنكرت الاتهامات الموجهة إليها من قبل العراق[3].

[1] شيماء عادل فاضل، غدير محمد سجاد، "التنمية المائية المستدامة في العراق: المعوقات وسبل المواجهة"، **مجلة الدنانير**، ع19، (2020)، ص ص40-68.

[2] **المرجع نفسه**، ص54.

[3] كلير، **مرجع سابق**، ص187.

المبحث الثالث: دور الفواعل الخارجية في أزمة المياه في المنطقة

مما لا شك فيه أن مشكلة المياه في العالم العربي وبالتحديد في الشرق الأوسط قد بلغت درجة من التأزم بحيث أصبحت حاضرة ضمن اهتمامات جميع الدول، حيث أضحى ملف المياه رهينة للتدخلات الخارجية وبات يرتبط اليوم تماما بالمواقف والطروحات الإقليمية والدولية، إذ تضطلع الفواعل الإقليمية والدولية هي الأخرى بدور بارز في إثارة الصراعات بين دول الحوض بما يتماشى مع أهدافها في المنطقة.

المطلب الأول: استراتيجية الدور الإسرائيلي في حوضي دجلة والفرات

تلعب المياه دورا مهما واستراتيجيا للأمن والوجود الإسرائيليين، إذ تعد المياه في العقيدة الصهيونية إحدى الدعائم الثلاث التي تقوم عليها وهي: الأرض، الشعب والماء وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه في بلورة استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي.

إن المتتبع لتاريخ الدولة العبرية يستطيع أن يرى مدى الأهمية التي تشكلها المياه في بناء دولة إسرائيل وتوسعها، حيث شكلت المسألة المائية قضية أساسية ضمن الأطروحات والأفكار التي قدمتها الحركة الصهيونية منذ نشأتها برزت المياه كأحد الأسس الاستراتيجية في المشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية قابلة للاستمرار والحياة منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 باعتبار مصادر المياه العربية هي الحدود لأرض الميعاد. فمنذ تأسيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رفعت الحركة الصهيونية شعار "إسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات"[1].

تعود الأطماع الإسرائيلية حول مياه دجلة والفرات إلى زمن بعيد، حيث ظلت المياه على رأس أولويات الدولة اليهودية حتى بعد قيامها عام 1948، إذ تم إعداد الخطط لاستثمار كل ما يقع في أيدي الإسرائيليين من موارد مياه تمهيدا لاستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها؛ فقد وضعت السياسة الإسرائيلية نصب عينيها عدم إهدار أي نقطة ماء يمكن الحصول عليها في المنطقة.

تستند السياسة الإسرائيلية في حوضي دجلة والفرات على توليد قناعة لدى المجتمع الغربي، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، بالدور الحيوي الإسرائيلي في المنطقة للحفاظ على المصالح الغربية. فمنذ تأسيسها، سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات وثيقة بدول الحوضين، خاصة دولة المنبع (تركيا).

[1] ابتسام أوعشرين، "السياسة المائية الإسرائيلية في منطقة حوض النيل"، **مجلة المعيار**،ع14،(جوان 2016)، ص181.

تمثل المياه نقطة التقاء بين كل من تركيا وإسرائيل، حيث ترى هذه الأخيرة أن لها مصلحة عظمى في ما يدور في حوضي دجلة والفرات، كون كل من سوريا والعراق تعتبر من الدول المواجهة لها. فضلا عن ذلك، تسعى إسرائيل إلى التعاون مع تركيا في المجال المائي من خلال تشجيعها على إقامة مشاريعها المائية[1] بهدف خلق أرضية تمكن تركيا من مدَ إسرائيل بمياه دجلة والفرات عن طريق مشاريعها المائية. وتقوم إسرائيل بتوطيد وتوثيق علاقاتها مع دولة المنبع ليس فقط بُغية تحقيق مصالح اقتصادية وفتح أسواق إسرائيلية في المنطقة، وإنما أيضا لتحقيق أهداف استراتيجية تُشكل تهديدات للأمن القومي العربي.

لذا، بدأت إسرائيل في تقديم المساعدات الفنية والتقنية والخبرة في تكنولوجيا توفير المياه بهدف تقليصها عن دول الحوض (سوريا والعراق)، حيث تم إرسال بعثة تركية إلى إسرائيل عام 1989 للتنسيق في هذا الشأن، وفي المقابل أرسلت وفوداً من الخبراء الإسرائيليين وعدد من الفنيين التابعين لشركات إسرائيلية إلى أنقرة؛ لتقديم خبراتهم في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية، وزراعة الموالح والخضروات وتربية المواشي. ولم يقتصر التنسيق والتعاون بين الطرفين على التبادل الفني وتبادل الخبرات والوفود المشتركة، بل ارتقى إلى أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية، ففي شهر أكتوبر من العام 1988، عقد في نيويورك لقاء بين وزير الخارجية التركي **مسعود يلماظ** ووزير الخارجية الإسرائيلي **شمعون بيريز**، حيث طلب الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشاريعها المائية[2]، حيث يأتي التعاون التركي - الصهيوني على صعيد المشاريع المائية لخلق أرضية تمكن تركيا من مد الكيان الصهيوني بالمياه بواسطة مستودعات ضخمة لمياه الشرب[3].

من جهة أخرى، تسعى إسرائيل جاهدة للربط بين الترتيبات الأمنية والترتيبات المائية. ويميل الإسرائيليون إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يشير البروفيسور **دان سالازفسكي** مفوض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة المياه للمباحثات متعددة الأطراف بفيينا عام 1992 إلى أنه "**إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس**

---

[1] عبيد حداد، **مرجع سابق**، ص 93.

[2] عبد الناصر محمد سرور، "التعاون الإسرائيلي-التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، م16، ع01،(2008)، ص ص 187-209.

[3] محمد أحمد السامرائي، **نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية**، (دار الشؤون الثقافية العامة، 2001)، ص59.

لمحاولة البحث عن حلول فنية. فإذا كانوا يقولون (يقصد العرب) إنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فإنهم لا يقصدون السلام" [1].

من خلال ما سبق، يتضح بأن قضية المياه لعبت دوريا مركزيا ومحوريا في فكر واستراتيجية الحركة الصهيونية منذ تأسيسها. فالمياه تعد أحد أهم ركائز الامن القومي الإسرائيلي نظرا لدورها الجوهري في نجاح الاستراتيجية الاقتصادية، العسكرية والسياسية الإسرائيلية، إضافة لكونها تقع في منطقة تتسم بالجفاف تجعلها عرضة للأزمات المائية.

وبناء على ذلك وضعت إسرائيل الدول العربية وبالخصوص دول مصب نهري دجلة والفرات نصب عينيها وسعت دوما للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة من خلال محاولة الاتفاق وخلق علاقات مع دولة المنبع تركيا غير مبالية بالحقوق التاريخية والاتفاقيات القانونية الدولية تحقيقا لأمنها المائي على حساب باقي دول المنطقة.

كما سعت إسرائيل من خلال سياستها المائية في كسب الشرعية للسيطرة على المياه العربية والحصول على حصة مائية من نهري دجلة والفرات إضافة إلى سعيها في توليد قناعة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بدورها المهم والفعال في منطقة الشرق الأوسط للمحافظة على المصالح الغربية ما يشكل تهديدات لأمن الدول العربية المائي.

إن الدور الذي تلعبه إسرائيل كعامل محفز للصراع المائي في منطقة حوضي دجلة والفرات تحقيقا لمصالحها وطموحاتها في المنطقة أدى إلى زيادة جدة الأزمة المائية في المنطقة وإثارة الخلافات بين دول الحوضين.

[1] عدنان حميدان، خلف الجراد، "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي: دراسة اقتصادية، إحصائية، سكانية، وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م22، ع02، (2006)، ص ص7-39.

المطلب الثاني: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه دول حوضي دجلة والفرات

كان موقع تركيا الاستراتيجي مدعاة لتطلع القوى الكبرى لاحتوائها، كما كان السبب في دفعها لانتهاج سياسة خارجية قائمة على التعاون والتحالف مع الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، حيث نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا باعتبارها حلقة ربط بين الشرق والغرب، فضلا عن مجاورتها للاتحاد السوفييتي (قبل تفككه) حيث تركز اهتمام الوم أ بتركيا في تلك المرحلة على محاولة استغلالها والاعتماد عليها في زيادة النفوذ واحتواء الطرف المضاد.

وفي ضوء التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تقييم وتقويم أجندة مصالحها واستراتيجيتها العالمية، فاهتمت بتركيا باعتبارها البلد المفتاح بحكم موقعها الجيواستراتيجي بين آسيا وأوروبا، القادر على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط[1].

لذلك حصلت تركيا على الدعم الأمريكي فيما يخص طموحها بأن تمارس دورا مهما في المنطقة، وفي المقابل وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا الأرضية الخصبة لتحقيق أطماعها التوسعية ويتضح ذلك في تزايد النشاط الأمريكي في المنطقة من خلال توطيد العلاقات السياسية، الاقتصادية والاستراتيجية مع تركيا بشكل يسمح لها بتوجيه والتأثير المباشر في مختلف التفاعلات البيئية والسياسية في المنطقة.

وفي هذا المنحى المصلحي، يبرز الدور المائي للولايات المتحدة الأمريكية في حوضي دجلة والفرات حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورين أساسيين في المنطقة؛ يتجسد الأول: في محاولة محاصرة السياستين العراقية والسورية من خلال خلق الفوضى واللاتوافق في المنطقة والسيطرة على مختلف الممرات الاستراتيجية؛ فالحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 أدت إلى غياب المسألة المائية على الأجندة العراقية التي انشغلت بقضايا تجنب الحروب الأهلية وإعادة بناء الدولة. كما أن غياب الآليات الفعالة للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلها أعطى ذريعة لتدخل القوى الكبرى وتأجيج التنافس الدولي حول هذا الفضاء الجيوسياسي.

[1] فرح عبد الكريم محمد، **النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014، ص112.

أما الثاني فيتمثل في محاولة تعزيز الدور الإسرائيلي في المنطقة بهدف استمرار إسرائيل في القيام بدورها كأداة تعيق أي تغيير من شأنه التأثير على المصالح الأمريكية الراسخة في المنطقة حيث تلعب إسرائيل دورا مهما في تحقيق غايات الاستراتيجية الأمريكية كوكيل عنها في المنطقة، فضلا عن توظيف دولة المنبع (تركيا) لاستعمالها كأداة ضغط خاصة على العراق وسوريا.

وبهدف تطوير الموارد المائية في الشرق الأوسط، تشرك الولايات المتحدة الأمريكية ضمن صنع سياستها المائية عدد من الوزارات والوكالات الفدرالية العامة أهمها: وزارة الخارجية الأمريكية، وكالة التنمية الدولية، وزارة الداخلية الأمريكية، هيئة المسح الجيولوجي للولايات المتحدة الأمريكية، مكتب استصلاح الأراضي، مكتب التعاون الدولي والتنمية، وزارة الزراعة الأمريكية، مكتب البحوث الزراعية، وزارة الدفاع الأمريكية، وكالة مخابرات الدفاع ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية البيئة[1].

وفي هذا الصدد حاولت الأوساط السياسية والإعلامية الأمريكية التسويق لدور تركيا في المنطقة من خلال دعم المشروع التركي المسمى "أنابيب السلام" لنقل المياه لبعض الدول العربية وإسرائيل كمساهمة من تركيا لحل مشاكل المياه في المنطقة. كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول التي قدمت الدعم الكبير لتركيا لتنفيذ مشاريعها في جنوب شرق الأناضول رغم الاعتراضات الكبيرة لكل من العراق وسوريا، حيث بلغ الدعم المالي الأمريكي لتركيا آنذاك حوالي 112.097 مليون دولار أمريكي[2].

وفي إطار المحاولات الأمريكية لزعزعة الأمن العربي وتأجيج الصراعات المائية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي يقول الخبير الأمريكي في الشؤون التركية **جون روبرتس John G.Roberts**: "إن الولايات المتحدة ستدفع المزيد من الأموال لتأمين استمرار وتزايد الصراع على المياه في وادي دجلة والفرات على وجه التحديد وذلك لأهداف سياسية تتعلق بالجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي، واقتصادية تتعلق بزيادة الحصة الأمريكية في مشروعات استخدام مياه الأنهار، ومن ثم لزيادة الاهتمام الأمريكي بالموقف الأمني هناك"[3].

ولبيان مدى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام المياه كسلاح ضد الدول العربية أفصحت بعض التقارير الصحفية في الولايات المتحدة عام 1990 عن معلومات تؤكد أن واشنطن قد اقترحت على تركيا قطع مياه دجلة والفرات عن العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت. كما كان الجهد

---

[1] أوعشرين، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل، مرجع سابق** ،ص175.

[2] السامرائي، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق**، ص280.

[3] نبيل محمد سليم، "الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، ندرة الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات"، العراق: **مركز الدراسات التركية**، (1993)، ص236.

الأمريكي واضحا في التأثير على تركيا لتقديم الدعم لإسرائيل في عمليات التسوية عبر استخدام المياه كوسيلة ضغط[1].

إن الوضع المنذر بالحرب في الشرق الأوسط بسبب المياه، وفي إطار السياسة المائية الأمريكية في منطقة حوضي دجلة والفرات كجزء من الشرق الأوسط، دفع صُناع السياسة الأمريكية إلى تشكيل فريق عمل من الباحثين والسياسيين الذين اعتبروا أول من تنبأ بمدى خطورة المشكلة المائية في المنطقة منذ الثمانينات، حيث تم تكليف بعض الباحثين في مركز دراسات الشرق الأدنى التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بدراسة المسألة المائية في الشرق الأوسط ضمن مشروع "بحوث سياسية المياه" بهدف دراسة السياسة الخارجية الأمريكية إزاء موارد المياه في الشرق الأوسط وذلك للبحث عن تأثيرات مشاكل المياه المتصاعدة في المنطقة على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

يبدو أن الخطط الأمريكية والإسرائيلية المتعلقة بالمصادر المائية في الوطن العربي وبالخصوص منابع دجلة والفرات لا يقتصر الهدف من ورائها على فتح ثغرة في خطوط الأمن المائي والأمن القومي العربي من خلال تركيا فقط، بل يتجاوز ذلك إلى جعل أبواب المنطقة مفتوحة أمام تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

[1] السامرائي، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص281.

[2] أوعشرين، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل، مرجع سابق** ص182-183.

استنتاجات الفصل:

من خلال التطرق للأهمية الاستراتيجية التي يُمثّلها حوضي دجلة والفرات سواءً لدول الحوضين أو القوى الخارجية ، وكذا إبراز الطبيعة القانونية والاقتصادية التي تحكم العلاقة بين دول الحوضين يمكن تلخيص أهم استنتاجات الفصل في النقاط الآتية:

- إن الأهمية الهيدروبوليتيكة لحوضي دجلة والفرات أدت بشكل مباشر إلى توجه دول الحوضين (تركيا، العراق وسوريا) إلى الصراع حول من يستغل مياه نهري دجلة والفرات بدل التعاون المائي، خصوصا في ظل غياب إطار قانوني جامع بين دول الحوضين لتوزيع الحصص المائية.
- إن امتناع تركيا عن إخضاع نهري دجلة والفرات للمنطق القانوني الدولي يراد منه التحكم الكلي بإمدادات المياه للدول العربية على المدى البعيد، فالنهج التركي الذي يتخذ من موضوع المياه ذريعة لم بعد يخفي نزعة تركيا لأداء دور ريادي مؤثر بالهيمنة على المنطقة العربية وابتزازها سياسيا واقتصاديا.
- لعبت الخلفية التاريخية للعلاقات التركية-العربية وبالخصوص مع سوريا والعراق وتشابك المصالح بين هذه الدول دورا بارزا في تصعيد حدة الأزمة حول استخدامات مياه المنظومة النهرية المشتركة.
- تسعى تركيا، باعتبارها دولة المنبع، ومن خلال سياساتها المائية إلى تنفيذ مشاريعها المائية بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، السياسية والأمنية بصورة لا تتناسب مع علاقات الصداقة وحسن الجوار ودون مراعاة لمصالح دول المصب (العراق وسوريا).
- إن تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتنافسة في منطقة حوضي دجلة والفرات، والداعمة لتركيا وعلى رأسها إسرائيل والوم أ أدى إلى تأجيج الصراع المائي في المنطقة وتوسيع الخلاف بين دول الحوضين.

الفصل الثالث:

تداعيات أزمة المياه على دول الحوضين وآليات المواجهة

تمهيد:

نظرا للتداعيات العديدة التي تسببت فيها سياسة تركيا المائية على دول حوضي دجلة والفرات بالخصوص والدول العربية عموما، فإنها دفعت هذه الدول للسعي لإيجاد الحلول والآليات لتسوية الأزمة، ويأتي هذا في إطار محاولة دول المصب للدفاع عن حقوقها التاريخية من مياه الرافدين وتحقيق أمنها المائي، وقد شهدت آليات التسوية بين الأطراف الثلاثة عدة تطورات على مدار السنوات.

نسعى في هذا الفصل إلى تحديد أبرز تداعيات الأزمة المائية في حوضي دجلة والفرات، ففي المبحث الأول وبعد عرض تأثير المشاريع المائية التركية على دول المصب والمنبع، نحاول توضيح انتقال أثر الأزمة على الأمن المائي العربي.

كما سنحاول من خلال المبحث الثاني تبيان أهم الآليات السلمية ذات الطابع السياسي، الدبلوماسي والقانوني التي استعملتها دول الحوض، والتي من الممكن استعمالها من أجل إدارة متكاملة للمياه في المنطقة وتحقيقا للأمن المائي العربي.

المبحث الأول: تداعيات أزمة المياه على الدول المشاطئة لحوضي دجلة والفرات

تعتمد الدول المتشاطئة في حوض نهري دجلة والفرات إلى حد كبير على مياه النهرين اقتصاديا واجتماعيا، وبالخصوص دولتي المصب سوريا والعراق مقارنة بدولة المنبع تركيا التي تتحكم بالمنظومة المائية في المنطقة، الأمر الذي كان شديد الأثر على الأمن المائي في المنطقة والأمن المائي العربي.

تعددت الآراء والتحليلات حول آثار المشاريع المائية التركية التنموية وتداعياتها على دول الحوض والمنطقة العربية، وانقسمت إلى من يعتبرها بأنها ستعود بالفائدة على هذه الدول، في حين اعتبر الرأي المعارض أنها لن تولد سوى أضرار جسيمة وبالخصوص على دولتي المصب.

المطلب الأول: التداعيات على دول الحوضين

تثير خطط تركيا لبناء السدود مخاوفا على مستقبل موارد المياه العربية عموما وفي العراق وسوريا بشكل خاص، حيث سببت سياسات تركيا المائية المخالفة للبروتوكولات والاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها مع سوريا والعراق لضمان حقوقها المائية في نهري دجلة والفرات مشاكل كثيرة على الموارد المائية لكلا البلدين وعلى برامج التنمية فيهما. لكن في المقابل، تحمل هذه الخطط في طياتها العديد من التأثيرات الايجابية التي ستصب في مصلحة تركيا.

مما لاشك فيه أن إقامة السدود من دون موافقة جميع دول حوض النهر الواحد سيحدث آثارا سلبية على الأمن المائي لدول الحوض (دول المصب خصوصا) والعلاقات القائمة بينها كمستوى أول، وعلى الأمن المائي العربي على مستوى آخر. فتنفيذ المشاريع المائية دون تنسيق بين دول الحوض سيتسبب لا محالة في احداث خلخلة اقتصادية وعدم استقرار سياسي في المنطقة نتيجة عدم تناسق المواقف وتباين المصالح.

أولا: التداعيات على دول المنبع (تركيا)

يمتلك الجانب التركي العديد من الأسباب التي تجعله متمسكا بالمشاريع التنموية المائية المشيدة على مجرى نهري دجلة والفرات، نظرا للفوائد التي تعود عليه من خلالها، في مقدمتها استعمال المياه كورقة ضغط سياسي على دول المنطقة خصوصا وكل الدول العربية عموما، لتتمكن من لعب دور استراتيجي أكثر أهمية وبروزا في منطقة الشرق الأوسط. كما تسعى تركيا من وراء هذه المشاريع لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية. (سبق التطرق لها)

من جهة أخرى، تعتبر هذه المشاريع مفتاحا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فمن الناحية الاقتصادية، ساهمت هذه المشاريع في تحسين الوضع الاقتصادي في تركيا وزيادة الإنتاجية الزراعية. ووفقًا لبيانات وزارة الزراعة التركية، زاد إنتاج الحبوب في تركيا من 24.3 مليون طن في 2002 إلى 41.4 مليون طن في 2020، كما شهد حجم الإنتاج الزراعي التركي زيادة مستمرة قدرت بنسبة 46.6% في الفترة من 2010 إلى 2020. (2010: 62.8 مليون طن / 2020: 92.1 مليون طن). كما تعمل هذه المشاريع على تحسين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وتوفير فرص العمل للمزارعين والعمال في القطاع الزراعي[1]. ويمكن القول أن النشاط الزراعي في تركيا يعبر عن جوانب قوة الدولة بالنسبة اليها خاصة وانه يقوم على ركائز اقتصادية واضحة المعالم ومضمونة بشكل اكبر مما هو عليه في دول الجوار المتشاطئة، فضلا عن دول المنطقة نتيجة لتوافر الموارد المائية الكافية لضمان انتاج زراعي مزدهر ومستدام ما يمنحها ميزة تنافسية إضافية في هذا المجال.

وفي إطار سعي تركيا لأن تكون ممولا المنتجات الغذائية في المنطقة مستغلة فائض المياه لديها باعتبارها بلد المنبع. فقد ازداد حجم صادرات الغذاء التركي بشكل كبير خلال العقد الماضي، وخاصة في الفترة بين عامي 2010 و2020، حيث ارتفع حجم التصدير السنوي بمتوسط 12.4% من خلال انتقاله من 114.9 مليار دولار عام 2010 إلى 169.5 مليار بحلول عام 2020[2].

ومن المهم أيضا الإشارة إلى مساهمة المشاريع المائية في توفير الكهرباء والطاقة في تركيا. وفقًا لبيانات وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، تم توليد 300 مليار كيلوواط ساعة من الكهرباء في تركيا في عام 2020، وقد تم توفير 40% من هذه الكمية من مصادر الطاقة المائية. وبفضل توفير الكهرباء تتمكن تركيا من تصديره لدول الحوض المجاورة بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية التركية الذي من شأنه ان يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية.

وبذلك يمكن القول أن تكثيف تركيا لجهودها في بناء هذا العدد الكبير من السدود والخزانات والمحطات الكهربائية يعتبرا جزءا من استراتيجيتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الطاقة وتوفير فائض يمكن تصديره لدول المنطقة، مما يساهم في تحقيق مكاسب مالية لتطوير اقتصادها، مما يعزز التقارب الاقتصادي والسياسي بين تركيا والقوى العالمية الكبرى، ويزيد من فرص امكانية انضمامها للاتحاد الأوروبي.

---

[1] **موقع وزارة الزراعة والغابات التركية**، على الرابط: https://www.tarimorman.gov.tr/Sayfalar/EN/AnaSayfa.aspx تاريخ الإطلاع: (2023/05/05)

[2] **المعهد التركي للإحصاء TUIK**، على الرابط:https://www.tuik.gov.tr/Home/Index تاريخ الإطلاع: (2023/05/05)

وبذلك تثير المشاريع المائية التركية، بما في ذلك بناء السدود والخزانات ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية، مخاوف دول المصب في حوضي دجلة والفرات بسبب الآثار السلبية المحتملة على تدفق المياه والأمن المائي في المنطقة بصفة خاصة، وباقي الأُمُون بصفة أكثر شمولا.

ثانيا: التداعيات على دول المصب (العراق وسوريا)

أثارت مشاريع المياه التي قامت تركيا ببنائها على نهري دجلة والفرات، قلق ومخاوف دول المصب من احتمال أن يؤثر ذلك على معدل تصريف المياه الجارية إلى البلدين، بعد ما تبين في السنوات اللاحقة أن لهذه المشاريع تأثيرات جانبية سلبية وخطيرة على كافة الأصعدة على دولتي المصب سوريا والعراق، وتتمثل في حدوث انخفاض حاد في معدل تدفق المياه وتردي نوعيتها وزيادة نسبة التلوث النهري، واستحالة توسيع الأراضي الزراعية، جراء إقدام الحكومة التركية على القيام بملء سدودها الكبيرة دون مراعاة الاحتياجات الضرورية لشريكيها في الحوض[1]. حيث تشير الكثير من التحليلات إلى أن للسياسة المائية التركية انعكاسات سلبية على مشاريع التنمية وعلى تحقيق الأمن المائي لدولتي المصب.

أدى التحكم التركي الكامل في إيراد نهري دجلة والفرات إلى تأثير الحصة المائية لكل من العراق وسوريا. وفي الواقع، ومع بداية القرن الحادي والعشرون بدأت دولتي المصب تشهد نقصا واضحا في حصص المياه، فقد أبرزت نتائج **النمذجة الهيدرولوجية*** التي وضعت في إطار دراسة لمنظمة Future Water لتقييم توفر المياه في الحاضر والمستقبل انخفاضا كبيرا بحلول عام 2050 في منسوب المياه السطحية للعراق إلى 25423 مليون مكعب مقارنة بالقيم المرجعية. (التي قدرت بـ 31634 مليون مكعب عام 2000) [2]. وذلك في ظل التوقع بانخفاض التدفقات الواردة من نهر الفرات في العراق بنسبة 17% وفقا للمنهجية المطبقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث عجز مائي في العراق في حالة استكمال المشاريع التركية لاستثمار مياه النهرين من دون التوصل لاتفاقية تحدد قسمة عادلة لتلك المياه.

---

[1] ابتهال محمد رضا داود، " مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية"، **مجلة دراسات دولية**، م2017، ع69، 2017، ص ص 87-110، ص99.

***النمذجة الهيدرولوجية:** هي عملية تطبيق النماذج الرياضية على العوامل الهيدرولوجية المختلفة، مثل التساقطات المطرية والتبخر والتصريف السطحي والجريان السطحي وتخزين المياه السطحية والجوفية، بهدف تحليل وتقييم حركة وتوزيع وجودة المياه في النظام الهيدرولوجي. وتستخدم لتطوير واختبار خطط الإدارة المائية والتنبؤ بتأثير الأحداث المناخية والأحداث الجوفية على مصادر المياه عن: https://www.routledge.com/Modeling-Hydrologic-Change-Statistical-Methods/McCuen/p/book/9781566706001

[2] منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، **تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**، 2019، ص49-51.

ولقد أدت مشكلة انخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات إلى رداءة نوعية المياه، حيث ازدادت كمية الأملاح الذائبة فيها، وكذلك المواد الصلبة الأخرى؛ إذ ارتفعت معدلات الأملاح في مياه الفرات من معدل 415 جزء لكل مليون جزء عام 1980 إلى 792.5 جزء عام 1996، وترتفع هذه المعدلات كلما اتجهنا جنوبا لتصل في منطقة السماوة إلى أكثر من 3500 جزء، الأمر الذي يجعل المياه غير صالحة لأي استخدامات بشرية كانت أم زراعية إذ أن نسبة الأملاح يجب أن لا تزيد على 1440 جزء حتى تكون المياه ملائمة للزراعة. ومقارنة بمياه نهر الفرات، فإن نوعية مياه نهر دجلة تعتبر أفضل من حيث كمية الأملاح المذابة فيها، حيث قدرت نسبة الأملاح في منطقة الموصل عام 1991 بحوالي 335 مليون جزء لكل مليون جزء، لتزداد كلما اتجهنا إلى الجنوب إلى نحو 1548 جزء في منطقة العمارة خلال نفس السنة. ويرجع السبب في كون نهر دجلة أقل من حيث نسبة الأملاح إلى عدد السدود القليل المقام على ضفافه مقارنة بنهر الفرات[1].

إن التدهور التدريجي لنوعية المياه يجعل نسبة كبيرة من المياه غير صالحة للاستعمال، مما يزيد من تفاقم الإجهاد المائي*، ففي العراق وسوريا يتعرض ما يقرب من 80% أو أكثر من السكان لمستويات عالية أو عالية جدًا من الإجهاد المائي، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 40%[2].

ولما كانت المياه هي المصدر الأساسي للتنمية الزراعية فإن مخاطر المشاريع المائية التركية تزداد كونها تؤدي إلى نقص المياه المتاحة لقطاعات الري والزراعة والشرب أثناء فترة ملء الخزانات، والذي يُحدث لا محالة تأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة قد تؤدي إلى فقدان الدخل السنوي لملايين السكان.

إن فقدان المساحات الزراعية مقابل زيادة عدد السكان تنطوي على ارتفاع معدلات العجز في الميزان التجاري لهذه الدول، ففقدان الأراضي الزراعية وتوقف استصلاح الأراضي الصحراوية يعني ببساطة فقدان عدد كبير من فرص العمل للمواطنين نظرا لكون قطاع الزراعة يستوعب نسبة كبيرة من

---

[1] محمد رضا، **مرجع سابق**، ص100-101.

***الإجهاد المائي:** الحالة التي يكون فيها حجم الموارد المائية المتاحة غير كاف لتلبية الطلب على المياه، وهو عكس الفائض المائي. عن: خدام، مرجع سابق، ص20.

[2] كاسكاد، **المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة: التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الإستقرار وإدارة المياه عبر الحدود**، جانفي 2022، ص13. على الرابط:

السكان كقوى عاملة والتي تقدر بحوالي 23% من القوى العاملة في العراق وفقا لتقرير منظمة العمل الدولية لعام 2020[1].

في حين تشكل نسبة العمال في القطاع الزراعي وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO في سوريا حوالي 24.3% من إجمالي القوى العاملة في البلاد، وتشكل ما يقارب 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[2].

وفي سياق متصل، تسبب قطع تركيا المياه عن سوريا والعراق من أجل ملء سد خزان أتاتورك خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي إلى 13 فيفري 1990[3] بأضرار كبيرة على محاصيل الأرز والقمح لأكثر من مليون ونصف مليون مزارع عراقي، وبأكثر من 5.5 مليون إنسان عراقي يعيشون على ضفاف الفرات. وفي سوريا انخفض خلال فترة القطع المذكورة منسوب بحيرة الأسد، ما أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة في اقتصاد سوريا لما تسببه من تعطل في المصالح الصناعية والزراعية[4]. وقد رفضت الحكومة التركية الاقتراحات البديلة التي قدمتها كل من سوريا والعراق بشأن تقليص فترة الحجز وضرورة إتباع فترة التخزين التدريجي، معللة قرارها بأسباب فنية، رغم بطلان هذه الحجة بدلائل علمية وفنية قدمها العراق، والتي تؤكد على أن تقليص فترة الحجز لن يضر بالخطط والمشاريع المائية التركية على حوض الفرات، لتؤكد أن القرار التركي تحركه الدوافع السياسية بالدرجة الأولى يدفع ثمنه دول المصب لما يسببه من أخطار اجتماعية واقتصادية كبيرة على العراق وسوريا. فقد أدى هذا القرار إلى تخفيض معدل تدفق المياه بمقدار الثلثين وحول مجراه إلى مجرى غير منتظم ترتفع فيه نسبة الملوحة، كما أدى إلى حرمان سوريا بما يعادل 40% من وارد النهر، بينما حرم العراق من 80% من مياه النهر. مما يعكس بوضوح عدم وجود أي نية لدى تركيا في إيجاد حلول تنموية عادلة ومستدامة حسب الرؤية التي تقدمها دول المصب.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن انخفاض كمية الوارد السنوي ستؤثر سلبا على إمكانية توسيع الأراضي الزراعية حيث أن كل مليار مكعب ينقص من هذا الوارد يؤدي إلى تعطيل مساحات زراعية تقدر

---

[1] منظمة العمل الدولية، **الإحصائيات الدولية للعمالة والتوظيف**، 2020. على الرابط: https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/iintegrated-labour-force-survey-data-portal/WCMS_756659/lang--en/index.htm تاريخ الإطلاع: (2023/05/05)

[2] FAO, **The State of Food and Agriculture**, 2020. At : http://www.fao.org/3/ca9692en/CA9692EN.pdf (05/05/2023)

[3] كلير، **مرجع سابق**، ص188.

[4] رشيد، **مرجع سابق**، ص294.

بـ: 260 ألف دونم* الأراضي الزراعية[1]. وهي اراضي ذات جودة عالية ويعتمد عليها العراق في تأمين نسبة كبيرة من الإمدادات الغذائية.

علاوة على ذلك، يعتمد جزء كبير من السكان على النظم البيئية شديدة الحساسية للتغيرات في موارد المياه المتاحة. من بينها، مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية والتي تعتبر ذات أهمية خاصة للاقتصاد العراقي والسوري، حيث تأتي نسبة 60% من الأسماك المستهلكة في العراق من أهوار بلاد ما بين النهرين، وتعد هذه الأخيرة (الأهوار) في العراق أهم نظام بيئي للمياه العذبة في الشرق الأوسط، حيث وفرت الأهوار سبل العيش لما يقرب من نصف مليون عراقي في السبعينيات، مع دعمها للتنوع البيولوجي الكبير.

ويمتد تأثير إقامة تركيا لمشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات الى شمال الخليج العربي حيث أثبتت الدراسات التي أجريت في الكويت عن تأثر مناطق شمال الخليج العربي ومناطق صيد الأسماك والروبيان بمجاري الأنهار العراقية والأنظمة الطبيعية كالأهوار التي تعتبر محطة انتقالية لأسماك بحرية تتخذ من أنهار العراق وأهواره أماكن للتكاثر ثم الهجرة بعد ذلك إلى مياه الخليج[2].

وتعد عواقب قلة الحصول على مياه الشرب وضعف خدمات الصرف الصحي وخيمة على صحة الإنسان ورفاهيته. إذ يمكن مثلا أن تنتقل الأمراض بسهولة عن طريق المياه الملوثة والتي تؤدي إلى زيادة الوفيات. فعند المقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن سوريا لديها معدلات عالية جدًا من الأطفال دون سن الخامسة يموتون جراء الإسهال. وبسبب التركيزات العالية للملح في نظام إمدادات المياه العامة، مما جعل المياه المجهزة غير صالحة للشرب، تم إدخال حوالي 90 ألف شخص في البصرة إلى المستشفى عام 2018[3].

كما تعرض عدد متزايد من الأفراد في الحوض على مدى العقود الأخيرة لانعدام الأمن الغذائي ويعزى ذلك جزئيًا أيضا إلى تراجع معدلات الموارد المائية، حيث تتزايد معدلات نقص التغذية باستمرار منذ أوائل القرن العشرين، فوفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عام 2020 بلغ معدل الجوع في سوريا 9.3% من اجمالي السكان مقابل معدل سوء تغذية قدر بحوالي 28.2%، حيث يعاني 60% من سكان سوريا حاليًا من انعدام الأمن الغذائي.

---

[1] محمد رضا، **مرجع سابق**، ص100.

الدونم:** وحدة قياس تستخدم لقياس مساحات الأراضي في بعض البلدان، وهي شائعة الاستخدام في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعادل الدونم 1000 متر مربع، أو 0.1 هكتار. عن: **المعايير الدولية للوحدات والأنظمة القياسية.

[2] خالد حمزة جريمط المعيني، "الأمن المائي العربي: مدخلات الأزمة والمشاهد المحتملة"، **مجلة المعهد**، (ع.06، 2021)، ص185.

[3] كاسكاد، **مرجع سابق**، ص ص 15-18.

أما بالنسبة للعراق، فإن معدل الجوع قد بلغ 10.8% من إجمالي السكان، في حين بلغ معدل سوء التغذية 19.7% وفقا لنفس التقرير[1].

وتقدم سوريا والعراق أيضا اثباتات دلالية على أن الضغط على سبل العيش الزراعية وما يترتب على ذلك من ارتفاع في انعدام الأمن الغذائي والفقر والبطالة والذي له تأثير على نزوح السكان والهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر في المنطقة. وقد قدر عدد النازحين في العراق بنحو 1.2 مليون، حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2021. تخلق هذه الأعداد الكبيرة من النازحين والمهاجرين من الريف إلى الحضر تحديات من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم، وقلة نصيب الفرد من المياه المتاحة.

كما تسبب قيام تركيا بتمرير كميات متفاوتة وغير ثابتة من المياه تبعا لحاجتها لإنتاج الطاقة الكهربائية في عدم امكانية إقامة زراعة مروية منتظمة لكافة المواسم، حيث تستخدم تركيا النهرين لإنتاج الطاقة الكهرومائية بدرجة أعلى بكثير من البلدان المتشاطئة الأخرى، إذ بلغت نسبة إنتاج تركيا للطاقة الكهرومائية في الحوض عام 2011 نحو 23%، في حين لن تتجاوز النسبة 8% لكل من سوريا والعراق من نفس السنة[2]. كما سيؤدي انخفاض مناسيب نهر دجلة إلى توقف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية المقامة على طول نهر دجلة (سد الموصل، سد سامراء)، الأمر الذي يؤثر على النشاط الصناعي والبنى التحتية التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية في أداء عملها[3]. ووفقا لمؤشر الدول الهشة* بات الاستقرار السياسي بشكل عام في السنوات الأخيرة في حوض الفرات ودجلة يواجه تحديات عدة ترتبط بالإجهاد المائي والتحديات الأخرى المتعلقة بالمياه. وفي الواقع، ترتبط المياه بأشكال مختلفة من الصراع والاضطرابات الاجتماعية في الحوض، بما في ذلك النزاعات حول الوصول إلى المياه والتحكم في أنظمة

[1] FAO, **The State of Food Security and Nutrition**, 2020. At : http://www.fao.org/state-of-food-security-nutrition/en/

[2] كاسكاد، **مرجع سابق**، ص ص13-19.

[3] حسين وحيد عزيز، رفل حسين نجم، "السياسة المائية التركية في حوض دجلة"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، (ع23، أكتوبر 2015)، ص.582.

***مؤشر الدول الهشة:** هو مؤشر يستخدم لتحديد درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة ستند على مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى تعرض الدولة للصدمات الداخلية والخارجية وقدرتها على التعامل مع هذه الصدمات ;هي: مؤشرات الفقر وعدم المساواة، والصراعات الداخلية، والاستقرار السياسي، وتحديات الأمن الغذائي والصحي والمياه، ومؤشرات الحوكمة والفساد، والتغيرات المناخية والبيئية عن: World Bank**, Breaking the Conflict Trap : Civil War and Development Policy**, 2003. At : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13938 (05/05/2023)

المياه، والاستهداف الاستراتيجي للبنية التحتية للمياه واستخدامها كسلاح، وكذلك من خلال المظالم المتعلقة بسوء الإدارة وضعف الوصول إلى موارد المياه[1].

لا يخفى كذلك، أن كل من سوريا والعراق ستضطر إلى تحمل التكاليف الباهظة للحصول على المياه بالطرق غير التقليدية وتعويض النقص من المياه، وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن تكلفة تحلية متر مكعب واحد من المياه يمكن أن تتراوح بين 0.5 و2 دولار، وذلك في ظل زيادة الاحتياجات المائية المستقبلية لتحلية المياه كما تشير البحوث والتقارير بهذا الصدد.

ووفقا لتقرير لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإن العراق يحتاج لتحلية ما يقرب من ثلاث مليارات مكعب من المياه سنويا بحلول عام 2030، في حين تحتاج سوريا تحلية حوالي 1.7 مليار مكعب من المياه سنويا، وهذا يتطلب الكثير من الاستثمارات في مشاريع التحلية وتحديث البنية التحتية لنقل وتوزيع المياه.

وما هو أكثر مدعاة للقلق أن كل دول الحوض الثلاث تشهد معدلات عالية من النمو السكاني، بحسب معهد الموارد العالمي؛ يتوقع أن يرتفع عدد سكان تركيا من 64 مليون نسمة في عام 1998 إلى 98 مليونا بحلول عام 2050، وعدد سكان العراق من 22 مليونا إلى 57 مليون، وعدد سكان سوريا من 5 مليونا إلى 35 مليون نسمة[2]، الأمر الذي سيفاقم لا محالة من تداعيات ندرة المياه في المنطقة على مختلف الأصعدة سابقة الذكر. فمع الزيادة السكانية الكبيرة قد تستجد أوضاع صعبة تزيد من أعباء الأقطار العربية في المستقبل وخصوصا في ميدان الأمن المائي.

يبدو مما سبق أن المشاريع المائية التركية أدت إلى انخفاض الواردات المائية وتراجع الإنتاج الزراعي بسبب تردي نوعية المياه، وعلاوة على ذلك تشكل هذه المشاريع تهديدات اقتصادية اجتماعية على دولتي المصب كونها تعيق تنمية الاقتصاد المحلي لدول المنطقة وتؤثر سلبا على حياة السكان المعيشية. كما تشكل سياسة تركيا المائية تحديا للعلاقات الدبلوماسية بين تركيا ودول الجوار الجغرافي.

ضف إلى ذلك، أن دول المصب قد تفقد الهيمنة المائية التي لطالما حرصت على الحفاظ عليها من خلال توقيعها للاتفاقيات المائية مع تركيا بهدف الحفاظ على حقوقها التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات.

مما تقدم يمكن القول بأن كل ما قامت به تركيا نابع من رؤية تتعلق بمصالحها الخاصة لتحقيق مكاسب على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على المدى البعيد، كما يزيد قيام تركيا

[1] كاسكاد، **مرجع سابق**، ص20.

[2] كلير، **مرجع سابق**، ص192.

بتشييد المشاريع المائية من احتمال تصعيد الأزمة المائية في الحوض. ومن ثم فإن آثارها ستنعكس بدرجة عالية على الأمن المائي العربي ككل.

المطلب الثاني: التداعيات على الأمن المائي العربي

تنظر الدول العربية للمشاريع المائية الخارجية بعين من القلق للخطر المتماثل أمامها، ويرجع الأمر إلى كونها قد تسبب العديد من المخاطر في وقت أضحى فيه الأمن المائي العربي تحت رحمة قوى خارجية تتحكم إلى حد كبير في إمدادات مياهه، خصوصا وأن الدول العربية تقع ضمن حزام الصحراء الكبرى في منطقة معروفة بحرارتها المرتفعة وجفاف مناخها.

إن الأمر الأكثر خصوصية والأشد خطورة –في الوقت ذاته- بالنسبة للأمن المائي العربي، أن معظم مصادر المياه العربية تقع خارج أراضيها أي في بلدان غير عربية، إذ تعتقد الدول العربية أن السياسات المائية والمشاريع التنموية للدول غير العربية التي تشاركها أحواضها المائية هي مصدر التهديد الأكبر لأمنها المائي.

تعد التهديدات الموجهة للأمن المائي العربي من أهم التأشيرات السلبية للسياسة المائية التركية، فإذا كانت المشاريع المائية التركية تدخل ضمن استراتيجية متكاملة يجري تنفيذها لتدعيم الأمن المائي والأمن القومي التركي، فإنها تشكل في الوقت ذاته عنصر تهديد للأمن المائي والأمن القومي العربي، ومكمن الخطورة يتلخص في كون أن تأثيرات مشكلة المياه في الوطن العربي تتشابك وتتعدد، إلا أن الانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد تعتبر إحدى الانعكاسات المهمة التي يمكن أن تؤثر في تصعيد أو تخفيف حدّة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر المشترك.

ومنه يشكل تهديد الأمن المائي العربي تهديدا محتملا ومستمرا لأمن الدول العربية بالمفهوم الموسع (الغذائي، الاقتصادي، البيئي، الانساني).

تتجلى أبرز التداعيات على الأمن المائي العربي في عجز الدول العربية عن توفير الحاجيات المائية الأساسية لأفرادها، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد العربي الواحد من المياه وفقا لإحصائيات البنك الدولي عام 2000 نحو 960 مكعب ، ويعد هذا المعدل منخفضا نسبيا مقارنة بمعدل خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1350 مكعب في السنة، ما يشكل بالضرورة تهديدا محوريا لبقاء الأفراد. ويوضح هذا مدى الانكشاف الكامن لندرة المياه في الوطن العربي.

نظرا لكون علاقة المياه بالغذاء علاقة تأثيرية أين يؤدي حتما نقص الموارد المائية إلى نقص الغذاء، نجد أن العالم العربي يعاني ثغرة في أمنه الغذائي تضاف إلى ثغرة الأمن المائي، إذ تستغل نسبة 28 % فقط

من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي. وتعد مشكلة نقص المياه والعجز عن استغلال وتوفير الإمكانات المالية والقدرات التقنية لاستغلالها وتخزينها، أحد أهم العناصر الرئيسية المسؤولة عن ضعف الإنتاج الزراعي وتباطؤ معدلات نموه في الوطن العربي، حيث تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة أن حصة الوطن العربي في الانتاج الزراعي العالمي تشكل حوالي 3 % فقط، رغم أنها تضم نحو 6% من سكان العالم.

ونظرا لكون القطاع الزراعي يأخذ حصة الأسد من استعمالات المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 83.55%[1]، فإن ضخ المياه الجوفية واستعمال المياه السطحية بشكل مكثف وغير منظم للزراعة يمكن أن يؤدي الى استنفاذ شديد لخزانات المياه وأضرار بيئية جسيمة.

كل هذا يجعل الأقطار العربية تواجه فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2020، شكلت حصة المنطقة من إجمالي من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم 20%، وهي نسبة مرتفعة للغاية باعتبار أن سكان المنطقة لا يشكل سوى 6% من سكان العالم كما سبق ذكره[2].

تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن حجم استيراد الدول العربية من السلع الغذائية قد ارتفع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي الواردات الزراعية العربية نحو 69 مليار دولار في عام 2020[3]. ويأتي الاستيراد الزراعي ضروريا لتلبية حاجيات السكان في الدول العربية، إلا أنه يتسبب في زيادة الأسعار وتقليل القدرة على تحقيق الذاتي في الإنتاج الزراعي، ما يجعل الوطن العربي يعاني من زيادة الانكشاف الغذائي والاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية حاجياته من المواد الغذائية اللازمة.

إنّ تحدي الأمن الغذائي يرتبط بشكل أساسي بتحدي الأمن المائي، حيث يرتبط تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء أساسا بتوفير نسبة مرتفعة من المياه. وبصيغة أخرى، يمثل تحدي الأمن الغذائي من الناحية المنهجية متغيرا تابعا للمتغير الأساسي المتمثل بتحدي الأمن المائي الذي يحدد بدوره مورد الأرض المتاح والمحتمل، من الناحيتين الأفقية والرأسية حيث أن زيادة المساحات المروية يؤدي بالضرورة الى زيادة إنتاجية وحدة المساحة.

---

[1] World Bank Group**, op.cit** , p46.

[2] فريد بلحاج، آيات سليمان، "الأمن الغذائي مشكلة تواجه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولكن هناك سبل لمعالجتها"،على الرابط: https://encr.pw/sIF7t تاريخ الإطلاع: (2023/05/14).

[3] FAO, **The State of Food Security and Nutrition**, 2021.

قامت تركيا كذلك من خلال سياستها المائية تجاه الدول العربية بتطبيق سياسة تسعير المياه، عبر حجب مياه نهرى دجلة والفرات عن الدول العربية، حتى يحتاج العرب لشرائها أو مبادلتها بالنفط؛ وهذا ما ترجم من خلال الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف من خلال سياستها المائية إلى خصخصة الأمن وبيع المياه كسلعة انطلاقا من المنطق التجاري.

ومن أكبر المخاوف التي تواجهه الأمن المائي العربي هو التزايد المضاعف في عدد السكان، وباعتبار أن المياه تواجه تحديات بيئية من تغيرات مناخية والتلوث والذي يؤثر على كمية ونوعية المياه الذي يؤدي إلى نقص المياه الصالحة. وإنّه لمن البديهي في المنطقة العربية إذا ازداد نقص المياه العذبة ازداد معه التوتر، وتصاعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر النّزاع، وبخاصة في ظل غياب لاتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول.

كما أن الصراع يفرز حالة من العنف الاجتماعي، يهدد بإحداث مزيد من الخلل في تماسك المجتمع وزعزعة استقراره، ومن المحتمل أن يؤدي الفشل في تقديم خدمات المياه الأساسية، والتخفيف من آثار المخاطر والأخطار المرتبطة بالمياه، إلى تآكل شرعية الحكومة وتفاقم الهشاشة الاجتماعية والسياسية، فتحقيق الأمن المائي يؤدي بدوره الى تحقيق استقلال القرار الاستراتيجي والسياسي.

إن كل هذه الحقائق المنكشفة بوضوح، والتي لا تدع مجالا للشك أو المناقشة تتطلب بالضرورة مراجعة دقيقة لسلوك الدول، ومن ثم تبني وتنفيذ آليات تتناسب والمصالح القومية، المرحلية والاستراتيجية، والبحث عن أساليب جديدة لإعادة بناء علاقات عربية متكاملة في أطر المصلحة القومية.

إن الحاجة إلى التعاون بين دول حوضي دجلة والفرات في ظل رغبة هذه الدول في التنمية المتسارعة واستحداث آليات لمواجهة خطر العجز المائي، أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى بالنظر للتحديات الخارجية (الاقليمية والدولية) التي أصبحت تؤثر على طبيعة العلاقات بين دول الحوض الواحد بما يخدم مصالحها وأهدافها في المنطقة، وبالتالي أصبح لزاما على هذه الدول التفكير بجدية والعمل سويا من خلال دفع مشاريع التعاون الاقتصادية والفنية وتحويل الأزمة والصراع الى تعاون وتكامل بين دول منطقة حوضي دجلة والفرات.

المبحث الثاني: الآليات المتبعة لتسوية أزمة الأمن المائي في دول الحوضين

تتحدد الاستراتيجية العربية في تحقيق الأمن المائي من خلال تفاعل مجموعة من الآليات والأدوات التي تؤهلها لأن تحقق أمنها المائي. وعليه يخضع تحقيق الأمن المائي لدول حوض نهري دجلة والفرات لجملة من الآليات المختلفة تأتي في مقدمتها الآليات السياسية، الدبلوماسية والقانونية باعتبارها تحمل الطابع السلمي في إيجاد الحلول.

استفادت الأمم المتحدة من التجارب الدولية الماضية، في مجال محاولات منع الحروب وتكريس الالتزام الدولي لتسوية سلمية للمنازعات الدولية. فأدرجت في ميثاقها مواد عديدة تنص على حظر التهديد باستخدام القوة أو استعمالها فعلا في العلاقات الدولية، وكذلك فرض الالتزام بفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية

وفي هذا الإطار، أفرد ميثاق الأمم المتحدة فصلا بأكمله لحل المنازعات الدولية بالوسائل والأساليب السلمية، وأستهل ذلك في المادة 33، التي أوردت التزاما على الدول الأعضاء بوجوب العمل لحل منازعاتهم التي يمكن أن يؤدي استمرارها إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين حلا سلميا .حيث جاء بفقرتها الأولى: "**يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض خطط السلام والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدأ بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.**"

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية

تتعدد المسارات السياسة والدبلوماسية التي استخدمتها كل من العراق وسوريا ووظفتها في مواجهة تركيا كجزء من أسلوب إدارتها للأزمة المائية في حوض الرافدين، وسيتم التركيز على آلية المفاوضات والوساطة.

أولا: المفاوضات Negotiations

تعتبر المفاوضات من أبرز وأقدم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعا، والتي تع اعتمادها في محاولة إدارة النزاع المائي في منطقة حوضي دجلة والفرات بين دول المنبع ودول المصب، والتي نجد منها المفاوضات الثنائية والجماعية (الثلاثية)، وقد مرت المرحلة التفاوضية بجملة من المحطات لتسوية الوضع المائي في المنطقة ويتضح ذلك من خلال:

❖ **المفاوضات الثنائية:**

- استهلت هذه المفاوضات سنة 1958، عندما أبلغت تركيا العراق، عن نيتها بإنشاء أول سد لها، وهو سد" كبيان "على مجرى الفرات، وكانت الطاقة التخزينية للسد حوالي9.4 مليار مكعب، إلا أنه اتضح فيما بعد، أن قدرة السد 30.5 مليار مكعب[1]، في الوقت نفسه، كانت سوريا تخطط لبناء سد الطبقة على نهر الفرات. خلال هذه الفترة، تم عقد ثلاثة عشر اجتماعًا، بما في ذلك ستة اجتماعات ثنائية (سورية - عراقية)، تم خلالها تبادل البيانات المناخية والمائية والمعلومات المتعلقة بالمشاريع المخططة والموجودة. ومع ذلك، لم تؤدي هذه المحادثات إلى النتائج المرجوة.
- في عام 1962، جرت مفاوضات بين سوريا وتركيا بشأن تبادل البيانات الجوية والمائية في نهر الفرات. وفي عام 1964، أكد البلدان على ضرورة تشكيل لجنة فنية مشتركة للوصول إلى اتفاق عادل بشأن توزيع مياه نهر الفرات، وشددوا على أهمية مشاركة العراق في هذه اللجنة.
- في عام 1964 دائما تم عقد أول اجتماع بين العراق وتركيا، حول قضية المياه المشتركة[2]، حيث تعهد الجانب التركي بالتزامه بمبدأ الإخطار والتشاور، حول المشاريع المخطط انجازها، ولكن لم تحقق هذه الجهود أي نتائج تذكر[3].
- بدأت سوريا والعراق سلسلة من المفاوضات الثنائية في عام 1966، حيث طالبت سوريا بتحقيق توازن بين احتياجاتها والحقوق المكتسبة، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق مع العراق في هذا الصدد. غير أنه تم الاتفاق لاحقا على اجراءات وقواعد لتحديد احتياجات البلدين من مياه دجلة والفرات لكن دون التوصل لأي نتيجة. في الجولات التفاوضية اللاحقة بين العراق وسوريا، طرح الجانب السوري تزويد العراق بـ 53% من إيرادات الفرات، لكن موقف العراق الذي استمر بالمطالبة بحصة تصل إلى 67% منها تسبب في إخفاق جميع اللقاءات بين مسؤولي البلدين[4].
- في عام 1968، قام وزير الخارجية التركي **إحسان صبري جاغليان كِل Ihsan Sabri çaglayangil** بدعوة نظيره العراقي ناصر الحاني إلى أنقرة، وبعد تلك الزيارة، اتفق الوزيران على ضرورة استمرار

---

[1] صاحب الربيعي، **أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر**، (دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1999)، ص108.

[2] **المرجع نفسه**، ص56.

[3] عمار بن خوخة، **اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتطبيقها على نهر الفرات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الجزائر01 : كلية الحقوق، 2000)، ص136.

[4] خدام، **مرجع سابق**، ص229.

المشاورات بمشاركة جميع الأطراف المعنية على أن تبدأ هذه المشاورات بحل أزمة نهر الفرات أولاً. وبدأت بعد ذلك مفاوضات أولية بين العراق وتركيا حول مسألة الاعتراف بالحقوق المكتسبة في مياه نهر الفرات. ومع ذلك، انتهت هذه المفاوضات دون أي نتيجة بسبب عدم حضور سوريا في هذه المفاوضات مقابل اصرار الجانب التركي على ادراج قضية نهر دجلة في جدول المفاوضات[1].

يُلاحَظ أن المرحلة الأولى من المفاوضات بين دول مجرى النهرين كانت سلبية ولم تسفر عن أي نتائج يُذكر، إذ لم تتوصل تلك الدول إلى أي اتفاق يتعلق باستخدام مياه نهري دجلة والفرات.

في الفترة الممتدة من عام 1971 حتى 1980 أين بدأت مرحلة ملء الخزانات، والتي شهدت نوعا من الاضطرابات فيما يخص مسار المفاوضات، إلا أنه تم عقد عدة مباحثات كان بعضها على الصعيد الفني، والآخر على المستوى السياسي للتوصل الى اتفاق عادل ونزيه حول قسمة المياه، وعلى الرغم من هذه المحاولات، إلا أنه لم يتم التوصل إلى رأي موحد حيث وجد العراق تركيا تتساوم على حصته المائية مقابل حصولها على النفط العراقي.

- تمكّن العراق في أواخر عام 1980 من التوقيع على بروتوكول مع تركيا، حيث تم الاتفاق فيه على ضرورة التوصل لاتفاق حول تقاسم مياه المجرى في مهلة لا تتجاوز شهر فيفري من عام 1982، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية مشتركة لهذا الغرض.
- تم تأسيس اللجنة الفنية المشتركة بين العراق وتركيا لإدارة المياه عام 1980، وضمت خبراء ومختصين من البلدين للتعاون في إدارة مياه الفرات. وفيما بعد دُعيت سوريا للانضمام إليها، وحضرت الدورة الثالثة للاجتماعات في أنقرة في سبتمبر 1983. وبالرغم من عقد 16 دورة في العواصم الثلاث على التوالي حتى عام 1992، إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول تقاسم مياه دجلة والفرات، إلا أنها استطاعت أن تصمد أمام التحولات المستمرة لطبيعة العلاقات بين الأطراف الثلاثة الى أن توقف نشاطها بسبب انسحاب الجانب التركي في العام نفسه[2].
- توترت العلاقات التفاوضية في عام 1990 بين سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى، بعدما قررت تركيا إغلاق جريان مياه مجرى الفرات على كل من سوريا والعراق لمدة شهر كامل لملء خزان سد أتاتورك. ورأت سوريا أن هذا القرار يخالف اتفاقية مياه مجرى الفرات لعام 1987 التي تلتزم بمد

[1] أحمد جاسم إبراهيم الشمري، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الجغرافي الإقليمي"، **مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية**، م10، ع02، 2020، ص42.

[2] عمار بن خوخة، **النظام القانوني لاستخدام المجاري المائية الدولية في المنطقة العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر03: كلية الحقوق، فرع القانون العام، 2015-2016)، ص273.

الجيران بأكثر من 500 مليون مكعب من المياه سنويًا، فيما تمسك العراق بحقوقه المكتسبة والتي تبلغ 800 مليون مكعب سنويا[1].

- وأمام توتر العلاقات بين العراق وسوريا كان لا بد من إبداء المرونة في مواقف كلا الطرفين حفاظا على مصالحهما كبلدين عربيين شقيقين، لذا، وفي شهر أفريل من نفس العام، توصل كل من سوريا والعراق، إلى اتفاق نص على توزيع كمية المياه الواردة في مجرى الفرات عند الحدود السورية التركية، حيث تحصل العراق على نسبة 58% وسوريا على نسبة 42% إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين دول الحوض[2].
- في شهر ماي من عام 1992، اجتمعت سوريا وتركيا في اجتماع وزاري ثنائي، حيث أعرب الجانبان عن التزامهما بالبرتوكول المشترك للتعاون الاقتصادي والفني الذي وُقّع في دمشق في 17 جويلية 1987، وخاصة البند المتعلق بالمياه، والتزام الجانب التركي بتمرير ما يزيد على 500 مكعب/ثا من مياه نهر الفرات إلى سوريا.
- وفي جانفي 1993، عقد لقاء ثنائي بين سوريا وتركيا، نص على ما يلي: "**... لاحقاً للبروتوكول الموقع بين الحكومتين السورية والتركية عام 1987 ، ونظراً لقرب امتلاء سد أتاتورك، فقد اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية عام 1993،إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف من مياه نهر الفرات**" ، لكنه وإثر المعاينة التي قامت بها كل من سوريا والعراق ،لاحظت ظهور تلوث في مياه مجريين، عقدت اللجنة السورية-العراقية للمياه اجتماعا بتاريخ 15 فيفري 1991 في دمشق، وتم الاتفاق على القيام بتحرك عربي ودولي، ضد تركيا بغية التوصل إلى قسمة عادلة ومقبولة لمياه نهر الفرات بين الدول الثلاث[3].
- وبحلول عام 1996 بدأ مسئولون سوريون وعراقيون ،مفاوضات استمرت خمسة أيام، تناولت مسألة تقاسم مياه نهر الفرات في ظل غياب ممثلين عن تركيا، بالرغم من الدعوة التي وجهت لها. وتأتي هذه الاجتماعات، إثر سلسلة من اللقاءات بين العراقيين والسوريين بدمشق في فيفري 1995 حول تقسيم عادل لمياه نهر الفرات.
- ومنذ سنة 1997، عرفت المسيرة التفاوضية بشأن اقتسام مياه مجرى الفرات، ازدهارا غير مسبوق، حيث شهدت الفترة عودة الاتصالات بين كل من سوريا والعراق، ثم سوريا وتركيا، كما برز دور

---

[1] سامر مخيمر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996)، ص100.

[2] Georges Mutin, "Le monde arabe face aux défis de l'eau : enjeux et conflits", (**HAL open science**, 2007), p87.

[3] بن خوخة، **اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتطبيقها على نهر الفرات**، **مرجع سابق**، ص 136.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أوضحت الأمور، وأزالت اللبس عن طريق اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لسنة 1997.

- وبتاريخ 2001/01/01 توصل العراق وسوريا إلى توقيع اتفاق لتسوية أزمة المياه من خلال إعداد تصور لقسمة مرحلية لمياه النهرين، ومن ثم مناشدة تركيا لقبول التصور الثنائي المشترك حول قسمة المياه[1].

❖ **المفاوضات الثلاثية:**

- كانت البداية الأولى لمثل هذه المفاوضات سنة 1965، عندما اجتمعت كل من تركيا، سوريا والعراق، ولم تسفر هذه المبادرة الثلاثية عن نتيجة تذكر، بسبب رفض الجانب التركي التفاوض، ما لم تتضمن المفاوضات بندا ينص على التعامل مع مجرى دجلة والفرات، على أنهما مجرى واحد، وليس مجريين منفصلين[2].
- اجتمعت وفود كل من العراق وسوريا وتركيا اواخر شهر أوت وبداية سبتمبر من عام 1972 في انقرة مرة اخرى وأعلن الوفدان السوري والتركي أنهما سيبدأن بعمليات ملئ خزاني الطبقة السوري في أفريل 1973 وخزان كيبان التركي في جانفي 1974، مما ولد مخاوف كبيرة لدى الجانب العراقي حول مستقبل حقوقه في مياه الفرات، وانتهت المفاوضات بتشكيل لجنة فنية مشتركة لمتابعة الموضوع وعندما عرض اقتراح عقد اجتماع وزاري للوفود الثلاثة، رفضت تركيا ذلك في مناورات منها لكسب الوقت لملء الخزانات المقامة على نهر الفرات.
- كما جرت في الخامس من ماي 1974، وفي الوقت الذي بدأ فيه تشغيل المشاريع الاروائية في تركيا وسوريا، مفاوضات ثلاثية في انقرة، حول توزيع الحصص المائية وملء خزاني كيبان التركي والطبقة السوري، تمسك الجانب التركي خلالها بنظرية سيادته المطلقة على النهرين، ما حال دون التوصل إلى اتفاق مشترك حول تقاسم المياه.
- عام 1983 وبانضمام سوريا إلى اللجنة الفنية، عقدت هذه اللجنة 16 اجتماعا، إلاّ أنه رغم العدد اللافت لاجتماعاتها فلم يتم التوصل إلى نتيجة فعلية حول تقاسم مياه نهري دجلة والفرات باعتباره الهدف المنشود لتشكيلها. وفي الفترة من 21 إلى 22 نوفمبر، عقد لقاء وزاري ثلاثي بين كل من العراق، سوريا وتركيا لدراسة المياه الإقليمية، آخذين بعين الاعتبار مبادئ حسن النية وحسن الجوار، أين تم استعراض العمل المنجز من قبل اللجنة الفنية المشتركة وإعطائها توجيهات بالنسبة للأعمال اللاحقة.

---

[1] رضا بريبش، **طرق التسوية السلمية للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة للحدود**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق، 2012-2013)، ص 77-78.

[2] بن خوخة، **مرجع سابق**، ص137.

- وفي جوان 1990، اقترحت تركيا، في اجتماع وزراء الخارجية في أنقرة، خطة من ثلاثة مراحل للاستخدام الأمثل والعقلاني لمصادر المياه العابرة للحدود، من حوض دجلة والفرات، وأعادت التأكيد على نفس الخطة سنة 1996 لكنها قوبلت بالرفض من الجانبين السوري والعراقي[1].
- شهدت العلاقات بين الدول المشتركة تحسنا كبيرا في أواخر التسعينات، حيث أعربت سوريا عام 1998 عن رغبتها في استئناف اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة، وكان لطرد زعيم حزب العمال الكردستاني من سوريا أثرا مهما في تحسين العلاقات. واستأنفت اللجنة الفنية المشتركة اجتماعاتها في شهر ماي 2007 في دمشق وهو الاجتماع الأول للجنة بعد انقطاع دام عدة سنوات نتيجة توتر العلاقات بين سوريا وتركيا[2].

من خلال مراجعة مختلف المفاوضات الثنائية والثلاثية بين دول المجرى المائي بهدف تسوية النزاع المائي في المنطقة، يتبين لنا أن كل طرف يسعى لضمان أمنه المائي ولتحقيق أهدافه القومية الخاصة به، فما تعتبره دولة المنبع تركيا حقا لها تراه دولتا المصب، العراق وسوريا، يستهدف حصصها المائية وحقوقها التاريخية المكتسبة. كما تراه انتهاكا من تركيا لقواعد وأحكام القانون الدولي.

ويتضح كذلك، أن البيئية التفاوضية كانت نوعا تخدم إلى حد كبير مصالح دولة المنبع التي استفادت من الظروف الجغرافية (حيث كان لها حق المبادرة في المشاريع باعتبارها دولة المنبع) والسياسية (الأزمات التي مرت بها دولتي المصب: الربيع العربي سوريا 2011 – الغزو الأمريكي للعراق 2003)، حيث أن تركيا استغلت الوضع وقامت بتوظيف المفاوضات كأداة للمماطلة لاستكمال مشاريعها المائية التنموية.

وعلى الرغم من عدم توافر البيئة المناسبة والمشجعة على استمرارية التفاوض بشكل إيجابي، إلا أن الأطراف المتصارعة لا تزال تغلب الخيار التفاوضي بالرغم من عدم كفاءته الكاملة من أجل الإبقاء على إدارة النزاع بالطرق السلمية. فبعد فترة من التوترات الحادة بين الدول المشاطئة خلال الثمانينيات والتسعينيات، شهدت أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين تحسنا ملحوظا في العلاقات بين الدول المشاطئة لدجلة والفرات، مما مكن من إعادة تنشيط التعاون في إدارة المياه.

[1] الشمري، **مرجع سابق**، ص 43-54.

[2] بن خوخة، النظام القانوني لاستخدام المجاري المائية الدولية في المنطقة العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص273.

ثانيا: الوساطة الدولية Mediation

تعد الوساطة أحد أبرز الآليات السلمية لحل النزاعات الدولية التي أقرتها اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907 وضبطت قواعد ممارستها، أين يلعب الطرف الثالث دورا بارزا في تسوية هذا النزاع من خلال محاولة التقريب بين وجهات النظر المختلفة، وتقديم المقترحات والحلول.

إن سباق دول مجرى دجلة والفرات لإقامة مشاريع السدود والخزانات للتحكم في المياه، ولتوليد الطاقة الكهربائية وللزراعة، قد دفع بالعلاقات بينها للدخول في حالة تأزم، وهو ما استدعى دخول أطراف أخرى دولية وإقليمية، ومنظمات للتوسط، للتخفيف من حدة التوترات، وإيجاد تسوية نهائية للنزاع القائم بين الأطراف.

❖ **وساطة البنك الدولي:**

يتبنى البنك الدولي سياسات متعددة في إطار إدارة الموارد المائية، بهدف إيجاد حلول لمشكلات المياه، خاصة الدولية منها ويتم ذلك من خلال تعزيز أطر التعاون بين الدول المتشاطئة في المجرى الدولي، والعمل على تحقيق التوازن بين استغلال المياه وحمايتها وتوزيعها بصفة عادلة ومستدامة.

شهدت السياسة المائية للبنك الدولي عدة مراحل صاحبتها العديد من التطورات في المعايير التي يلتزم بها عند دراسة تمويل المشاريع الاقتصادية المائية، حيث تأثرت في فترات معينة بالسياسات الغربية التي ساهمت إلى حد كبير في رسم توجهات البنك الدولي[1].

وقد استندت سياسة البنك في تمويل المشاريع وتنفيذها إلى الالتزام المتضمن في القانون الدولي، والذي نصّ على عدم التسبب في ضرر كبير للدول المتشاطئة الأخرى والقيام بإخطار تلك الدول مستقبلا بأي مشاريع على الحوض المائي المشترك، إضافة لطرح البنك لما سُمّي **"بالفكر المائي الجديد"** الذي يخص الشأن المائي، وهذا من خلال جملة المفاهيم الجديدة التي طرحها[2].

[1] ابتسام أوعشرين، **"ادارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها"، مرجع سابق**، ص 321.
[2] **المرجع نفسه**، ص.324.

وقد بدأت جهود البنك الدولي عندما قررت تركيا بناء سد كيبان عند أعالي مجرى الفرات، وثارت الخلافات بين الأطراف الثلاثة التي انتقلت من خطة العمل المشترك لتنمية مجرى الفرات وسارت بطريق المشاريع الخاصة.

واجهت تركيا صعوبة في تنفيذ هذا المشروع الذي يفوق قدرتها التمويلية، كما واجهت ضغطا من البنك الدولي باعتباره الأداة المالية التي تمسك زمامها الدول الكبرى في العالم، إذ رفض البنك الدولي تمويل المشاريع المائية التركية طالما لم تتوصل إلى اتفاق مائي مع دول المصب حول تقاسم مياه دجلة والفرات حيث أن البنك الدولي يربط اشتراكه في التمويل بمشاورة تركيا للدول الواقعة عند مصب النهرين (سوريا والعراق) في كل ما يتعلق بتوزيع المياه[1].

❖ **وساطة خبراء الاتحاد السوفياتي:**

في ظل مطالبة العراق بضرورة التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين دول مجرى الفرات لتحديد الحصص المائية على أسس عادلة ومنصفة ووفق قواعد القانون الدولي وأحكام الاتفاقية المتعلقة بالفرات، اقترحت العراق على الاتحاد السوفيتي آنذاك وبموافقة سوريا، التوسط قصد تقسيم مياه الفرات، وكان ذلك في مارس 1972. وخلال كل هذه المراحل والمفاوضات، كانت العراق تنادي بضرورة مراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ أي مشاريع اروائية على مجرى الفرات، والتي تنشئ التزاماً قانونياً على دول المجرى المائي الدولي بضرورة التشاور المسبق عند وجود نية لتنفيذ أي مشروع قد يؤثر على الدول الأخرى.

تزامنت الاجتماعات الأولى مع مرحلة الخطوات التمهيدية لبناء سد كيبان التركي وسد الطبقة السوري، وفي نهاية الأمر تمكنت لجنة الخبراء السوفيتية من تقديم تقرير يضمن للعراق 60% من مياه الفرات، التي تمر عبر الحدود السورية-التركية، غير أن الجانب العراقي أبدى نوعا من التحفظ، ولم تقم الوساطة السوفياتية بعد ذلك بأي دور يذكر[2].

[1] الشمري، **مرجع سابق**، ص46.

[2] بريبش، **مرجع سابق**، ص 104-105.

❖ **الوساطة السعودية:**

في مواجهة تدهور العلاقات بين العراق وسوريا بسبب تراجع منسوب المياه المتدفقة للعراق نتيجة ملء خزان الطبقة السوري، تبادل الجانبان الاتهامات وبدأت الخلافات السياسية بين الجانبين السوري والعراقي بالازدياد. وعلى إثر مطالبة العراق جامعة الدول العربية بحل فوري لكارثة المياه، تدخلت الوساطة السعودية وطرح الملك **بن عبد العزيز** القضية في اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد بالقاهرة في أفريل 1975، وبدأت الوساطة السعودية بمشاركة الوسيط السعودي المتمثل بوزير النفط والثروة المعدنية **أحمد زكي اليماني** مع وزير الري العراقي **مكرم الطالباني** ووزير سد الفرات السوري **صبحي كحالة**، بحيث استطاعت السعودية إيجاد حل مرضي للطرفين، يقترح توزيع المياه على أساس نسبي، و تحديد حصة العراق من مياه الفرات على الحدود السورية التركية[1].

وبعد الجهود التي بذلتها السعودية في رأب الصدع وتقريب وجهات النظر العراقية و السورية وتذليل العقبات، والتي تكللت بالنجاح، واستطاعت بذلك المملكة العربية السعودية ان تسطر دورا مهما في حل الخلاف المائي العراقي السوري.

المطلب الثاني: الآليات القانونية والقضائية

تعد الآليات القانونية والقضائية أبرز السبل السلمية لحل النزاعات الدولية، وعادة ما تلجأ إليها الأطراف المتنازعة عندما تفشل الآليات السياسية والدبلوماسية في تسوية الخلافات، نظرا لكون الأحكام الصادرة عن الهيئات القانونية، سواء إقليمية كانت أم دولية ملزمة لجميع أطراف النزاع.

إن فشل المفاوضات والوساطة في التوصل إلى تسوية للنزاع المائي بين الأطراف الثلاثة جعل الأمر أكثر صعوبة، ما دفع دولتي المصب، العراق وسوريا، للجوء إلى المنظمات الدولية والاقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية نظرا للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في تسوية الصراعات وحلها وفقا لما جاء في ميثاق منظمة الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة 52 في الفصل الثامن.

اهتمت **جامعة الدول العربية** بإيجاد حلول للصراع حول مياه دجلة والفرات منذ ظهوره لأول مرة بين العراق وسوريا سنة 1975، عندما شرعت سوريا ببناء سد الطبقة على مجرى نهر الفرات، وقد عقدت الجامعة لهذا الغرض جلسة خاصة مكونة من وزراء خارجية الدول العربية، تم خلالها طرح مشكلة نهر

[1] ماجد مجي عبد العباس الفتلاوي، مرتضى حسين غريب، "الدور السعودي في حل الخلاف المائي العراقي السوري 1975"، **مجلة دراسات الكوفة**، م01، ع65، 2022، ص ص 115-119.

الفرات بمختلف أبعادها، أين اقترحت الوفود المشاركة تشكيل لجنة فنية للوساطة والتوفيق مكونة من سبع دول عربية بالإضافة الى الأمانة العامة. إلا أن اهتمام جامعة الدول العربية ازداد وتطور بعدما دخلت تركيا كطرف ثالث في الصراع، على اثر قطعها لمياه الفرات لمدة شهر كامل عام 1990.

أكدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على أن السبيل الأمثل لتسوية هذه المشكلة هو التمسك بمبادئ وأحكام القانون الدولي العام التي تدعو إلى حسن الجوار وحسن النية وعدم الإضرار بالغير، فضلا عن حل المنازعات بالطرق السلمية[1].

وإدراكا للأهمية التي توليها الدول العربية للأمن المائي العربي، عُقِد اجتماع الجامعة العربية خلال الدورة (105) بالقاهرة بتاريخ 14 سبتمبر 1996، وكان جدول أعماله قد تضمن ملف النزاع العراقي، السوري، التركي بشأن المياه وملف إنشاء مركز مائي عربي قانوني يهدف للمحافظة على المياه العربية، مع تبني قرار لإدانة تركيا ومطالبتها بالاعتراف الكامل بحقوق سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات بعد تبنى المجلس بالإجماع قرار دعم حقوق سوريا والعراق المائية[2].

وتشديدا على ضرورة التوصل إلى حل عادل ومنصف يضمن حقوق الأطراف كافة، فقد ركز مجلس الجامعة على نقطتين مهمتين في البيان الصادر في قمة عمان في مارس **2001** ، أولها دعوة الحكومة التركية إلى إعادة النظر في الإجراءات التي اتخذتها، والمتعلقة بإقامة السدود والمشاريع الروائية على مجرى دجلة والفرات، وذلك قبل التوصل إلى قسمة عادلة للمياه مع البلدين المتشاطئين معها، مع وقف تحويل المياه الملوثة إلى سوريا، كما تنص عليه التوصيات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

وأما النقطة الثانية فهي الأكثر أهمية، وتتمثل في ضرورة انضمام الدول العربية غير المصادقة على اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 إلى هذه الاتفاقية للتعجيل بدخولها حيز التنفيذ، بما يؤمن ويصنع قواعد دولية تضمن الحقوق المائية العربية المشاركة في مجاري المياه الدولية[3].

بالرغم من إحالة ملف الأمن المائي إلى الهيئات الإقليمية والدولية، إلا أنه لم يشهد تقدما ملموسا، نظرا لغياب الثقة بين الدول المتشاطئة، لكن لا يمكن إنكار الجهود التي بذلتها هذه الهيئات في تخفيف حدة الأزمة بين هاته الدول.

---

[1] بريبش، **مرجع سابق**، ص108.

[2] محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، **الأمن المائي العراقي**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط01، 2008)، ص207.

[3] بريبش، **مرجع سابق**، ص111.

تدرك دولتا المصب، سوريا والعراق، جيدا أن اللجوء للآليات غير السلمية لتسوية النزاع المائي في حوضي دجلة والفرا ليس من مصلحتها، فالتصعيد والتوجه لفرض العقوبات والمقاطعات السياسية والدبلوماسية ضد تركيا لن تنفعها باعتبارها تهديدا لأمنها القومي والمائي بالدرجة الأولى، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، وانتهاكا لقواعد القانون الدولي.

ضف إلى ذلك، أن الاستراتيجية القائمة على استخدام القوة لحماية الموارد الحيوية وبالخصوص الماء ستبرهن على كونها مكلفة جدا، ناهيك على أن ما ينطوي على مفارقة أن الصراع المتكرر على الموارد سوف يبدَدُ أيضا كميات هائلة من هذه الموارد، ويسبب ضررا أكبر بالمصادر الأساسية للإمداد.

إذا، فإنه ليس من مصلحة الجميع، اللجوء إلى الصراع والاقتتال للحصول على الموارد المائية، كونها قد تمارس ضغطا متزايدا على إمكانية الاستنزاف الحاد لهذه الموارد، ناهيك عن الضريبة الإنسانية التي ستكون كبيرة.

وبالتالي يجب إحلال التعاون بدل الصراع والعمل على تعظيم الفرص المتاحة لتنمية الموارد المائية لنهري دجلة والفرات، وبناء نظام إقليمي قادر على تأمين احتياجات دول المنطقة دون المساس بالحقوق القانونية والتاريخية الثابتة للدول، وتقنين حقوق الدول الأخرى من مياه النهرين مع مراعاة القواعد القانونية الدولية.

وعلى إثر توافق الرؤى في الموقف تجاه مشكلة المياه، شهدت العلاقات العراقية التركية مؤخرا قفزة نوعية حيث وجه المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي برئاسة رئيس المجلس **محمد الشياع السوداني** دعوة إلى فتح حوار مع تركيا فيما يخص قضايا خلافية متعددة أبرزها المشاكل الحدودية وملف المياه.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي أقيم بين الدولتين بأنقرة في 21 مارس الفارط (2023)، بدأت خلافات الإطلاقات المائية تسقط بالتدريج حيث أعلن العراق أخيرا عن التوصل إلى اتفاق مع دولة المنبع تركيا، وجاء ذلك بعد الحصول على المصادقة من البرلمان التركي على مذكرة التفاهم بين البلدين الموجودة منذ 2009 والموقع عليها رسميا عام 2014.

كما صرّح الرئيس التركي، **رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan** أن بلاده قررت زيادة كمية المياه المتدفقة من نهر دجلة إلى العراق لمدة شهر بدءا من 23 مارس حتى 23 أفريل 2023، وذلك للمساعدة في التقليل من شح المياه والرفع من ضائقة العراق. وهنا يتضح أن خطاب تركيا السياسي بشأن المياه أصبح أكثر إيجابية من خلال تصريحات أصحاب القرار فيها [1].

[1] "إردوغان يتعهّد زيادة دفق المياه في مياه دجلة لمساعدة العراق المتضرر من الجفاف"، فرانس24، في: https://shorturl.at/IKNS9 تاريخ الإطلاع: (2023/05/13).

بشكل عام، يتطلب إيجاد حلول للمشاكل المائية في الأحواض العابرة للحدود في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، أو تلك المتنازع عليها جغرافيا وسياسيا وبالخصوص في المنطقة العربية، والتي لا يوجد بشأنها اتفاق حول إدارة الموارد المائية المشتركة، وبشكل أكثر تحديدا، المناطق التي تعاني من ندرة المياه أين يعتبر الأمن المائي مسألة أمن قومي، إرادة سياسية لبناء آلية اقليمية للتعاون المستدام في مجال المياه، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد مجال آمن للحوار وتنفيذ الحلول التقنية المشتركة، فضلا عن الاستثمارات الاقتصادية في البنية التحتية للمياه. فالوضع المائي في المنطقة يقف عند ضرورة تفعيل الإمكانيات الإقليمية القائمة على مبادئ العدالة المائية لتحقيق الاستغلال المشترك والمتساوي للموارد المائية بشكل يتفادى التصعيد وذلك في إطار ثنائية رابح-رابح.

وباعتبار أن تحقيق الأمن القومي لدولتي المصب، سوريا والعراق، مرتبط بتحقيق أمنهما المائي، فإن انهيار الأمن القومي لهذه الدول بفعل ندرة المورد المائي قد يؤدي إلى تهديد استقرار الأنظمة، وبالتالي زيادة احتمالية انهيار الدول، مما قد ينعكس سلبا على المنظومة الأمنية العربية بشكل عام، التي هي فعلا تعاني من الأزمات الإقليمية، التي تعمق بدورها حالة الضعف واللاأمن. هذا الوضع يفتح الباب أمام فجوات عدة تسهل عمليات الاختراق الكلي للمنظومة الأمنية، وهو ما سيؤدي بشكل مباشر إلى تهديد أمن جميع دول المنطقة.

تأسيسا على ما سبق، وفي ظل ندرة مورد المياه في الوطن العربي وتزايد التنافس الإقليمي والدولي عليه، تسعى الدول العربية لتحقيق أمنها المائي باعتبار مشكلة المياه في حوضي دجلة والفرات شأنا عربيا مشتركا من جهة، وتبني جملة من الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق التنمية المائية المستدامة من جهة أخرى.

يمكن إجمال أهم الاستراتيجيات لتحقيق الأمن المائي العربي فيما يلي[1]:

- **بناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل:** باعتبار أن المعلومات تشكل الركن الرئيسي في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية عامة والمائية بصورة خاصة، وقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة، وتوفيرها بالشكل المناسب لمتخذي القرار، مما يسمح بمتابعة تطور

[1] فاطمة بودية، "الأمن المائي العربي بين التحديات واستراتيجيات التحقيق"، (**مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، م03، ع03، ديسمبر 2019)، ص ص 112-113.

الأوضاع المائية في المنطقة العربية بالشكل الذي يسمح باتخاذ التدابير الوقائية. كل هذا يتم عبر تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة.

- **مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيرها على الموارد المائية:** لقد أصبحت قضية التغير المناخي من بين أبرز الأمور ضمن سلم أولويات الدول في مجال البحث العلمي، لذا يستوجب على الدول العربية تطوير البحث العلمي في هذا المجال وبالخصوص في مجال السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغير المناخي، نظرا لكونها تعتبر من المناطق الهشة تجاه تلك التغيرات وخاصو ما يرتبط منها بفترات الجفاف المتكررة أو الفيضانات غير المتوقعة، فترات الجفاف المتكررة أو الفيضانات غير المتوقعة؛ إضافة إلى ضرورة وضع السياسات والخطط الملائمة للتكيف مع تأثيرها على المنطقة العربية.
- **رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية:** باعتبار الزراعة المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة العربية، فإن زيادة كفاءة الريَ من 60% (متوسط كفاءة الري الحالية) إلى 80% هو هدف معقول، وبتلبيته سيتم توفير كميات من المياه تكفي نظريا إلى زيادة حجم المساحات المروية بأكثر من 50% وبالتاي سدَ العجز في الموازنة المائية الحالة، حيث تصل كميات مياه الريَ المهدورة إلى حوالي 90 مليار متر مكعب سنويا، هذه الكمية من شأنها أن تغطي العجز المائي حتى عام 2030.
- **ارساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية:** نظرا لكون المورد المائي هو المرتكز الرئيس لأي خطط تنموية فإن الأمر لم يعد يقتصر على إدارة إمدادات المياه فقط، وإنما يجب الانتقال إلى إدارة الطلب على الماء من خلال محاولة الحد من الطلب على المياه أيا كان مصدرها لتحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منها والحفاظ عليها كمَا ونوعا.
- **بناء القدرات المؤسسية والبشرية:** من خلال تأمين نهج لامركزي في قطاع المياه بطريقة تسمح بتعزيز دور ومشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار علة نطاق أوسع من جهة، وتوفير الخبراء والكوادر الفنية المناسبة في قطاعات المياه، إذ يعد ذلك مهما من خلال توفر مهارات التفاوض حول التعاون في استخدام المياه الدولية المشتركة، مراقبة وتقييم المعارف وإيجاد الحلول للأزمات المائية.

استنتاجات الفصل:

من خلال التطرق لأهم تداعيات العجز المائي العربي، وكذلك أهم الآليات التي استحدثت لمواجهة الأزمة في حوض نهري دجلة والفرات، خلص الفصل لمجموعة من النتائج أهمها:

- إن سياسية تركيا المائية وما قامت به من سدود ومنشآت مائية على مجرى نهري دجلة والفرات كان له شديد الضرر والتأثير السلبي على الأمن المائي لدولتي المصب، والأمن المائي العربي عموما، مقابل تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية ومصالحها العليا؛ إذ تمثل السياسات المائية لدول المنبع غير العربية الهاجس الأمني الأكبر بالنسبة للاستراتيجية الأمنية المائية العربية، بالنظر لتداعياتها المختلفة وقدرتها على تهديد الأمن المائي العربي.
- إن انعدام الأمن المائي في العالم العربي تجاوز تأثيره لينتقل إلى تهديد الأمن الغذائي والاقتصادي والانساني للمنطقة بصفة عامة، وأمنها القومي بصفة أشمل، ما يفرض على دول المنطقة تبني إجراءات عاجلة واستراتيجيات إدارة فعالة لمعالجة هذه الأزمة.
- إن صيغة العمل الجماعية المنتهجة بين دول الحوض في إطار تبني الآليات السياسية والدبلوماسية، القانونية والقضائية لحل النزاع المائي، وإجراءات بناء الثقة التي صاحبتها لم تستطع تحقيق أي تقدم ملموس في مسار تسوية النزاع المائي وتحديد حصص عادلة من المياه لدول المصب.
- إن إيجاد الحل الأمثل لمشكلة المياه في حوضي دجلة والفرات وتحقيق الأمن المائي يتطلب تبني دبلوماسية مائية تهدف إلى تبني أدوات دبلوماسية لحل الخلافات والصراعات القائمة أو الناشئة حول موارد المياه المشتركة من أجل افشاء السلام والاستقرار الاقليميين والدوليين، والتي تقتضي من جهتها توفر نوع من الديناميكية والمرونة العالية.
- إن وضع الدول العربية لسياسة أمنية مائية ناجعة من خلال تحديد جملة الأهداف الأمنية المائية الواجب ضمانها ومن ثمَ حصر مختلف مصادر التهديد وتعيين طبيعتها للوصول إلى أنجع سبل للمواجهة تحقيقا لأمنها المائي.

الخاتمة

وسط محيط دولي يتصاعد فيه الوعي بمشكلات الموارد المائية من خلال إدراك دور عامل المياه وارتباطه بقضايا الأمن الإقليمي والعالمي ونظرا لما يمثله المورد المائي من أهمية حيوية لجميع دول العالم، أضحى ملف الأمن المائي العربي من أعقد القضايا المصيرية وأبرز التحديات التي تواجه الدول العربية. وعلى وجه الدقة دول حوضي دجلة والفرات حيث أن تحكم تركيا في المجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات ساهم في تصاعد حدة الأزمة المائية في المنطقة الأمر الذي حال دون تحقيق الأمن المائي.

تأسيسا على ما سبق، خلصت الدراسة الموسومة بـ: "الأمن المائي العربي: التحديات وآليات المواجهة، دراسة حالة حوضي دجلة والفرات" إلى إثبات صحة الفرضيات التي تمت صياغتها بهدف تحليل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع حيث يتضح لنا:

- صحَة الفرضية الأولى القائمة على تزايد حدة أزمة الأمن المائي العربي، بتزايد حجم تدخل وتهديد الأطراف الخارجية وبالخصوص في منطقة حوضي دجلة والفرات، حيث أن أزمة الأمن المائي العربي ليست نتاجا للمتغير الكمي المتمثل في اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب المتزايد عليها في ظل تزايد عدد السكان؛ وإنما هي محطة تفاعل جملة من المتغيرات لعلَ أهمها هو استعمال المياه كورقة ضغط سياسي من قبل دول المنبع خاصة في ظل غياب قاعدة قانونية دولية ملزمة لجميع الدول المشاطئة لنفس الحوض، فضلا عن تدخل الأطراف الخارجية الذي ساهم في خلق التوترات بين دول الحوض الواحد وزاد من تعقيد الأزمة المائية العربية وبالخصوص في ظل التغلغل الإسرائيلي والدور الأمريكي حفاظا على مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة.
- لعبت تداعيات أزمة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات، على دول الحوضين وعلى الأمن المائي العربي عموما، دورا بارزا في بلورة استراتيجية أمنية مائية عربية حيث ساهمت التهديدات في توحيد الرؤى واتخاذ اجراءات وآليات موحدة لمواجهتها وتسوية الأزمة المائية في المنطقة، وعليه يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة بأنه كلما شكلت أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات تهديدا للأمن المائي العربي، كلما تعاظمت الجهود في إيجاد آليات لتسويتها.
- أوضحت الدراسة كذلك أن تحقيق الأمن المائي العربي يتوقف على مدى تفعيل مختلف السبل السلمية والآليات التعاونية بين الدول العربية المشتركة في الأحواض المائية الدولية، لاسيما في ظل تزايد التنافس الإقليمي والدولي على مورد المياه، وبالتالي ضرورة تفعيل المدخل التعاوني بين دول حوضي دجلة والفرات لتفادي نشوب ما يعرف بحروب المياه من جهة، وعدم السماح بالتغلغل

الخارجي من جهة أخرى؛ ففي ظلَ تراجع منسوب المياه في النهرين تُطرح الإدارة السلمية للمياه "دبلوماسية المياه" كأبرز آلية لتسوية الأزمة المائية وتحقيق الأمن المائي العربي، وذلك لتفادي اللجوء إلى استخدام الوسائل غير السلمية.

تتمثل أهـــــمَ مخرجـــــــات الدراســـــة في الاستنتاجات التـــالية:

- التحول في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة الذي انتقل من مفهوم الأمن العسكري المرتبط بالدولـة كمرجعية رئيسيـــة إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يرتبط بشكل خاص بمتخلف التهديدات العابرة للحدود التي لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى (الأفراد والمجتمعـات)، فمفهوم الأمن بشكل عام لا يمكن إدراكه بالنظر لتعدد أبعاده والعناصر المتحكمة فيه.
- الأمن المائي يعبر عن الحالة التي يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، أي يرتكز في جوهره على ضمان توافر المياه كـمَـا ونوعـــا، وهو عامل أساسي لتحقيق الأمن القومي العربي في الوقت الحالي؛ وعليه فإن تحقيق الأمن المائي يعد من أهـم التحديات التي تواجهها دول وشعوب المنطقة العربية خلال القرن الحـادي والعشرين.
- إن الحديث عن الأزمة المائـــية في المنطقة العربية يدفعنا إلى الحديث عن تفاعل جملة من المتغيـرات والتي تشكل تهديدا للأمن المائي العربي، ففضلا عن التحديات الداخلية المتمثلة في عوامل ندرة المياه المصحوبة بتزايد الطلب نتيجة الزيادة السكانية، تلعب كذلك التحديات الخارجية ومشاكل مياه الأنهار المشتركة مع الدول غير العربية دورا في استفحال الأزمة المائية في المنطقة.
- يتضح البعد السياسي والاقتصادي لأزمة الميـاه في المنطقة العربية وبالخصوص على مستوى حوضي دجلة والفرات من خلال استعمال المورد المائـي كورقة ضغط سياســي من قبل تركيا باعتبارها دولة المنبع، فضلا عن المشاريع الاقتصادية التي أقامتها على ضفاف النهرين والتي لعبت دورا محفزا في الأزمة المائية بين دول الحوض المشترك نظير ما تسببت فيه من تدني في الحصة المائـية لدول المصب.
- إن عجز القانون الدولي في صياغة قواعد قانونيـــة ملزمة لجميع الدول المتشاركـة في الأنهار الدوليـة والتي من شأنها إيجاد الحلول لمشاكل تقاسـم الميـاه، وفي ظل غيـــاب الأسس القانونيـة للتعاون، فضلا عن التدخل الخارجي للقوى الإقليمية والدولية الساعية وراء تحقيق مصالحها في المنطقة، كل هذه العوامل شكلت مصدر التهديد الرئيسي للأمن المائي العربي ولعبت دورا بارزا في تأجيج الأزمة المائية في المنطقة.

- تتجاوز تداعيات أزمة المياه لحوضي دجلة والفرات الحدود الجغرافية لدول الحوضين مشكلة تهديدا كامنا للأمن المائي والأمن القومي العربي. ذلك أن مشكلة المياه يجب أن يُنظر إليها من منظور بنيوي يشمل الأمن بكل مكوناته ومستوياته.
- يعتبر تفعيل الآليات السياسية، الدبلوماسية والقانونية والقضائية أمرا حيويا في التحرك نحو تحقيق الأمن المائي العربي كونها تسمح ببناء علاقات سياسية طبيعية بين دول حوضي دجلة والفرات الأمر الذي يدفعها للتعاون المشترك تحقيقا للمصالح والمنافع المتبادلة، فاللجوء للطرق غير السلمية من شأنه أن يقود المنطقة إلى أزمة أمنية يصعب التحكم فيها مستقبلا في ظل الظروف الإقليمية غير المواتية.

إنَ النتائج السابقة تبين لنا درجة التعقيد العالية التي وصلت إليها الأزمة المائية العربية واحتمالية نشوب النزاعات والحروب على المياه في المستقبل القريب، ولمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل، ينبغي على الدول العربية وضع استراتيجية واضحة المعالم وبعيدة المدى لتحقيق أمنها المائي، وإلى تقييم وتقويم مستمر للوضعية المائية في المنطقة، وهو مطلب أصبح أكثر إلحاحا في ظلَ التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وتزايد عدد السكان الذي يعرفه العالم اليوم، فضلا عن ما يحدث على مقربة منها من السياسات المائية لدول المنبع للأحواض المشتركة.

إن تجاوز الأزمة المائية في حوضي دجلة والفرات وتحقيق الأمن المائي العربي مستقبلاً لن يتحقق إلاَ بتوافر مجموعة من الشروط التي من شأنها أن تساهم في معالجة الظاهرة يمكن إدراج أهمها في التوصيات التالية:

- تقوية البنى التحتية للمياه وتنمية الموارد المائية لنهري دجلة والفرات ومختلف الأنهار الدولية، بما يسمح للدول العربية بالتفرغ للتهديدات الخارجية لأمنها المائي بما يعطيها فعالية أكبر لمواجهتها من خلال وضع سياسة أمنية ناجعة بتحديد جملة الأهداف المائية الأمنية الواجب ضمانها ومن ثمَ حصر مختلف مصادر التهديد وتعيين طبيعتها للوصول إلى أنجع سبل للمواجهة.
- ضرورة الاستغلال الأمثل لمياه نهري دجلة والفرات بما يرضي جميع الأطراف المشتركة في الحوضين من خلال تبني إجراءات بناء الثقة وإيجاد إطار قانوني ينظم استغلال الموارد المائية المشتركة، فضلا عن وضع سياسات واستراتيجيات موحدة؛ كل هذا عن طريق الاستعانة بالوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة.

- إفراغ ملف الميـاه من طابعه السياسي وعزله بصورة منفردة عن الخلافات السياسية المتقلبة وسياسات المحاور والاستقطابات الإقليمية والدوليـة، وجعله قضية تقنيـة فنيـة محضة بإيجاد حيـز لإجراء الدراسات التقنية المشتركـة وتبادل البيانـات واستكشاف المنـافـع المتبادلـة للإدارة الجماعيـة للموارد المائية المشتركـة، وبناء المشاريع المائية المشتركة ذات المنفعـة المتبادلـــة.
- ضرورة استثمـــار العلاقـات السياسيـة والطَرق السلمية والدبلوماسية، واستبدال آليات الصراع والتَصعيـد بآليات تعاونيـة تعتمـد على مبادئ حسن الجوار والصِلات التاريخيـة بين شعوب المنطقة باعتبارها الصيغة الأنجـع لإدارة الأزمـة المائيـة، لـما تمتلكه الدول العربية من إمكانيـات تتيح لها القدرة على المناورة للحصول على اتفاقيات عادلة ومنصفة في توزيع الميـاه بما يرضي جميع الأطراف.

قائمة المراجع:

أولا: فئة الكتب:

باللغة العربية:

1) الأشرم، محمود، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001 .

2) البحيري، زكي، **مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.

3) جمال معروف، فلاح و آخرون، **جغرافية العراق: الطبيعية والسكانية والاقتصادية: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، العراق: دار دجلة، ط01، 2016.

4) الحسين، شكراني، **نحو مقاربة بيئية للمياه العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

5) حمادي العبيدي، قيس، **تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق على العلاقات العربية-التركية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط01، 2018.

6) خدام، منذر، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2001.

7) خلف التميمي، عبد المالك، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

8) الربيعي، صاحب، **أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر**، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1999.

9) رياض، محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، لبنان: دار النهضة العربية، ط02، 1974.

10) السامرائي، محمد أحمد، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، عمان: الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.

11) السامرائي، محمد أحمد، **نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية**، دار الشؤون الثقافية العامة، 2001.

12) سلامة، رمزي، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001.

13) شحادة المنصور، عبد العزيز، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

14) شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج،الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار هومة ،ط05، 2007.

15) صادق اسماعيل ، محمد ، **المياه العربية وحروب المستقبل**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2012.

16) صبحي، مجدي، **مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف**،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1992).

17) عبد الله كامل، عمر، **الأمن العربي من منظور اقتصادي: حالة الموارد المائية في الوطن العربي**، دمشق: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، 1993.

18) عبد المجيد حسون الزبيدي، محمد ، **الأمن المائي العراقي**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط01، 2008

19) العضايلة، عادل محمد، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام**، عمان: دار الشروق، ط01، 2005.

20) قوجيلي، سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012.

21) كلير، مايكل، ترجمة حسن، عدنان، **الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، على الرابط:https://archive.org/details/20190821_20190821_0317

22) مجموعة مؤلفين، **أمن الماء والغذاء في الخليج العربي**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

23) محمد علي عبد الله، علي، **نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو: أزمات وحلول**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2014.

24) مخيمر، سامر و حجازي، خالد، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 1996.

25) مخيمر، سامر وحجازي، خالد ، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996.

باللغة الانجليزية:

1) Collins, Alan, **Contemporary security studies**, Oxford, 3rd edition.
2) D.Williams, Paul, **Security Studies: An introduction**, Routeledge, 2008.

باللغة الفرنسية:

1) Batistella**,** Dario, Théories des relations internationales, **Presses des sciences politiques**, 02ème éd, Paris, 2006.

ثانيا: فئة المقالات

باللغة العربية:

1) أوعشرين، ابتسام، "السياسة المائية الإسرائيلية في منطقة حوض النيل"، **مجلة المعيار**،ع14،(جوان 2016).
2) البار، أمين ودني، ايمان "النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال إفريقيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 11، ع01، (جانفي 2022).
3) بحري، دلال، "أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية: دراسة حالة نهري دجلة والفرات"، **مجلة المستقبل العربي**، م39، ع453، (30 نوفمبر 2016).
4) بودية، فاطمة وآخرون، "الأمن المائي العربي بين التحديات وإستراتيجيات التحقيق"، **مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية**، م03، ع03،(ديسمبر 2019).
5) بوغرارة، الصالح و عباسي، سهام، "الإستثمار في الموارد المائية: وسيلة لتحقيق الأمن المائي"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، م7،ع1، (2020).
6) جابر علي، صادق "أزمة المياه وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية-التركية"، **مجلة كلية مدينة العلم**،م14، ع3،(2022).
7) جاسم ابراهيم الشمري، أحمد، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية-العراق)"، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية**، م10، ع02،(2020).
8) حداد، حامد عبيد ،"تحديات الأمن المائي للعراق"، بغداد: **مركز الدراسات الدولية**، ع51،(2012).
9) حسين عبيد، منى، "العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار العراق"، **مجلة دراسات دولية**، م2015، ع60، (31مارس2015).

10) حمزة جريمط المعيني، خالد ، " الأمن المائي العربي: مدخلات الأزمة والمشاهد المحتملة"، **مجلة المعهد**، ع2، (2021).

11) حميدان، عدنان والجراد، خلف، "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي: دراسة اقتصادية، إحصائية، سكانية، وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م22، ع02، (2006).

12) رشيد، فراح وفرحي، كريمة، " الأمن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة"، **مجلة العلوم الإقتصادية**، ع18،(2017).

13) زغوني، رابح، "ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري أنموذجا"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م6، ع1، (2022).

14) زيتوني، محمد و بوعكاز ، عبير، "ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد 2019: دراسة حالة نهري الدجلة والفرات"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، م06، ع03،(2020).

15) سرحان أحمد، سندس "السياسة المائية التركية تجاه العراق"، **مجلة المنصور**، ع35،(2021).

16) شافعي، أم السعد ،"ندرة المياه محدد أساسي للأمن المائي"، **مجلة البحوث والدراسات الانسانية**، م16، ع1، (2022).

17) شعبان، إسماعيل وآخرون، "المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات وتأثيراتها على سوريا"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، م29، ع4، (2007).

18) عادل فاضل، شيماء ومحمد سجاد، غدير، "التنمية المائية المستدامة في العراق: المعوقات وسبل المواجهة"، **مجلة الدنانير**، ع19، (2020).

19) غريب، حكيم، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد (12)02، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2020).

20) الفتلاوي، ماجد محي عبد العباس، "الدور السعودي في حل الخلاف المائي العراقي السوري 1975"، **مجلة دراسات الكوفة**، م01، ع65، (2022).

21) كدودة، عادل وعزيز آمنة ،"بوادر الأزمة المائية في المنطقة العربية"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، م6،ع3، (جانفي 2020).

22) لعجال، ليلى وأزروال، يوسف، "العلاقات المائية التركية-العراقية بين الصراع والتعاون"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م11، ع02، (جويلية 2022).

23) محمد رضا داود، ابتهال، " مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية"، **مجلة دراسات دولية**، م2017، ع69، (2017).

24) محمد سرور، عبد الناصر "التعاون الإسرائيلي-التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، م16، ع01،(2008).

25) محمد سليم، نبيل، "الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، ندرة الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات"، العراق: **مركز الدراسات التركية**، (1993).

26) منصر، جمال تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل الى أمن الأهداف،**دفاتر السياسة والقانون**،ع 01، (جانفي 2009).

27) نور الدين، محمد، "مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول: أهداف محلية وأبعاد إقليمية"، لبنان: **مركز الدراسات الاستراتيجية**، م1993، ع15، (31 جانفي 1993).

28) وحيد عزيز، حسين وحسين نجم، رفل، "السياسة المائية التركية في حوض دجلة"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، ع23،(أكتوبر 2015).

29) وهيب السيد، محمود، "أزمة توزيع مياه دجلة والفرات.. أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة"، **مجلة المستقبل العربي**، ع231، (1998).

باللغة الإنجليزية:

1) Dursun, Yildiz , « The Peace Water Pipeline and innovative hydro diplomacy. Is Turkey's "Peace Water Pipeline Project " Worthwhile to be Considered Again » **,World Water Diplomacy & Science News, (**september 2018).

باللغة الفرنسية:

1) Balzacq, Thierry, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?»,) La **revue internationale et stratégique**, n°52, (hiver 2003-2004)
2) Mutin, Georges, "Le monde arabe face aux défis de l'eau : enjeux et conflits", **HAL open science**, (2007)

ثالثا: فئة الرسائل الجامعية.

باللغة العربية:

1) أوعشرين، إبتسام، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017.

2) أوعشرين، ابتسام، **مشكلة المياه في حوض النيل وانعكاساتها على دول الحوض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإفريقية، (جامعة الجزائر 03، 2012).

3) بريبش، رضا، **طرق التسوية السلمية للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة للحدود**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق، 2012-2013.

4) بن خوخة، عمار، **اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتطبيقها على نهر الفرات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر01: كلية الحقوق، 2000.

5) بن خوخة، عمار، **النظام القانوني لاستخدام المجاري المائية الدولية في المنطقة العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر03: كلية الحقوق، فرع القانون العام، 2015-2016.

6) بوترعة، فيصل، **الأمن المائي لدول حوض النيل: دراسة في تداعيات مشروع سد النهضة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

7) حمزة، حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

8) رامي، حميد، **الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الاوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019-2020.

9) سعدي مثقال جابر، سامر، **مياه الفرات والعلاقات العربية التركية 1983-1995**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة آل البيت: معهد بيت الحكمة، 1997.

10) عبد الكريم محمد، فرح، **النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014.

11) العساف، بيان، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الاردن والرافدين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005-2006.

12) فتاح، محمود أديب، **المسؤولية الدولية عن الأضرار الناشئة عن المشاريع المقامة على المجاري المائية الدولية المشتركة مع العراق في أحكام القانون الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة البيت، كلية القانون، 2011-2012.

باللغة الفرنسية:

1) Bonnefoy, Sandrine, **Le partage des eaux du Tigre et de l'Euphrate entre la Turquie, la Syrie et l'Irak**, mémoire de recherche, Institue d'Etudes Politiques de Toulouse, 2008.

رابعا: فئة المنشورات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية

باللغة العربية:

1) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، 2017.

2) كاسكاد، **المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة: التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الإستقرار وإدارة المياه عبر الحدود**، جانفي 2022.

3) منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، **تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**، 2019.

باللغة الانجليزية:

1) FAO, **The State of Food and Agriculture**, 2020.
2) FAO, **The State of Food Security and Nutrition**, 2020.

3) FAO, **The State of Food Security and Nutrition**, 2021
4) IFAD, **Fighting water scarcity in the Arab countries**, 2009.
5) UN development program**, Water in the Arab region : availability, status and threats.**
6) United Nations, ESCWA, **Moving towards water security in the Arab world**, 2019.
7) World Bank Group, MENA development report, **Beyond Scarcity : Water Security in the Middle East and North Africa**, 2018.
8) World Bank**, Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy**, 2003.

خامسا: فئة المو اقع الإلكترونية.

1) https://www.bayancenter.org/2015/12/997/ (10/03/2023)
2) https://www.countryreports.org/country/Syria/geography.htm (10/04/2023)
3) **إردوغان يتعهّد زيادة دفق المياه في مياه دجلة لمساعدة العراق المتضرر من الجفاف**، فرانس24، في: https://shorturl.at/IKNS9
4) **المعهد التركي للإحصاء TUIK**، على الرابط:https://www.tuik.gov.tr/Home/Index تاريخ الإطلاع: (2023/05/05)
5) منظمة العمل الدولية، **الإحصائيات الدولية للعمالة والتوظيف**، 2020. على الرابط: https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/iintegrated-labour-force-survey-data-portal/WCMS_756659/lang--en/index.htm تاريخ الإطلاع: (2023/05/05)
6) **الموقع الرسمي لمشروع جنوب شرق الأناضول** على الرابط: http://www.gap.gov.tr/en/index.php تاريخ الإطلاع (08/04/2023).
7) **الموقع الرسمي لوزارة التجارة التركية**، "التقرير السنوي لوزارة التجارة التركية عن الصادرات للعام 2020" على الرابط: https://www.trade.gov.tr/trade-statistics/2020-ar/annual-report-2020-ar.pdf تاريخ الإطلاع: (2023/04/10)

8) **موقع وزارة الزراعة والغابات التركية**، على الرابط:
https://www.tarimorman.gov.tr/Sayfalar/EN/AnaSayfa.aspx تاريخ الإطلاع: (2023/05/05)

9) Jacob Ollivier de Leth, « The Tigris and Euphrates in Iraq », At: https://water.fanack.com/ar/publications/the-tigris-and-euphrates-in-iraq-the-land-between-two-rivers-under-threat/ (10/03/2023).

10) فريد بلحاج، آيات سليمان، "الأمن الغذائي مشكلة تواجه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولكن هناك سبل لمعالجتها"، على الرابط: https://encr.pw/sIF7t تاريخ الإطلاع: (2023/05/14).

11) https://www.britannica.com/place/Turkey#ref44449 (10/03/2023).

سادسا: فئة الملتقيات والندوات العلمية

1) بوساف، الشريف، مداخلة بعنوان الأمن المائي في الوطن العربي: الواقع والتحديات، **الملتقى الوطني حول: اقتصاديات المياه و التنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

2) مغاوري شحاتة، دياب، **أطماع إسرائيل في المنطقة العربية**، بحث مقدم إلى ندوة أزمة مياه نهر الوزاني في 14 أكتوبر 2002 ، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

3) Klaus Dodds, **Geopolitics: A Very Short Introduction,** Talks at Google, 22/05/2019, At : https://www.youtube.com/watch?v=ddEYoD10L8Y

قائمة الجداول،

الأشكال والخرائط

قائمة الجداول:

جدول رقم (01) يوضح: كميات الأمطار المتساقطة على أقاليم الوطن العربي لسنة 2016. 22
جدول رقم (02) يوضح: توزيع الموارد المائية السطحية على الأقاليم العربية..... 24
جدول رقم (03) يوضح: المساه الجوفية المخزونة والمتجددة في الأقاليم العربية (مليار متر مكعب)..... 26
جدول رقم (04) يوضح: توزيع إنتاج المياه المحلاة في الأقاليم العربية 28
جدول رقم (05) يوضح: توزيع إنتاج مياه الصرف في الأقاليم العربية..... 29
جدول رقم (06) يوضح: حجم المياه المستخدم في الزراعة العربية لسنة 2017. 32
جدول رقم (07) يوضح: وحدات مشروع جنوب شرق الأناضول **GAP**..... 74

قائمة الخرائط:

خريطة رقم (01) توضح: متوسط تساقط الأمطار في الوطن العربي لسنة 2000. 23
خريطة رقم (02) توضح: الإجهاد المائي السطحي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لسنة 2010..... 25
خريطة رقم (03) توضح: متوسط إجهاد المياه الجوفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1990-2010
..... 27
خريطة رقم (04) توضح: حوضي نهري دجلة والفرات وروافدهما. 50
خريطة رقم (05) توضح: مشروع جنوب شرق الأناضول **GAP** 70
خريطة رقم (06) توضح: مشروع أنابيب السلام **Peace Pipeline** 77

قائمة الأشكال:

شكل رقم (01) يوضح: استخدامات المياه في البلدان العربية حسب القطاعات..... 31
شكل رقم (02) يوضح: ندرة المياه في المنطقة العربية، إجمالي موارد المياه المتجددة السنوية للفرد..... 39

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

صفحة الواجهة

صفحة الاستهلال

شكروتقدير

الإهداء

خطة الدراسة

مقدمة ---------- **01**

الفصل الأول: المقاربة المعرفية للأمن المائي العربي ---------- **09**

تمهيد ---------- **10**

المبحث الأول: الأمن المائي: المفهوم والأهمية ---------- **11**

المطلب الأول: مفهوم الأمن ---------- 11

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي ---------- 14

المطلب الثالث: أهمية الأمن المائي ---------- 17

المبحث الثاني: و اقع الأمن المائي العربي ---------- **20**

المطلب الأول: الموارد المائية في المنطقة العربية ---------- 20

المطلب الثاني: استخدامات المياه في الوطن العربي ---------- 30

المطلب الثالث: مؤشرات العجز المائي العربي ---------- 34

المبحث الثالث: تحديات الأمن المائي العربي ---------- **36**

المطلب الأول: التحديات الداخلية ---------- 36

المطلب الثاني: التحديات الخارجية ---------- 41

استنتاجات الفصل ---------- **44**

الفصل الثاني: جيوبوليتيكية الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات ---------- 45

تمهيد ---------- 46

المبحث الأول: الو اقع الجيوسياسي لمياه دجلة والفرات ---------- 47

المطلب الأول: جغرافية حوضي دجلة والفرات---------- 47

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لحوضي دجلة والفرات ---------- 52

المطلب الثالث: الوضعية القانونية لمياه حوضي دجلة والفرات ---------- 53

المبحث الثاني: الأمن المائي من متطلبات التنمية إلى تأجيج الأزمات الجيومائية في المنطقة ------- 60

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأزمة المياه في المنطقة ---------- 60

المطلب الثاني: السياسة المائية التركية اتجاه دول حوضي دجلة والفرات ---------- 64

المطلب الثالث: المشاريع المائية الاقتصادية والتنموية ---------- 68

المبحث الثالث: الفواعل الخارجية المؤثرة في أزمة المياه في المنطقة ---------- 82

المطلب الأول: استراتيجية الدور الإسرائيلي في حوضي دجلة والفرات---------- 82

المطلب الثاني: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه دول حوضي دجلة والفرات ---------- 85

استنتاجات الفصل ---------- 88

الفصل الثالث: تداعيات أزمة المياه على دول الحوضين وآليات المواجهة ---------- 89

تمهيد ---------- 90

المبحث الأول: تداعيات أزمة المياه على الدول المشاطئة لحوضي دجلة والفرات ---------- 91

المطلب الأول: التداعيات على دول الحوضين---------- 91

المطلب الثاني: التداعيات على الأمن المائي العربي---------- 99

المبحث الثاني: الآليات المتبعة لتسوية أزمة الأمن المائي في دول الحوضين ---------- 102

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية---------- 102

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الآليات القانونية والقضائية ---------- 110

استنتاجات الفصل ---------- 115

الخاتمة ---------- 116

قائمة المراجع---------- 121

قائمة الجداول، الأشكال والخرائط ---------- 131

فهرس المحتويات---------- 133

الملخص ---------- 137

الملخص

الملخص:

في سياق السياسات المعاصرة، برزت قضية الأمن المائي كمسألة مقلقة للغاية لما تسببت به من أزمات بين الدول، ويلاحظ ذلك بشكل خاص في المنطقة العربية. حيث أدى نقص المياه الملحوظ إلى زيادة التنافس على مواردها المائية المحدودة، وتتصاعد المشكلة بصورة خاصة في الحالات التي تتشارك فيها العديد من الدول نفس المصدر المائي. بناء على ذلك، أصبح الحصول على المياه من أولوياتها نظرا لأهمية هذا المورد في تحقيق الأمن المائي وارتباطها في كثير من الحالات بأمنها القومي.

وهو الحال بالنسبة لحوضي دجلة والفرات حيث تشترك فيه ثلاث دول تسعى دائما لإدارة الأزمة المائية بها باتباع الآليات السلمية لتجنب نشوب الصراعات على المياه.

كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز تحديات تحقيق الأمن المائي وأهمية استخدام منهجيات جديدة لإدارة أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات بشكل خاص، وتحقيق الأمن المائي العربي بشكل عام. ونظرا للدور الحاسم الذي يلعبه هذا المورد الحيوي بالنسبة للبشرية جمعاء، ولتجنب اشتعال حروب المياه، فإن تبني الآليات السلمية بمختلف أنواعها التي من شأنها أن تعزز التعاون بين دول الحوض الواحد أمر لا غنى عنه.

Abstract:

In contemporary politics, water security has emerged as a deeply concerning issue, provoking significant strain among nations. This is particularly pronounced in the Arab region, where a pronounced water deficit has spurred competition for scare water resources, especially in cases where rivers are shared among multiple countries. Consequently, access to water has taken on an unprecedented level of importance, assuming the status of a critical national security concern. Notably, the situation surrounding the Tigris-Euphrates Rivers, jointly shared by three nations, exemplifies the heightened probability of water-related conflicts arising due to these circumstances. However, the concerned countries try always to manage their conflict by peaceful means.

This study seeks to highlights the challenges associated with achieving water security, and to underscore the significance of employing novel methodologies in the management of international water crisis among the nations comprising the Tigris-Euphrates Basins; and achieving Arab water security. Given the crucial role of this essential resource for humanity and the imperative of averting potential water-based hostilities (wars), peaceful and diplomatic mechanisms promoting enhanced cooperation are indispensable among the states involved in sharing the same water source.